



المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم المالية و المحاسبة



الموضوع :

دراسة لسياسات الانفاق العام
(التجربة الجزائرية خلال الفترة 1990 – 2018 أنموذجا)

مذكرة تخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة
تخصص : مالية المؤسسة

إشراف الدكتور:
- بوعبدالله راجحي

من إعداد الطالبتين:
- سهام بوعقلين
- فاطمة كاتي

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي-تيسمسيلت	الدكتور رضوان قلايلية	01
مناقشا	المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي-تيسمسيلت	الدكتور مراد بريك	02
مشرفا و مقررا	المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي-تيسمسيلت	الدكتور بوعبد الله راجحي	03

السنة الجامعية 2018/2019



إهداء

اهدي ثمرة هذا الجهد الى والدي الحبيبان، فخري واعتزازي ببارك الله في عمرهما وأدامهما
تاجا على رأسي.

إلى أخوتي وأخواتي وفقهم الله في مشوارهم الدراسي و المهني، الى زوجي العزيز الذي قاسمني
النجاح و الفشل الى ولدي "سيلينا" و "إياد" حفظهم الله و سدد خطاهم
الى كل الأهل و الأصدقاء
إلى كل من دعمني و وقف معي لإتمام هذا العمل.

سهام
سهام

إهداء

الحمد لله ومهما حمدناه لن نستوفي حمده، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد:
أهدي هذا العمل المتواضع و ثمرة هذا الجهد الى من لم تدخر نفسا في تربيتي، أمي الحنون
الى من تشقت يداه في سبيل رعايتي، أبي الصبور
إلى أخوتي وأخواتي الأعزاء، وكل عائلتي عرفانا لما قدموه من أجلي.
إلى رفيقاتي دربي على حبهم ودعمهم.
إلى كل من ساهم في اتمام هذا البحث، شجعتني وطيب خاطرني
أهدي عملي المتواضع هذا.

فاطمة

شكر و تقدير

لله الفضل من قبل ومن بعد على ما أنعم وسهل وأرشد
فله الحمد والشكر كله
أما بعد

نتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الجميل إلى الدكتور المشرف راجي بوعبدالله الذي لم ييخل
علينا في مد يد العون وعلى نصائحه وتوجيهاته التي قادتنا لإتمام هذا العمل.
كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقراءة بحثنا هذا
وتعبهم فيه وتصوبه من الزلل ولا يفوتنا إلا أن نتقدم بأسمى معاني الشكر لكل أساتذة
سنة ثانية ماستر تخصص مالية المؤسسة على كافة الجهود المبذولة خلال مشوارنا
الدراسي.

ولكل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد.

الملخص: بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي تطورت معها كافة أدوات السياسة المالية، وانعكس هذا التطور على مفهوم الإنفاق العام باعتباره الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية، والجزائر كغيرها من الدول عرفت منذ الاستقلال تزايد مستمر في وتيرة الإنفاق العام، غير أن هذا التزايد لم يرتبط دائما بتحقيق قدر أكبر من المنفعة العامة حيث عرفت هذه الفترة مظاهر تبديد المال العام وعدم تحقيق الفعالية والكفاءة في تنفيذ النفقات العامة، هذه الظروف جعلت من ترشيد الإنفاق العام مطلب ضروريا وحاجة ملحة في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعية.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الإنفاق العام، النفقات العامة، ترشيد الإنفاق.

Résumé: Avec l'évolution du rôle de l'Etat dans l'activité économique, l'ensemble des instruments de la politique budgétaire ont connu un développement en se reflétant sur le concept de dépenses publiques à travers les moyens utilisés par l'Etat dans la réalisation des objectifs économiques. L'Algérie à l'instar d'autres pays a connu depuis son indépendance un rythme croissant des dépenses publiques.

Toutefois, cette augmentation n'a pas été toujours liée à un bénéfice publics accru, elle s'est traduite par un gaspillage de fonds publics et une inefficacité dans la gestion des dépenses, Ces conditions ont fait de la rationalisation des dépenses publiques une nécessité et un besoin urgent dans le but d'atteindre les objectifs fixés.

Les mots clés: La politique budgétaire, dépenses publiques, rationalisation des dépenses.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	الإهداء
	الشكر
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الاختصارات و الرموز
أ - د	مقدمة عامة
الفصل الأول: دور الدولة في النشاط الاقتصادي	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: تطور دور الدولة في الاقتصاد
03	المطلب الأول: دور الدولة في الفكر الاقتصادي التقليدي
05	المطلب الثاني: دور الدولة في الفكر الكنزي و دولة الرفاه
08	المطلب الثالث: دور الدولة في الفكر النقدي والاشتراكي
10	المطلب الرابع: دور الدولة في الفكر الإسلامي
12	المبحث الثاني: الإطار العام للسياسة الاقتصادية الكلية
12	المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية
13	المطلب الثاني: أنواع السياسات الاقتصادية الكلية
16	المطلب الثالث: أهداف السياسات الاقتصادية الكلية
18	المطلب الرابع: أدوات السياسة الاقتصادية الكلية
21	المبحث الثالث: المداخل النظرية للسياسة المالية
21	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهدافها
22	المطلب الثاني: آلية عمل السياسة المالية
24	المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية
28	خلاصة
الفصل الثاني: الإطار النظري للنفقات العمومية	
30	تمهيد

فهرس المحتويات

31	المبحث الأول: سياسة الإنفاق العام... أسس و مفاهيم عامة
31	المطلب الأول: النفقات العامة و تقسيماتها
37	المطلب الثاني: ضوابط و حدود الإنفاق العام
42	المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العمومية و آثارها الاقتصادية
42	المطلب الأول: ظاهرة تزايد النفقات العمومية
51	المطلب الثاني: اثر الإنفاق العام على متغيرات النشاط الاقتصادي
57	المبحث الثالث: ترشيد النفقات العامة
57	المطلب الأول: الإطار النظري لترشيد النفقات العامة
59	المطلب الثاني: الإطار التطبيقي لترشيد النفقات العامة
65	المطلب الثالث: المحددات و الإجراءات الحديثة لترشيد الإنفاق العمومي
72	خلاصة
الفصل الثالث: دراسة تقييمية لبرامج الإنفاق العام في الجزائر للفترة 1990-2018	
74	تمهيد
75	المبحث الأول: الخلفية الاقتصادية لبرامج الإنفاق العام في الجزائر 1990-2000
75	المطلب الأول: برامج الاستقرار الاقتصادي 1989-1995
79	المطلب الثاني: برنامج التصحيح الميكلي
84	المبحث الثاني: برامج الإنفاق العام في الجزائر 2001-2009
84	المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004
86	المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009
88	المبحث الثالث: برامج الإنفاق العام بالجزائر 2010-2018
88	المطلب الأول: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014
93	المطلب الثاني: المخطط الخماسي 2015-2019 و النموذج الاقتصادي الجديد
96	المبحث الرابع: تحليل و تقييم النفقات العامة في الجزائر
96	المطلب الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر
104	المطلب الثاني: التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2018
111	خلاصة
113	خاتمة عامة
117	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
81	أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	(01-03)
82	تطور النفقات الكلية ونسبتها إلى الناتج الداخلي الخام للفترة (1998-1990)	(02-03)
85	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب كل باب (2001-2004)	(03-03)
87	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب كل باب (2005-2009)	(04-03)
89	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014	(05-03)
91	توزيع القطاعات لبرنامج توطيد النمو 2010-2014	(06-03)
93	توزيع النفقات لسنة 2015 حسب القطاعات	(07-03)
98	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018	(08-03)
100	تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	(09-03)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل البياني	الرقم
14	مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش	(01-01)
15	مخطط توضيحي لسياسة الانكماش	(02-01)
15	مخطط توضيحي لسياسة التوقف ثم الذهاب	(03-01)
23	السياسة المالية التوسعية	(04-01)
24	يوضح السياسة المالية الانكماشية	(05-01)
36	تقسيم النفقات العامة وفق المعيار الاقتصادي	(01-02)
39	وسائل تحقيق ضوابط الانفاق العام	(02-02)
41	المقدرة المالية للدولة	(03-02)
44	تمثيل قانون فاقر لتغيير ظاهرة تزايد النفقات العامة	(04-02)
48	أسباب تزايد النفقات العامة	(05-02)
54	آلية عمل أثر المضاعف و المعجل	(06-02)
79	هيكل برامج الإصلاح الاقتصادي	(01-03)
101	تطور نفقات الميزانية في الجزائر للفترة 1990 - 2018	(02-03)

قائمة الاختصارات و الرموز

الرمز	الدلالة
PSRE	برنامج دعم الانعاش الاقتصادي Programme de soutien à la relance économique
PCSC	البرنامج التكميلي لدعم النمو Programme complémentaire de soutien à la croissance
PCCE	برنامج توطيد النمو Programme de consolidation de la croissance économique
‘‘DTS’’ و.ح.س.خ	وحدة حقوق سحب خاصة
ص.ن.د	صندوق النقد الدولي
MSB	مشروع تحديث نظم الميزانية Projet de modernisation des systèmes budgétaires

مقدمة عامة:

عرف موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عدة جدليات واكتسب قسطا وافرا من التحليل في الفكر الاقتصادي قديما وحديثا وقد اختلف هذا الدور من نظام اقتصادي إلى آخر، إلا أن جميع هذه الاختلافات اندرجت ضمن الأشكال الرئيسية للدولة (الدولة الحارسة ، الدولة المتدخلية ، الدولة المنتجة) وباعتبار أن الدولة تعتمد في برنامجها على السياسات الاقتصادية الكلية والتي تشمل مجموعة من السياسات في مقدمتها السياسة المالية والتي تحتل بدورها مكانة هامة بين السياسات الأخرى، لأنها تستطيع أن تقوم بالدور العظيم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل تعدد أدواتها والتي من أهمها سياسة الإنفاق العام الذي عرف عدة دراسات وتحليل باعتبارها يمثل ركنا مهما في الدراسات المالية.

تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة و أداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي شهدتها العالم ،حيث لوحظ تزايد لحجم النفقات العامة وهذا ما أدى ببعض الدول إلى التفكير في عقلانية اختياراتها المالية عن طريق وضع خطط وبرامج بديلة.

وكغيرها من الدول التي شهدت أزمات اقتصادية في بداية الثمانينات كأزمة انخفاض سعر البترول عام 1986م تأثرت الجزائر بها وانعكس ذلك على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي في بداية التسعينيات وباعتبار أنها تعتمد على التصدير الأحادي الجانب وتعتمد كثيرا في سياساتها الائتمانية على الإنفاق العام الذي بلغ مستويات قياسية، عانت الجزائر من زيادة نفقاتها وسوء إدارتها بسبب تبنيها لبرامج تنموية ذات أغلفة مالية ضخمة، الأمر الذي استدعى ضرورة ترشيد نفقاتها وإضفاء الصرامة في صرفها للمال العام ما من شأنه السماح بتحقيق الأهداف المسطرة بأكثر كفاءة وفعالية .

2- إشكالية البحث : من خلال ما سبق يتضح لدينا عدة معالم إشكالية هذا البحث والتي نوجزها بالطريقة

التالية : ما مدى تأثير سياسات الانفاق العام على السياسات الاقتصادية في الجزائر؟

وقد يندرج ضمن الاشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية نوجزها كالاتي:

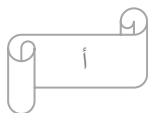
❖ ما مدى فعالية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ؟

❖ ما المقصود بالنفقة العامة ؟

❖ كيف يمكن ضمان ترشيد النفقات العامة ؟

3- فرضيات الدراسة : لمعالجة الإشكالية السابقة والإجابة على الأسئلة المتعلقة بها حددنا مجموعة من

الفرضيات كمنقطة انطلاق لهذه الدراسة:



❖ يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمرا ضروريا باعتباره الحلقة المكتملة لنشاط القطاع الخاص

❖ النفقة العامة هي قيام الدولة بدفع مبلغ من النقود لتقديم منفعة عامة و تحقيقها.

❖ يكمن ضمان ترشيد النفقات العامة من خلال تحديد الأهداف بدقة وتحديد الأولويات والقياس الدوري

لأداء برامج الإنفاق العام وعدالة توزيعها .

4- أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى تتبع سياسة الإنفاق العام بالجزائر ودراسة مكوناته و التوجه الذي

يتخذه من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية .

5- أهمية الدراسة : تظهر أهمية الدراسة كون الإنفاق العمومي يمثل أهم أداة من أدوات السياسة المالية في الجزائر

في ظل ضعف الأدوات المالية الأخرى، وبالتالي فهو يمثل متغير تحكيمي أي يمكن بواسطته أن تتحكم الدولة في

مسار النشاط الاقتصادي وتحقق نمو اقتصادي مستدام .

6- منهج البحث : تحقيقا لهدف البحث وفي طبيعته وأهميته ومفاهيمه و حدوده و حتى نستطيع الإجابة عن

أسئلة البحث والإمام بكل جوانبه، و اختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا في ضوء ما توفر لنا من بيانات فقد

استعملنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا

دقيقا، ويعبر عنها كما ونوعا، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها أما التعبير الكمي فيعطينا

وصفا رقميا يوضح مقدار الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع ظاهرة أخرى.

7- صعوبات البحث: إن من بين الصعوبات التي اعترضتنا في إنجاز هذه الدراسة نقص في المعطيات

وإحصائيات الإنفاق العام من بين سنة 2016 و 2018 وعدم توفر المعلومات الكافية بخصوص البرنامج

الخماسي (2014-2019) والنموذج الاقتصادي الجديد.

8- الدراسات السابقة: اهتمت العديد من الدراسات السابقة بموضوع سياسة الانفاق العام نذكر منها:

أ- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور

الانفاق في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد،

تلمسان، 2014-2015 حيث تطرق الى أهم التوجهات التي مرت بها مراحل إصلاح السياسة الانفاقية و المدى

رشادة تحقيق سياسة الانفاق العام لأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر حسب المربع السحري kaldor للفترة

1963-2013، توصلت الدراسة الى أن تأثير الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر ايجابي لكنه جد

ضعيف في المدى القصير أما في المدى الطويل فإن لزيادة الانفاق العام أثر محدود على الناتج المحلي الاجمالي و

استخلص أن مدونة الميزانية العامة للجزائر و النفقات العامة بصفة خاصة مدونة قديمة تستجيب بصعوبة للاحتياجات الجديدة لتسيير الاقتصاد العام.

ب- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، عالج فيها أثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي العام وأثر السياسة المالية المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، استخلص أن الاختلالات التي أصابت التوازن العام للاقتصاد الوطني يرجع إلى عاملين الأول ما يسمى بالصدمات الخارجية أي الاضطرابات التي تصيب أسعار النفط وأسعار الصرف أما الثاني فيتمثل في السياسات الاقتصادية التي تم اتخاذها في السنوات الماضية والتي نتج عنها عجز في ميزانية والتي كانت سببا رئيسيا في اختلال التوازن الاقتصادي العام.

ج- بن عناية جلول، أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2002، مذكرة ماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء الجزائر، 2005، حيث حاول التحديد الكمي لأثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر مستعملا الإطار التحليلي المنبثق عن معادلة النمو من "BARRO" كونها تركز أساسا على دالة الإنتاج نوع "Cobb Douglas" فكانت نفقات التسيير ذات أثر ايجابي ونفقات التجهيز ذات أثر سلبي.

د- زكان أحمد، النفقات العمومية و السياسية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2003، حيث توصل من خلال دراسته إلى أن الإنفاق العام على البني التحتية ورأس المال البشري له تأثير غير فعال في تعزيز النمو الاقتصادي الذي يستدعي توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات المنتجة.

9- حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: نظرا لاتساع الموضوع وصعوبة معالجته توجب علينا أن نحصره في إطار زمني محدد من سنة 1990 إلى غاية 2018 وهي الفترة التي عرفت فيها الجزائر إتباع سياسات انفاقية متفاوتة وهو ما من شأنه أن يخدم أهداف الدراسة ويسهل الوقوف على صحة أو خطأ افتراضاتها.

الحدود المكانية: دراسة حالة الجزائر.

10- أسباب اختيار الموضوع : اجتمعت جملة من الأسباب و الحوافز التي دفعتنا للاهتمام بهذا الموضوع وتراوحت بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية يمكن حصرها في الآتي:

➤ توافق الموضوع مع تخصص مالية المؤسسة .

➤ الميول الشخصي للموضوع.

➤ الطبيعة الحيوية للموضوع نفسه.

➤ أهمية الموضوع في حد ذاته كون الإنفاق العمومي يشكل أحد أهم الأدوات المحركة للنشاط الاقتصادي، إضافة إلى أنه أصبح يمثل أحد المؤشرات الرئيسية والسياسية ذات الدور الهام في توجيه النشاط الاقتصادي.

➤ الاهتمام الأكاديمي بواقع وأفاق الإنفاق العمومي بالجزائر إذ التفتت الأبحاث والدراسات الحديثة إلى دراسة الوسائل الحكومية المعتمدة في ترشيد الإنفاق العمومي.

11- هيكل الدراسة : حتى تتمكن من الإلمام بالموضوع والإحاطة بكل جوانبه تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، بحيث سيتم التطرق في الفصل الأول إلى دور الدولة في النشاط الاقتصادي متناولين في المبحث الأول تطور دور الدولة في الاقتصاد وفي المبحث الثاني الإطار العام للسياسة الاقتصادية الكلية وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى المداخل النظرية للسياسة المالية.

أما فيما يخص الفصل الثاني فسنتناول فيه الإطار النظري للنفقات العامة مقسما إلى:

المبحث الأول متمثل في سياسة الإنفاق العام... أسس ومفاهيم عامة، المبحث الثاني في ظاهرة تزايد النفقات العمومية وأثارها الاقتصادية وتحديثنا عن ترشيد الإنفاق العام في المبحث الثالث.

وفيما يخص الفصل الثالث والذي سنتناول فيه دراسة تقييمية لبرامج الإنفاق العام بالجزائر ما بين 1990 و2018 عبر أربع مباحث نتطرق فيها إلى: الخلفية الاقتصادية لبرامج الإنفاق العام في الجزائر من سنة 1990 إلى سنة 2000 ليليها برامج الإنفاق العام في الجزائر من سنة 2001 إلى 2009 ثم برامج الإنفاق العام بالجزائر من 2010 إلى 2018 لنختتم بتحليل و تقييم النفقات العامة في الجزائر.

تمهيد: مر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بعدة مراحل مختلفة حيث كان دورها وتدخلها في النشاط الاقتصادي يتراوح بين الرفض والتأييد ويعود ذلك لما تمتلكه من إمكانيات مالية ومؤسسية بالإضافة إلى نداءات بعض الاقتصاديين بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ففي غياب تدخلها تتعرض اقتصاديات الدولة إلى مشاكل عديدة مثل التضخم، الانكماش وعدم الاستقرار .

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يكون باستخدام مجموعة من الأساليب والأدوات الاقتصادية التي تؤثر من خلالها على مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل مجموع هذه الأدوات بما يعرف بالسياسة الاقتصادية ومن أهمها نجد السياسة المالية والتي يعبر عنها بأنها مجموعة أنشطة حكومية مالية معينة مستخدمة لتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي، ولمعرفة مختلف الجوانب المتعلقة بدور الدولة في النشاط الاقتصادي قسمنا هذا الفصل إلى:

- تطور دور الدولة في الاقتصاد.
- الإطار العام للسياسة الاقتصادية الكلية.
- المداخل النظرية للسياسة المالية.

المبحث الأول: تطور دور الدولة في الاقتصاد

لقد عرف موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عدة جدليات و شغل حيزا واسعا من جانب التحليل في الفكر الاقتصادي نظرا لارتباطه بالإنفاق العام الذي اختلف باختلاف الأنظمة المتتالية على الفكر الاقتصادي.

المطلب الأول: دور الدولة في الفكر الاقتصادي التقليدي

ترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأولى التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، فهي تعكس جوانب الأنشطة العامة كافة وتبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام واعتمادات تخصص لكل جانب منها تلبية للحاجات العامة للأفراد وسعيا وراء تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة لهم.

ومع تطور دور الدولة في التدخل لإشباع الحاجات العامة تطورت نظرية النفقات العامة بصفة دائمة ومستمرة من حيث مفهومها، وتعد أنواعها وتقسيماتها المختلفة والقواعد التي تحكمها، والآثار الاقتصادية المترتبة عليها.

وقد حرص التقليديون على دراسة النفقات العامة في ظل المنطق الكلاسيكي الذي كان يحدد النفقات اللازمة للوفاء بالحاجات العامة التي كانت الدولة تقوم بإشباعها طبقا لمقتضيات المذهب الاقتصادي الحر، ولهذا لم يكن هناك مبرر حينذاك لتحصيل الإيرادات العامة سوى للتمكين من تغطية حجم النفقات العامة اللازمة للعدد الضئيل من المرافق التي كانت الدولة تتدخل فيها في حياة الأفراد (أمن، عدل، دفاع) وبالتالي فإن الدولة في ظل النظرية التقليدية كانت تقدر مبدأ توازن الموازنة، ولا تسمح بتحصيل إيرادات أو بتكليف الأفراد بأعباء مالية إلا في حدود ما يلزمها من نفقات لسير المرافق العامة¹.

تفترض النظرية الاقتصادية عالما يسوده التشغيل الكامل وترتكز على مقدمتين أساسيتين هما²:

- إن العرض يخلق الطلب المساوي له.
- إن العرض (الإنتاج) يتجه تلقائيا نحو التشغيل الكامل.

¹ - محمد خالد المهاني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة، الدورة التحضيرية، 2013، ص 16/15.

² - عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد، الطبعة 1، عمان، 2007، ص 40.

المقدمة الأولى: العرض يخلق الطلب المساوي له

ينصرف قانون ساي وهو ما يعرف بقانون المنافذ إلى أن البضائع تشتري بالبضائع، وأن وسائل الدفع التي يملكها كل شخص لشراء بضائع الغير هي عبارة عن البضائع التي يمتلكها هو نفسه، وجميع الباعة هم في الوقت نفسه مشترين أي أن الإنتاج هو الذي يخلق المنافذ للإنتاج وعلى هذا فإن العرض يخلق دائما الطلب المساوي له وتستند المساواة بين العرض والطلب إلى أن الدخل الذي لا ينفق في سبيل شراء أموال الاستهلاك ينفق بالضرورة في شراء أموال الاستثمار أي أن كل ادخار يؤدي إلى استثمار.

المقدمة الثانية: العرض يتجه تلقائيا نحو التشغيل الكامل

يذهب الاقتصاد التقليدي إلى أن مستوى التشغيل، سواء بالنسبة للمنشأة أو للاقتصاد القومي يعتمد على الطلب على العمال وعرضهم، وتذهب هذه النظرية إلى أن الطلب على العمال هو تابع للأجور الحقيقية أي القوة الشرائية التي تتمتع بها الأجور النقدية، وقد عبر كينز عن الفكرة عند بحثه في فرضيات النظرية الكلاسيكية بالقول أن الأجور تساوي الإنتاج الحدي للعمل، وهذا يعني أنه إذا تساوت باقي الأشياء فإن المنشأة لا تستأجر المزيد من العمال إلا إذا انخفضت الأجور الحقيقية و على ذلك فإن الطلب على العمال هو مفعول عكسي للأجور الحقيقية. و لتوضيح ذلك نبدأ من حالة نقص التشغيل أي البطالة بين العمال و هي تحدث عندما يزداد عرض العمال عن الطلب عليهم فهذا الوضع سيؤدي إلى تنافس العمال فيما بينهم، مما يؤدي إلى خفض الأجور الحقيقية و زيادة أرباح المنتجين و هذه الزيادة في الأرباح تؤدي إلى زيادة الطلب على العمال و تنافس المنتجين في الحصول عليهم و هكذا يستوعب النشاط الاقتصادي جميع الأيدي العاملة فتزول البطالة و يتحقق مستوى التشغيل الكامل. و هكذا فإن التشغيل الكامل يتحقق تلقائيا أي أن البطالة تختفي من تلقاء نفسها إذا سادت المنافسة الحرة و ضمنا للأجور ومرونتها اللازمة. و على أساس هذه المقترحات صاغ آدم سميث للدولة دورها في الحياة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و طالب بقصره على أمور ثلاث هي تحقيق الأمن الخارجي و الداخلي و تحقيق العدالة و القيام بالمشروعات ذات النفع العام.¹

وعلى ضوء ما تقدم فإن أهم خصائص الفكر الكلاسيكي حول مفهوم الإنفاق العام يمكن تلخيصه في النقاط التالية²:

¹ - عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

² - بن عزة محمد، تروش سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، (دراسة تحليلية قياسية)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2015/2014، ص 06.

- **تقييد حجم الإنفاق العام:** أي أن يكون في أضيق نطاقه ومقتصرًا على الوظائف الأساسية للدولة بما يتماشى مع مفهوم الدولة الحارسة.

- **حياد الإنفاق العام:** بمعنى عدم وجود أي تأثير له على المجال الاقتصادي والاجتماعي نظرا للاعتقاد المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك بأن تدخل الدولة سوق يؤدي إلى اختلال في التوازن العام.

- **أولوية النفقات في التقدير:** ينفي التقليديون أي دور للإيرادات العامة في التأثير على الاقتصاد القومي وأن دورها الوحيد يتمثل في تغطية النفقات المحددة مسبقاً.

- **تقديس مبدأ توازن الميزانية:** الاهتمام بالتوازن المحاسبي للميزانية العامة (تساوي جانب الإيرادات العامة مع جانب النفقات العامة) أي عدم قبول عجز ولا يسمح بتكوين فائض وبالتالي أكد الكلاسيك على ضرورة توازن الميزانية أنه المبدأ الواجب تحقيقه دون اللجوء إلى الإصدار النقدي أو الإقتراض لأن النفقات العامة موجهة أساساً للاستهلاك وهذا سوف يؤدي إلى التضخم وفي ذلك يقول " آدم سميث " مقولته الشهيرة

"the only good budget is a balanced budget"

المطلب الثاني: دور الدولة في الفكر الكينزي ودولة الرفاه

شهد القرن العشرين، وتحت تأثيرات الأزمات الاقتصادية وانتشار البطالة¹، تطور دور الدولة والانتقال من الدولة الجارية إلى الدولة المتدخلة وبذلك اتسع نطاق نشاط الدولة، وأصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والتوازن الاجتماعي، وذلك بسبب فشل النظام المالي التقليدي في القيام بهذه الأعمال، وأدى هذا إلى تطور المبادئ المالية والسياسية، فتطورت نظرية، النفقات العامة ونظرية الإيرادات العامة ونظرية الموازنة العامة تطورا يتفق مع هذا الدور الحديث.

الفرع الأول: دور الدولة في الفكر الكينزي

إن الثورة الكينزية مردها إلى أفكار الاقتصادي الانجليزي الشهير² " جون ماينارد كينز " وذلك في كتابه " النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود " الذي صدر عام 1936، وقد أوضح كينز في هذا الكتاب أن البطالة يمكن أن توجد لفترات طويلة، ويمكن أن توجد إلى الأبد ما لم تتدخل الدولة.

¹ - محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الاردن، 2010، ص 27.

² - هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 56.

ووجه كينز نقداً شديداً لقانون " ساي " في الأسواق وهو القانون الذي ينصرف إلى أن العرض الكلي يخلق الطلب الكلي المساوي له عند أي مستوى من مستويات التوظيف، وأثبت بما لا يدع من الشك إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من مستوياته التوظيف ودلل كينز على خطأ هذه النظرية بالكساد العظيم الذي يحدث في الثلاثينات والذي شهدته الدول الصناعية والمتقدمة والذي أثبت عجز السياسة المالية، والنقدية الكلاسيكية من تحقيق التوازن الاقتصادي، والحيلولة دون حدوث الدورات الاقتصادية. و أوضح كينز أن هذه الأزمات ليست ناتجة عن عوامل خارجة عن النظام الاقتصادي إنما هي وثيقة الصلة به، وطالب بضرورة تدخل الدولة لتقضي على البطالة و ترتفع بالطلب الفعال عند مستوى التوظيف الكامل.

كما أوضح كينز خرافة اليد الخفية التي نادى بها الكلاسيك و أكد وجود كثير من التناقض بين مصلحة الفرد و مصلحة المجتمع، و أن الفرد في سعيه لتحقيق مصلحته الخاصة ليس دائماً ذو سلوك رشيد فقد يخطئ أكثر مما يصيب و ما دام الأمر كذلك فإن تدخل الدولة في بعض النشاطات يكون أكثر رشداً من الأفراد لأن الدولة بحكم تكوينها لا تسعى لتحقيق مصلحة شخصية أكثر من تحقيق مصلحة المجتمع. و نتيجة لهذه العوامل و هذا التطور الذي حدث في الفكر أدى الى توسع نشاط الدولة و أصبح تدخلها يعد أمراً مقبولاً، بل وجدت بعض الحالات التي أصبح لازماً عليها القيام بها كالقيام بخدمات اقتصادية أو اجتماعية بالإضافة الى وظائفها الأساسية.

قامت هذه النظرية على فرضيتين أساسيتين هما:

- الطلب الكلي يحدد العرض الكلي.
- الطلب الفعلي لا يتحدد تلقائياً عند مستوى التشغيل الكامل.

الفرضية الأولى: الطلب الكلي يحدد العرض الكلي

تعاكس هذه النظرية التقليدية التي ترى أن العرض الكلي هو الذي يحدد الطلب الكلي أي أن العرض الكلي هو المتغير المستقل والطلب الكلي هو المتغير التابع، فتذهب النظرية الحديثة، التي صاغها كينز، إلى أن الطلب الفعلي هو الذي يحدث العرض الكلي وتفسير ذلك أن القرارات أصحاب الأعمال تعتمد في مجال الإنتاج على ما يحققونه من أرباح إذ قام قرارهم الاقتصادي على أساس المقارنة بين الأرباح المتوقعة من الإنتاج وكلفة ذلك الإنتاج وتمثل كلفة الإنتاج أي النفقات التي يتطلبها حجم معين من التشغيل ثمن العرض الكلي الإنتاج وتمثل الحصيلة المتوقعة لثمن الطلب الكلي كمية النقود التي يعتمد أصحاب الأعمال أنهم سوف يحصلون عليها فعلاً من

بيع الإنتاج عند مستوى معين من التشغيل. و عليه يوجد لدينا ثمن للعرض الكلي و ثمن للطلب الكلي عند كل مستوى من مستويات التشغيل و يتوقف حجم التشغيل عن الزيادة حتى يتساوى الثمنان، أي أن حجم التشغيل يتحدد عند تقاطع ثمن الطلب الكلي و ثمن العرض الكلي عند النقطة التي يصل فيها الربح الى أقصاه حيث أن التشغيل يتوقف على الطلب الكلي و ثمن العرض الكلي عند النقطة التي يصل فيها الربح الى أقصاه، و حيث أن التشغيل يتوقف على الطلب الفعلي فإن نقص التشغيل يعود الى النقص في الطلب الفعلي.

الفرضية الثانية: لا يتحدد الطلب الفعلي تلقائياً عند مستوى التشغيل الكامل

حتى يتقاطع منحني الطلب الكلي مع منحني العرض الكلي (الطلب الفعلي) عند مستوى التشغيل الكامل يتطلب الأمر أن يغطي طلب على الاستثمار لقوة بين العرض الكلي المقابل للتشغيل الكامل والمقدار الكلي الذي ينفق من الدخل على الاستهلاك عند المستوى نفسه.

وقد يكون الطلب على أموال الاستثمار غير كاف لتغطية الفجوة بين الدخل في حالة التشغيل الكامل وما يخصص منه للاستهلاك، أي أن الطلب الفعلي قد يصاب بالقصور فيكون عند مستوى يقل عن مستوى التشغيل الكامل (حالة الكساد) أو قد يتحدد الطلب الفعلي عند مستوى أعلى من مستوى التشغيل الكامل (التضخم) ولا يتمتع النظام الرأسمالي بتلقائية تحديد الطلب الفعلي إلى مستوى التشغيل الكامل¹، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات معينة من قبل الدولة لمحاربة الكساد أو لمحاربة التضخم و بالتالي فان النظرية الكينزية على عكس النظرية التقليدية لا تؤمن بتلقائية التشغيل الكامل وترى أن ذلك لا يتحقق إلا من خلال تدخل الدولة عن طريق سياستها المالية.

و يرى كينز أيضا أن زيادة النفقات العامة في شكل استهلاك أو استثمارات عمومية وتقديم تحويلات جديدة أو تخفيض الضرائب يساهم في تقريب الاقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل²

الفرع الثاني: دور الدولة في فكر مدرسة الرفاه

وفق فكر مدرسة الرفاه فإن المنافسة الكاملة الحرة هي التي تضمن الكفاءة للاقتصاد الوطني، ولكن في حالة وجود عوامل كالاحتكار و الآثار الخارجية، والتقلبات الخارجية والتقلبات الاقتصادية تؤدي إلى فشل آليات

¹ - عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص 44/45.

² D.Labaronne, Macroeconomie-les fonctions économiques -édition SEUIL;PARIS,1999-P29

السوق الحر وانحراف التوزيع عن العدالة، والكفاءة الأمر الذي يجعل البعض في وضع أفضل على حساب الأضرار بأوضاع آخرين فإنه لا بد من تدخل الدولة لتعويض المتضررين من انحراف آليات السوق الحر عن الوضع الأمثل¹. ووفقا لهذا الفكر فإن النمو الاقتصادي الأمثل هو ذلك الذي يحقق العدالة الاجتماعية للجميع، ومن ثم يعظم الرفاهية العامة لذا يجب توجيه مسار النمو نحو الأمثلية الاجتماعية، وهو ما يقتضي تدخل الدولة لتحقيق هذا الهدف ومن ثم يجب أن تتدخل الدولة بشكل واسع لتوجيه النمو والنظام الاقتصادي بكفاءة، وعدالة من خلال الملكية العامة الكلية، والجزئية للمشروعات الضخمة، النقل والطاقة وتوفير السلع، والمرافق التي تشبع محدودية الدخل، والتوسع في الاستثمارات العامة لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار والتدخل من خلال السياسات المالية والنقدية لإعادة توزيع الدخل بشكل عادل، من خلال الإجراءات التنظيمية كالرقابة على الأسعار، وتحديد الأجور وساعات العمل وتنظيم المرافق العامة وسن تشريعات لحماية الموارد الطبيعية ومناهضة الاحتكار.

المطلب الثالث: دور الدولة في الفكر النقدي و الاشتراكي

الفرع الأول: دور الدولة في الفكر النقدي

تأسست المدرسة النقدية على أثر العجز والفشل الذي منيت به إدارة رأسمالية الدولة الاحتكارية (المدرسة الكينزية) وذلك بسبب فشل هذه الأخيرة على تحليل وفهم الواقع الراهن للرأسمالية المعاصرة ومواجهة أزمة الفساد العالمي ومن رواد هذه المدرسة ميلتون فريدمان، الذين دعوا إلى التخلي عن أدوات التحليل الكينزي وتبني سياسة جديدة تكون امتداد للمدرسة النيوكلاسيكية.

ومن أهم أفكار المدرسة النقدية ما يلي²:

- 1- الحرية الاقتصادية المطلقة، وأنه لا تعارض بين المصلحة الذاتية ومصلحة المجتمع.
- 2- الدولة يجب أن تبتعد عن النشاط الاقتصادي، وتعود إلى القيام بوظائفها التقليدية وليس كدولة الرعاية كما كانت في الحقبة الكينزية.
- 3- ركزت المدرسة النقدية على كمية النقود والسياسة النقدية وليس السياسة المالية.
- 4- الاهتمام بالعرض لاعتبار المحرك الأساسي للاقتصاد لأن العرض يعني زيادة معدلات الاستثمار وبالتالي زيادة فرص العمل.

¹ - طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (دراسة تطبيقية)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص 29/28.

² - بيداري محمود، العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010)، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014، ص 50.

- وبالتالي كان رأي المدرسة النقدية معارض لاستعمال السياسة المالية وخاصة جانب الإنفاق العام في حل الأزمة باعتبار السبب الأساسي المولد للتضخم، وذلك من خلال الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية¹:
- أ- إن الاعتماد على السياسة الإنفاقية لا يؤدي إلى حل المشكلات الاقتصادية .
- ب- على خلاف كينز رأوا أنه بالإمكان استخدام سعر الفائدة (بالارتفاع أو الانخفاض) لتقليص أو تشجيع الائتمان حسب الظروف.
- ج- اعتبروا أن تخفيض الضرائب نظريا وآليا إلى زيادة الادخار الخاص مما يمكن من رفع مستوى الاستثمار الإنتاجي.

الفرع الثاني: دور الدولة في الفكر الاشتراكي

ظهر هذا الفكر في منتصف القرن التاسع عشر على أيدي " كارل ماركس" وذلك بسبب العيوب والانحرافات التي نجمت عن تطبيق الفكر الكلاسيكي كتدني الأجور وظروف معيشة العمال، سوء توزيع الدخل، الاحتكار، وانطلق الفكر الاشتراكي من ضرورة إحلال الملكية العامة مكان الملكية الخاصة، وذلك بهدف إشباع الحاجات العامة وليس تحقيق الربح².

والتطبيق الفعلي للاشتراكي لم يكن إلا خلال النصف الأول من القرن العشرين على اثر الثورة البلشفية في روسيا 1917، ثم في أوروبا الشرقية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية 1945، ثم في الصين 1949، لينتشر بعد ذلك في العديد من الدول النامية في إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية³.

إن النفقات العامة في الدول الاشتراكية تخصص لجوانب عديدة حسب مساهمتها في الدخل القومي، إذ يتم ترتيب قنوات الإنفاق العام في الميزانية العامة تبعا لأهميتها كما يلي:

1) النفقات على الجانب الإنتاجي (الإنفاق الاستثماري والإنتاجي) : وهي نفقات موجهة لتوسيع الإنتاج، والاستثمار في مجالات الصناعة والزراعة والبناء والنقل وهي تفوق 40% من الميزانية العامة في غالب الأحيان.

2) نفقات في المجال غير الإنتاجي: وتضم:

أ- الإنفاق الاستثماري غير الإنتاجي: تلك النفقات الموجهة لخدمات الصحة والتعليم والثقافة.

¹ - بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، اطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 12/11.

² - بيداري محمود، مرجع سبق ذكره، ص 53.

³ - بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، اطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 13.

ب- الاستهلاك العام: وهي النفقات الموجهة للخدمات الاجتماعية لفئات المجتمع كالضمان الاجتماعي، الإعانات... الخ.

وبالتالي فقد أعطى، الفكر الاشتراكي للدولة دوراً كبيراً وهو ما أصبح يُعرف بالدولة المنتجة، وأدى ذلك إلى تطور في نظريته إلى النظام المالي للدولة ومن ضمن ذلك سياسة الإنفاق العام التي اعتبرها الوسيلة الكفيلة بتحقيق أهداف الخطة المسطرة.

المطلب الرابع: دور الدولة في الفكر الإسلامي

لما جاء الإسلام و نشأت الخلافة الإسلامية عام 622 م تأسس النظام المالي على أسس مستمدة من القرآن الكريم والسيرة النبوية الشريفة، وتمثل عناصر هذا النظام في الإيرادات العامة والنفقات العامة وبيت المال. أما الإيرادات العامة فأهمها ضريبة الزكاة وهي الضريبة التي فرضت على الأغنياء والقادرين من المسلمين وهي تجب مرة واحدة في السنة، وهي ركن من أركان الإسلام الخمسة اذ جاء في قوله تعالى ﴿ وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ﴾ ولقد وجه الإسلام عنايته الأولى إلى الفقراء والمحتاجين فجعل لهم النصيب الأوفر من حصيلة الزكاة خاصة، وموارد الدولة الإسلامية الأخرى¹

وعلى هذا فقد تدخلت الدولة الإسلامية فعملت على علاج مشكلات الفقر بوسائلها المختلفة² من التكافل الاجتماعي والضمان الاجتماعي وغيرها من الوسائل التي أكدت على تدخل الدولة، إنما كان ضماناً لتحقيق سعادة المجتمع ورفاهيته.

وهذا الدور الذي لعبته الدولة الإسلامية يتجاوز بكل المقاييس ما حاولت نظم كثيرة أن تلعبه ، فمن ناحية استخدمت الإيرادات العامة الإسلامية كوسيلة لتدخل الدولة ، وفرضت الضرائب لتحقيق أغراض اجتماعية اقتصادية وسياسية، كذلك سائر الإيرادات الأخرى كالفيء والغنائم ، وسمحت بالقرض العام لمواجهة الظروف الاستثنائية التي قد تطرأ على الدولة ، أما النفقات العامة فقد زاد حجمها تبعاً لاتساع وظائف الدولة كالإنفاق على المشروعات الانتاجية لتنمية اقتصاديات البلاد ، او لتحقيق أغراض اجتماعية مثل نفقات الضمان الاجتماعي.

¹ - محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 29.

² - هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 35.

وعلى ذلك فإن النظام المالي الإسلامي قد عرف ما يسمى في عصرنا الحديث بنظرية المالية المعوضة أو المالية الوظيفية، وهي التي تسمح بالتدخل عن طريق استخدامها أدواتها المالية من نفقات وإيرادات، وذلك لإحداث آثار مرغوب فيها وتجنب آثار غير مرغوب فيها، وظلت أهداف النظام المالي الإسلامي في تحقيق معدل مرتفع للاستهلاك الجاري والوفاء بالحاجات العامة، ودعم النمو الاقتصادي عن طريق التوسع في إتاحة المشروعات العامة والتأثير على توزيع الدخل القومي بين المواطنين بما يقرب الفوارق بين الطبقات، حتى يمكن تحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل، والعمل على تحقيق توازن التشغيل الكامل عن طريق الاستثمار العام، وضمان الاستخدام الكفء للموارد القومية عن طريق ما تحدته الأدوات المالية من تأثير على الموارد الخاصة لتوجيهها نحو القطاعات والأنشطة المرغوب فيها، وهي في هذا لا تختلف عن النظم المالية المعاصرة الحديثة والمتدخلة.

تستمد الدولة أموالها في النظام الإسلامي من مصادر محددة و مضبوطة شرعا تكمن في مايلي:

- 1- الزكاة وهي الركن الثالث من أركان الإسلام الخمسة و تعرف شرعا بأنها حق واجب (أي الزكاة و هي تختلف حسب أنواع الأموال) في مال مخصوص (وعاء الزكاة أي الأموال التي تجب فيها الزكاة كالأنعام و المحاصيل...) لطائفة مخصوصة (و هم الذين تعطى لهم الزكاة و عددهم ثمانية) في وقت مخصوص¹.
- 2- الغنيمة و هي كل مال اخذ من الأعداء قهرا بالقتال. و الغنيمة ينفق خمسها كما تحدده الآية قال تعالى ﴿واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمس و للرسول و لذي القربى و اليتامى و المساكين و ابن السبيل ان كنتم ءامنتم بالله و ما انزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان و الله على كل شيء قدير﴾²
- 3- الفبيء و هو كل مال حصل عليه المسلمون من الكفار دون قتال، و ينفق من الفبيء الخمس و على نفس الأوجه التي تقسم بها الغنيمة.
- 4- الأموال غير المنقولة من أراض و مباني و التي للإمام فيها حق التصرف بما يتماشى مع مصلحة المسلمين.
- 5- عائدات الدولة من ممتلكاتها (الدومين) و الجزية و الخراج و ما تفرضه الدولة من ضرائب و غير ذلك، و تنفق هذه الإيرادات لإشباع الحاجات العامة لأفراد المجتمع.

¹ - بيداري محمود، مرجع سبق ذكره، ص 57.

² - سورة الأنفال، الآية 41

المبحث الثاني: الإطار العام للسياسة الاقتصادية الكلية

تعتبر السياسة الاقتصادية تعبيراً عن رغبة الدولة في توجيه الاقتصاد نحو الوجهة المطلوبة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية كانت أو اجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية

الفرع الأول: تعريف السياسة الاقتصادية

تعرف السياسة الاقتصادية على أنها "مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه"¹.

وتعرف أيضاً بأنها "مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى"².

ويقصد بها عامة "كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة باختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف"³.

وتعرف كذلك بأنها "الإجراءات والأدوات التي يتبناها النظام الاقتصادي في حل المشكلات الاقتصادية"⁴.

"للإشارة فإن المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية الكلية يمكن أن يجمع كل القواعد التي تحكم السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية"⁵.

وكتعريف شامل: "نعني بالسياسة الاقتصادية مجموعة القواعد والأدوات والإجراءات و الوسائل التي تتخذها السلطات العمومية و تحكم قراراتها في سبيل تحقيق هدف أو مجموعة من أهداف الاقتصاد القومي، خلال فترة زمنية معينة".

وبالتالي لا يخرج مفهوم السياسة الاقتصادية عن:

الاهداف + الأدوات + الزمن

¹- عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة الفن المالي للاقتصاد العام)، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001، ص11.

²- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العام (دراسة تطبيقية لنتائج التنمية الاقتصادية) ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص 73.

³- مسعود دراوسي، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2004)، (أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية) جامعة الجزائر، دفعة 2005، ص43.

⁴- غازي عناية، ضوابط الاقتصاد في السوق الإسلامي، دار النفائس، ط1، بيروت، 1992، ص8.

⁵- نجاح مكناسي، تكامل السياسات الاقتصادية و اثره في ضبط أهم الاختلالات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر من 1990-2014)، مذكرة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حمّة لخضر، الوادي ص7.

الفرع الثاني: أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية الكلية

لكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة لابد من إتباع أسلوب معين يسترشد به، لتحقيق غايته وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات يجب أن تتضمنها السياسة الاقتصادية الكلية وهي¹:

1-تحديد الهدف:

عند وضع سياسة اقتصادية فلا بد أن يحدد الهدف الذي يجب على السياسة الاقتصادية تحقيقه، ولتحديد الهدف لابد من تحديد المشكلة التي من أجلها يجب وضع السياسة الاقتصادية وتحديد المشكل بدوره يتطلب تفهم الأحوال والظروف التي تحيط بالمشكلة.

2-تحديد السياسة البديلة:

من المفيد تحديد جميع الإمكانيات أو الطرق التي يستطيع الاقتصادي أن يسلكها من أجل تحقيق أهدافه

3-تحليل دقيق لكل السياسات البديلة:

يجب أن تدرس كل سياسة مقترحة بعناية ودقة وتحدد الآثار التي سوف تنتج عنها، فعن طريق هذه المعرفة يختار الاقتصادي من بين الحلول المقترحة الحل الذي يراه أفضل للحلول.

4-مقارنة الحل المختار مبدئياً مع الماضي:

عند تفضيل الاقتصادي لإحدى السياسات يجب دراسة فعالية تطبيق هذه السياسة في الماضي لكي يتمكن الاقتصادي من تقييم توقعاته على ضوء الخبرة الماضية، مما يساعده على الاستمرار في تبني السياسة المختارة أو التفتيش عن سياسة أفضل تكون ملائمة للواقع الاقتصادي للدولة.

المطلب الثاني: أنواع السياسات الاقتصادية الكلية

يمكننا التمييز بين عدة أنواع للسياسة الاقتصادية وذلك حسب الأجل، حيث هنالك السياسة الاقتصادية الظرفية، والسياسة الاقتصادية الهيكلية، وتهدف السياسة الظرفية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية قصيرة الأجل، بينما تهدف السياسات الهيكلية إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل.

¹- أسماء منصور، دراسة السببية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة حالة الجزائر من 1970-2013)، مذكرة ماستر أكاديمي، شعبة علوم اقتصادية تخصص اقتصاد عمومي و تسيير مؤسسات، جامعة حمة لخضر، الوادي ص 11/ 12.

الفرع الأول: السياسة الاقتصادية الظرفية

و تهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات الكلية في الأجل القصير، و هنالك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف نذكر منها¹:

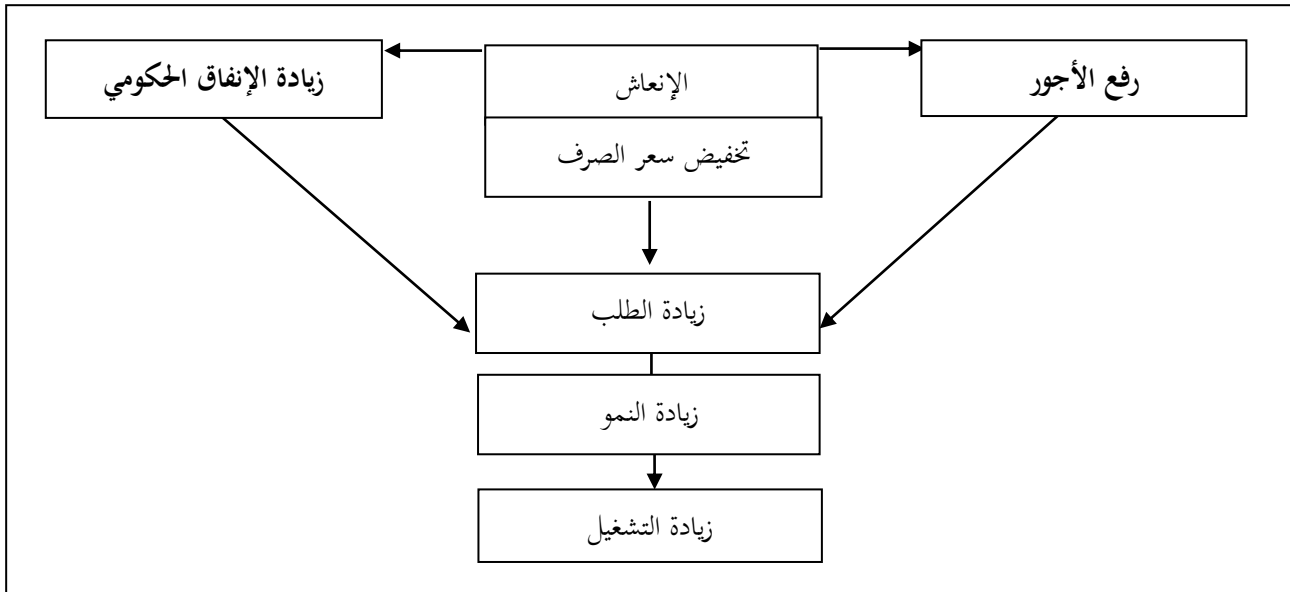
1- سياسة الضبط:

تتعلق سياسة الضبط بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم، المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، استقرار العملة، البحث عن التوظيف الشامل، هذا بالمفهوم الضيق، أما بالمفهوم الواسع فنعني مجموعة التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه (تقليص الضغوط الاجتماعية، السياسات المضادة للازمة).

2- سياسة الإنعاش:

يهدف الإنعاش إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية، مستخدماً العجز الموازي، حفز الاستثمار، الأجور و الاستهلاك، تسهيل القرض... الخ. و هي مستوحاة من الفكر الكينزي، و تلجأ في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك و الإنعاش عن طريق الاستثمار، و الشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (01-01): مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش



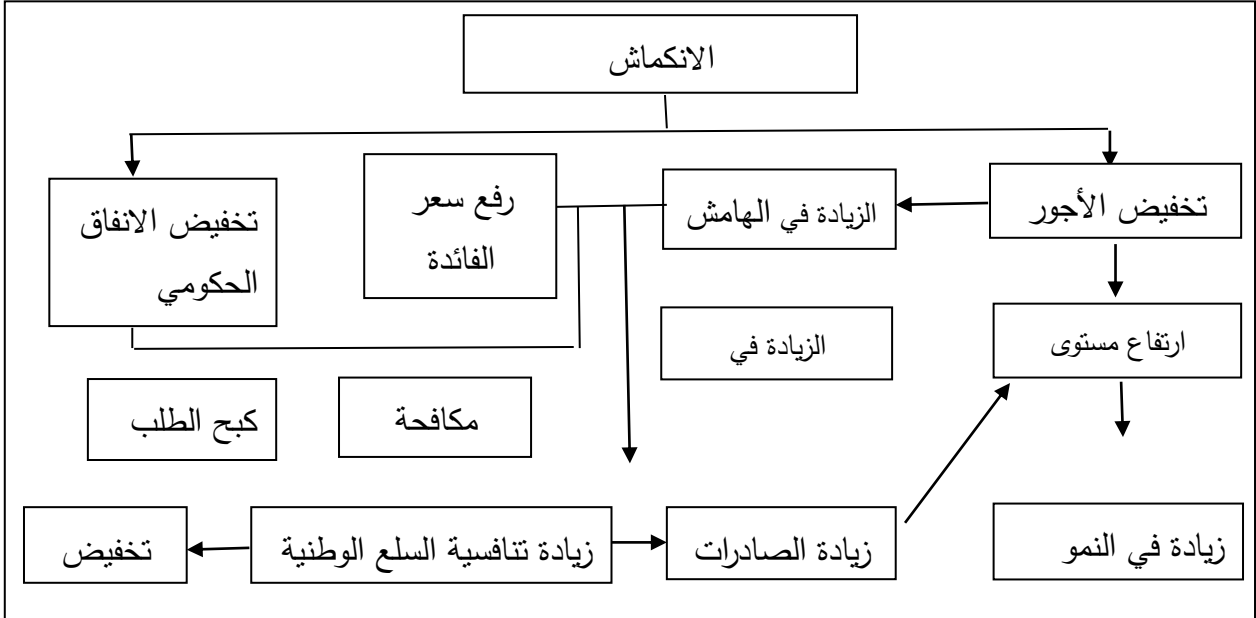
المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص 70.

¹ - وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص 77.

3- سياسة الانكماش:

و هي سياسة تهدف إلى التقليل من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل: الاقتطاعات الجبرية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية، و تؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليص النشاط الاقتصادي.

شكل رقم (01-02): مخطط توضيحي لسياسة الانكماش

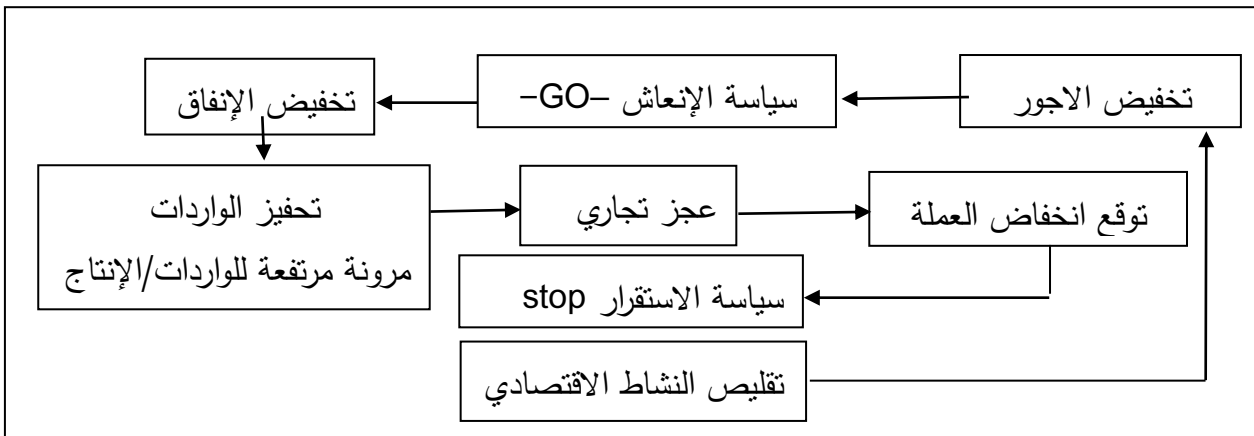


المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 79.

4- سياسة التوقف ثم الذهاب:

و هي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا و تتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي، و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (01-03): مخطط توضيحي لسياسة التوقف ثم الذهاب



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 33.

الفرع الثاني: السياسة الاقتصادية الهيكلية

تهدف هذه السياسة إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغييرات المحيط الدولي، و تلمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية، و يكون تدخل الدولة قليلا من خلال تأطير آلية السوق، الخصوصية، سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعديا من خلال: دعم البحوث و التنمية و دعم التكوين، هذه عموما أهم محاور السياسة الاقتصادية الهيكلية في دول المتقدمة، أما الدول النامية و التي اغلبها أبرمت برامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية و النقدية الدولية، فإن السياسة الاقتصادية انقسمت إلى سياسات التثبيت و سياسات التصحيح الهيكلي، فمن الملاحظ أن هذه السياسات تعارض سياسات الإنعاش التي تقوم على أساس التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي و زيادة في الإنفاق الحكومي¹.

المطلب الثالث: أهداف السياسات الاقتصادية الكلية

بصورة عامة يمكن القول بان أهداف السياسات الاقتصادية الكلية تتمثل فيما يلي²:

أ- الاستخدام الشامل:

المقصود هنا بالاستخدام لا يعني أو يرتبط مباشرة باستخدام عنصر العمل فقط و إنما يشمل جميع عناصر الإنتاج الأخرى ك رأس المال، الأرض، التنظيم إذ من الممكن أن تجد البطالة سواء في عنصر رأس المال، الأرض، التنظيم.

و في هذا المجال يمكن القول أن من أهم أهداف الاقتصاد الكلي أو السياسة الاقتصادية العامة لأي دولة هو تحقيق الاستخدام الشامل و الكامل لجميع عناصر الإنتاج و تلاقي الهدر و الضياع و التلف و عدم الاستخدام العقلاني في تلك الموارد التي تتصف بالندرة النسبية و ذات الوظيفة الاجتماعية.

ولهذا فان ظهور البطالة في قطاع معين أو اقتصاد معين و بنسبة أكثر من 10% فان ذلك يمثل مؤشرا خطيرا في مسار ذلك الاقتصاد، أو انه يمثل مؤشر يشير إلى أن ذلك الاقتصاد يعاني من مشاكل كثيرة لا بد من معالجتها. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن من العقبات و المشاكل التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هو عدم الاستخدام الشامل للموارد الاقتصادية المتاحة، بمعنى أن هناك الكثير من الموارد الاقتصادية المتاحة لم يتم استغلالها بشكل كامل، إضافة الى ذلك هو عدم التوزيع السليم و العقلاني لتلك الموارد بين الاستخدامات المختلفة.

¹- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية و تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 31 / 32.

²- محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، وليد احمد صالي، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2009، ص 24 / 25.

حيث تعاني تلك البلدان و كشكل من أشكال عدم الاستخدام الشامل للموارد الاقتصادية إضافة إلى ندرتها، هو سوء استخدام و توزيع لتلك الموارد، حيث هناك العديد من القوى العاملة ذات الكفاءة العالية و من مختلف الاختصاصات و لكنها إما عاطلة عن العمل أو لا تمارس اختصاصها، كما أن هناك الكثير من رؤوس الأموال لم يتم استثمارها بشكل سليم و عقلاي و بما يخدم مصلحة اقتصادها، و أن هناك الكثير من المشاريع لم تستغل طاقتها الإنتاجية إلا بنسبة اقل من 60% من طاقتها القصوى.

كما أن هناك الكثير من الأراضي الصالحة للزراعة لم يتم استغلالها بشكل جيد و قد تحول بعضها بسبب الإهمال و عدم استخدام الطرق و الأساليب الزراعية الحديثة إلى أراضي غير صالحة للزراعة، على الرغم أن معظم تلك الدول تعاني من مشاكل في الغذاء و الذي اصبح يعتبر ركنا أساسيا من اركان الامن الغذائي. لذا إذا ما ارادت البلدان النامية ان تحقق برامجها التنموية، فلا بد عليها أن تعطي اهتماما أكثر لموضوع الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

ب-استقرار المستوى العام للأسعار:

من الأهداف الأخرى للاقتصاد الكلي أو للسياسة الاقتصادية العامة للدولة، هو العمل على المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار اذا اخذنا بعين الاعتبار بان التغيرات في المستوى العام للأسعار لا بد أن تؤدي إلى عدم الاستقرار و الفوضى في النشاط الاقتصادي لأفراد المجتمع، حيث أن ارتفاع المستوى العام للأسعار لا بد أن يلحق ضررا بفئات اجتماعية بينما تستفيد منه فئات أخرى من المجتمع، فالأفراد الذين يستفيدون من ارتفاع المستوى العام للأسعار هم الذين يتضررون من التضخم، و هذا يعني انه في ظل التضخم الاقتصادي يصبح هناك إعادة لتوزيع الدخل و الثروة بين افراد المجتمع و لصالح الطبقات الغنية.

إن الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار(التضخم)، على الرغم من أنه قد ينشط الاقتصاد إذا ما كان بمستوى معين، لكنه إذا ما تجاوز حدا معين قد يلحق ضررا ليس بالأفراد فقط و انما قد يلحق اضرار أكبر بالاقتصاد القومي حيث أن ارتفاع المستوى العام للأسعار قد يؤدي الى انخفاض قيمة العملة المتداولة أي انخفاض القوة الشرائية للعملة و بالتالي انخفاض الطلب الكلي و قد يقود ذلك الى الركود الاقتصادي. و ما لتلك الظاهرة من اضرار فادحة و كبيرة على الاقتصاد القومي و على هذا الأساس تحاول جميع الدول اتخاذ السياسات الاقتصادية الملائمة في المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

ج-النمو الاقتصادي:

كما تعمل معظم الدول و كجزء أساسي من سياستها الاقتصادية للمحافظة على معدلات النمو التي وصلت إليها كما هو عليه الحال بالنسبة للدول المتقدمة، أو العمل على تحقيق معدلات عالية للتنمية الاقتصادية كما هو عليه الحال بالنسبة للدول النامية، حيث يمكن القول أن هناك نموا اقتصاديا متزايدا اذا كان معدل نمو الناتج القومي أكبر من معدل نمو السكان و قد ينعكس ذلك النمو على ارتفاع مستوى المعيشة و زيادة الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية، أما اذا كان معدل نمو السكان أكبر من معدل نمو الناتج القومي فإن ذلك يعني تدهور المستوى المعيشي و هذا هو الحال بالنسبة للدول النامية.

د-التوازن الخارجي:

من الأهداف الأخرى للنظرية الاقتصادية الكلية هو العمل على تحقيق التوازن الخارجي للدولة أي التوازن في العلاقات الدولية مع العالم الخارجي، و بمعنى آخر تحقيق التوازن بين قيمة صادراتها و قيمة وارداتها، حيث أن تحقيق ذلك الهدف و التوازن يتمثل بتحقيق التوازن في الميزان التجاري و الذي يعتبر عنصرا مهما من عناصر ميزان المدفوعات الذي اخذ يشكل محور اهتمام لجميع دول العالم.

و من اجل تحقيق ذلك الهدف لا بد من العمل على إيجاد سياسات معينة يتم من خلالها تنظيم التجارة الخارجية للبلد مع العالم الخارجي و على أسس متكافئة و بما يخدم مصالح جميع الأطراف المتعاملة في هذا المجال، و على الرغم من أن هذا الهدف أصبح يعتبر ركنا أساسيا من أركان السياسة الاقتصادية العامة للدولة أي دولة، إلا أن هذا الهدف لم يجد له تطبيقا في المجال العملي و خاصة بين الدول النامية و الدول المتقدمة، حيث أخذت التجارة الدولية و نتيجة لعدم التكافؤ بين أطرافها و في كافة المجالات و خاصة في عدم التكافؤ بين أسعار المواد الأولية و الخام التي تشكل معظم صادرات الدول النامية و التي أخذت تميل إلى الانخفاض باستمرار مما انعكس على انخفاض دخولها القومية و ما ترتب على ذلك من مشاكل كثيرة أمام تنفيذ برامجها التنموية (مثل انخفاض أسعار النفط حاليا) و بين أسعار السلع المصنعة التي تستوردها الدول النامية و التي تميل أسعارها للارتفاع و باستمرار.

المطلب الرابع: أدوات السياسة الاقتصادية الكلية

اجتمع علماء الاقتصاد على أن هنالك ثلاثة سياسات اقتصادية رئيسية فعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي، تتمحور هذه السياسات الرئيسية في ثلاث فروع:

الفرع الأول: السياسة النقدية

أولاً: تعريفها

تتمثل في إجراءات وقواعد تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتفادي الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي من خلال أدوات إجرائية مختلفة ينفذها البنك المركزي للدولة.

ثانياً: وسائل وأدوات السياسة النقدية

يعتمد البنك المركزي في تنفيذ سياسته النقدية للتأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي¹ على مجموعة من الوسائل والأدوات التي يستخدمها حسب الظروف الاقتصادية والمسموح له استخدامها بحكم القانون، تلك الأدوات التي يمكن من خلالها تنظيم نشاطه والنشاط المصرفي بصورة عامة والتأثير في المسار الاقتصادي القومي وهذه الأدوات هي ما يطلق عليها بأدوات السياسة النقدية التي منها مايلي:

- 1- تغيير نسبة الاحتياطي القانوني.
- 2- تغيير نسبة الاحتياطي العام.
- 3- تغيير سعر الفائدة.
- 4- تغيير سعر الخصم.
- 5- إتباع سياسة السوق المفتوحة.
- 6- تغيير هامش الضمان.
- 7- الرقابة المباشرة على الائتمان.
- 8- تحديد الحد الأدنى للاحتياطي النقدي اللازم لفتح حسابات الاعتماد.
- 9- التأثير الأدبي.
- 10- تحديد شروط خاصة لتقديم القروض للبنوك التجاري.

الفرع الثاني: السياسة التجارية

أولاً: تعريفها: تعددت التعاريف المتداولة للسياسة التجارية اذ يختلف مفهومها باختلاف النظم الاقتصادية ومستوى تطورها من بلد صناعي لبلد آخر في النمو وذلك راجع الى اختلاف الأهداف التي يرمى تحقيقها من خلال استعمال السياسة التجارية كأداة للتأثير على الجوانب المختلفة للاقتصاد

¹ - محمد حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2010، ص190.

و يقصد بها أنها "مجموعة القوانين و النظم و الاجراءات التي تنظم إدارة ميزان المدفوعات، أي ادارة الصادرات والواردات السلعية و الخدمية و غيرها من المعاملات الرأسمالية و التي تؤثر على الفائض أو العجز في اجمالي الدخل من خلال المعاملات الخارجية للدولة و التي تؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج القومي والاستثمار و الادخار و النمو الاقتصادي"

ثانيا: وسائل السياسة التجارية

وهي الوسائل التي تعتمد عليها الدولة للتحكم في تجارة الدولة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة وتنقسم إلى:

- 1-الوسائل السعرية: وتمثل في الرسوم الجمركية، الإعانات، الإغراق، وتخفيض سعر الصرف.
- 2-الوسائل الكمية: ومن أهمها نجد حصص الاستيراد (نظام الحصص) وتراخيص الاستيراد.
- 3-الوسائل التنظيمية: أهمها المعاهدات التجارية، الاتفاقيات التجارية، اتفاقيات الدفع، التكتلات الاقتصادية وإجراءات الحماية الإدارية.

الفرع الثالث: السياسة المالية

ويقصد بها "مجموعة الأهداف والترجمات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة"¹.
اذ تعني أن توجه الدولة مخططاتها الاقتصادية، و ذلك عن طريق تحديد مصادر الدخل و كيفية صرفها و اتجاهات هذا الصرف كأجور الموظفين الحكوميين و المشاريع الخدمائية المختلفة و الهدف من ذلك كله هو تحقيق الدولة لأعلى مستويات التوازن الاقتصادي و الاجتماعي و عدم حدوث اختلال في الميزانية.
والتي سنتطرق إليها بالتفصيل في المبحث الثالث.

¹محمد حسين، مرجع سبق ذكره، ص190.

المبحث الثالث: المداخل النظرية للسياسة المالية

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني و ذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية و القضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي و هو ما سنفصل فيه كالآتي:

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية و أهدافها

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية

هناك عدة تعاريف للسياسة المالية نذكر منها:

يقصد بها "برنامج تخطيطه و تنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإرادية و برامجها الانفاقية، لإحداث آثار مرغوبة و تجنب آثار غير مرغوبة مع كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع"¹.

و تعرف السياسة المالية بأنها "مجموعة الأهداف و التوجيهات و الإجراءات و النشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي و المجتمع بهدف المحافظة على الاستقرار العام و تنميته و معالجة مشاكله و مواجهة كافة الظروف المتغيرة"².

"بينما يعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني، العمالة، الادخار، الاستثمار، و ذلك من اجل تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل و الناتج القومي و مستوى العمالة و غيرها من المتغيرات الاقتصادية"³.

"و تعني كذلك دور الدولة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة و الأهمية النسبية لكل منها، و كيفية استخدام هذه الإيرادات في المجالات التي من شأنها تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية"⁴.

¹ - حامد عبد المجيد مدرز، السياسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، مصر، 2000، ص 16.

² - محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 190.

¹ - حماد سيف الدين، السياسة المالية و اثرها على الاستثمار (دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية، 2011-2015، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 4/3.

² - محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 190.

وكتعريف شامل يمكننا القول "أن السياسة المالية تعني مجموعة الأهداف و التوجيهات و الاجراءات و النشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد و المجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام و تنميته و معالجة مشاكله و مواجهة كافة الظروف المتغيرة"

الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية

تسعى السياسة المالية لتحقيق جملة من الأهداف و هي:

- 1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: و ذلك عن طريق الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة و تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- 2- تحقيق تخصيص الموارد الاقتصادية: أي توزيع الموارد المالية و الموارد البشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.
- 3- تحقيق إعادة توزيع الدخل الوطني: و ذلك من خلال التوزيع العادل للثروة بين مختلف أفرادها.
- 4- تحقيق التنمية الاقتصادية: أي العملية التي يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة.

المطلب الثاني: آلية عمل السياسة المالية

تستخدم أدوات السياسة المالية من أجل معالجة الفجوة الركودية أو من أجل معالجة الفجوة التضخمية، ويمكن توضيح آلية عملها كالتالي¹:

أولاً: حالة الكساد الاقتصادي

يظهر الكساد الاقتصادي عندما يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، مما يعني أيضاً عدم وجود فرص عمل كافية ووجود البطالة بأنواعها، أي أن النشاط الاقتصادي يمر بحالة تباطؤ في نموه، وفي مثل هذه الحالة فإن الحكومة تلجأ إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية، والتي تستخدم على النحو التالي²:

- 1- زيادة مستوى الإنفاق العام: و المتمثل أساساً في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع، و خدمات) أو زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد لان إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل للأفراد، و هذا ما يؤدي إلى

¹ محفوظ فاطمة، اثر السياسة المالية على سلوك بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري، (دراسة حالة متغيرات المربع السحري Nicolas Kaldor خلال الفترة 1995-2013)، مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015، ص 10/09.

² خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، دار وائل للنشر، ط7، عمان، 2005، ص 327.

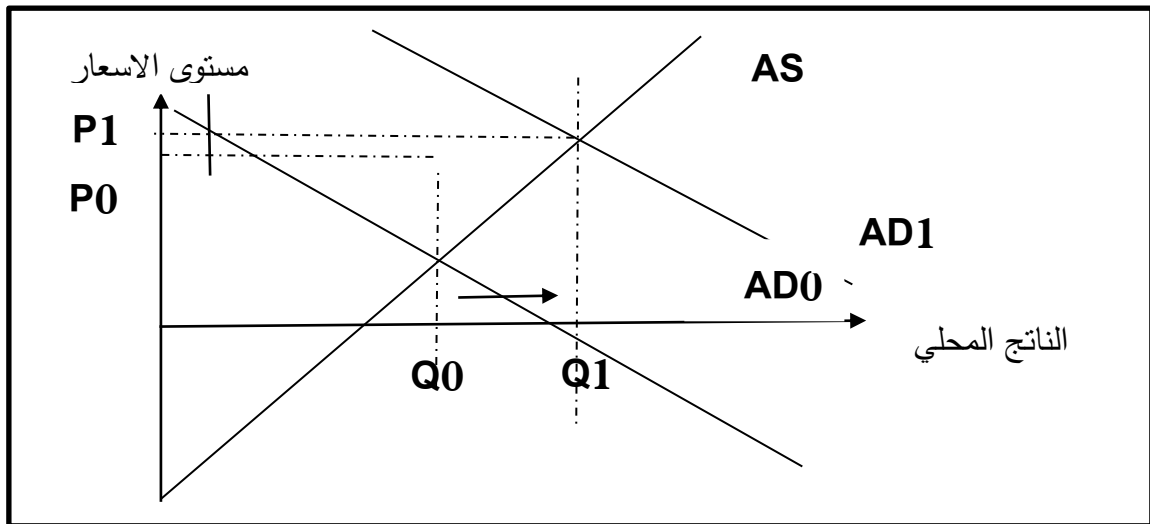
ارتفاع مستوى الطلب الكلي، عندها ستلجأ المؤسسات إلى زيادة إنتاجها، وبالتالي إلى توظيف عمال جدد وهذا سيؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ويدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام.

2- قد تقوم الحكومة أيضا بتخفيض الضرائب أو بإعطاء إعفاءات ضريبية، وهنا تزداد الدخول من ناحية، كما يزداد الميل نحو الاستثمار من ناحية أخرى، وكلا الأمرين يعني زيادة دخول الأفراد لارتفاع القوة الشرائية في المجتمع وحقن الاقتصاد بمزيد من الأموال وفرص العمل مما سيؤدي إلى دوران عجلة الاقتصاد.

3- استخدام مزيج من زيادة الانفاق وتخفيض الضرائب بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

والشكل التالي يبين كيفية معالجة السياسة المالية التوسعية:

الشكل رقم (01-04): يوضح السياسة المالية التوسعية



المصدر: واصف الوزني خالد، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، دار وائل للنشر، ط7، عمان، 2005، ص 328.

حيث أن AS: العرض الكلي.

AD0: الطلب الكلي قبل إتباع سياسة توسعية.

AD1: الطلب الكلي بعد إتباع السياسة توسعية.

يتضح من الشكل أن السياسة المالية التوسعية لها أثر كبير على الطلب الكلي حيث أن الزيادة في حجم الانفاق سيؤدي إلى الزيادة في الطلب الكلي.

ثانيا: حالة التضخم الاقتصادي

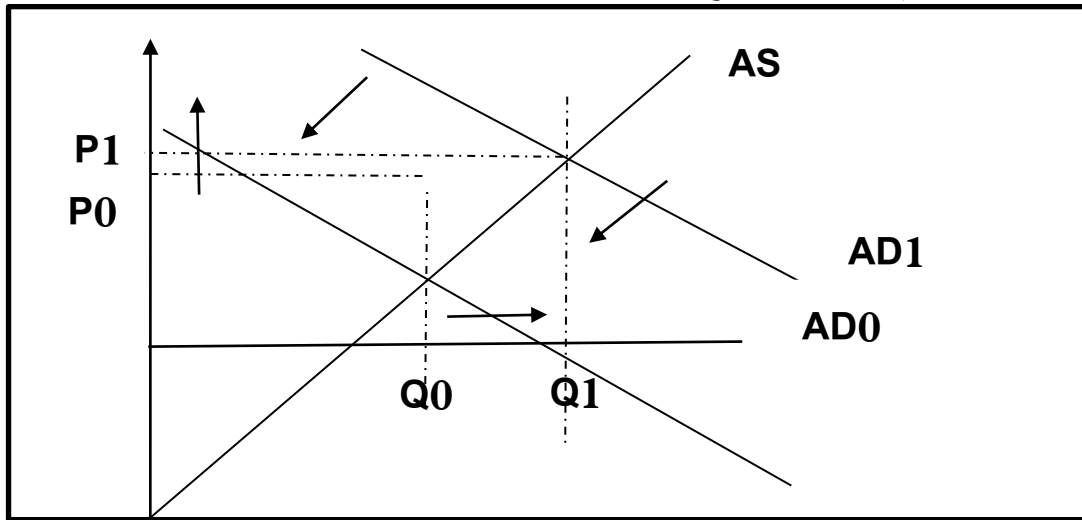
يتمثل التضخم في الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار، وهنا يكون دور السياسة المالية هو محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية في المجتمع وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد أساسا على¹:

1- تخفيض مستوى الإنفاق العام: الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك، مما يخفف من حدة الطلب الكلي ويكبح مستوى الزيادة في الأسعار.

2- رفع مستوى الضرائب: مما يؤدي إلى تخفيض القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي تخفيض الإنفاق الكلي.

3- المزج بين الحالتين: أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب، وبالتالي الخروج من حالة التضخم. والشكل التالي يبين السياسة المالية الانكماشية:

الشكل رقم (01-05): يوضح السياسة المالية الانكماشية



المصدر: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 380.

يوضح الشكل رقم 05 كيف تؤثر السياسة المالية الانكماشية من خلال خفض الإنفاق وزيادة الضرائب، وتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع AD0 إلى AD1 وخفض الأسعار من P0 إلى P1 وبالتالي تسعى الحكومة إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار.

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية

الفرع الأول: السياسة الضريبية تعتبر الضريبة "فريضة مالية نقدية ستؤديها الدولة جبرا من الأفراد بدون مقابل بهدف تمويل نفقاتها العامة و تحقيق الأهداف التابعة من مضمون فلسفتها السياسية"¹.

¹ - خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 329.

كما" تعبر السياسة الضريبية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، و التأثير على الوضع الاقتصادي من جهة ثانية"².

فلا شك أن السياسة الضريبية لها انعكاسات هامة على النشاط الاقتصادي باعتبار أن الضرائب تعتبر من أهم المصادر للحصول على الموارد السيادية للدولة مما يؤدي الى تخفيض العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة وتقليل اللجوء الى الاصدار النقدي لمواجهة هذا العجز و ما يصاحب ذلك من ضغوط تضخمية . كما أن الضرائب تعتبر من الوسائل الهامة في تنشيط و تحفيز الاستثمارات الخاصة سواء كانت محلية او أجنبية بغرض زيادة الانتاج و من ثم مواجهة الضغوط التضخمية و ما يترتب على ذلك من امتصاص البطالة حيث تلعب دورا هاما و مؤثرا في تحديد قرار الاستثمار اذ أن المستثمر حين يقرر اختيار دولة ما للاستثمار فان استفساره الأول يكون عن المعاملة الضريبية التي يمكن أن يخضع لها سواء من ناحية أرباحه أو الضرائب المقررة على منتجاته أو على دخله.

لذلك حرصت العديد من التشريعات المقارنة أن تركز حول هذه النقاط لتضع أمام المستثمر مزايا و اعفاءات مشجعة على الاستثمار، بالإضافة الى تسهيل كافة اجراءات تحصيل الضريبة الى أقصى الحدود. لذلك فقد اتبعت الدولة في الوقت الحاضر سياسة ضريبية مشجعة لدفع عجلة الاستثمار و اعتبار العائد الاقتصادي لإقامة المشروعات الأكثر جدوى لتشغيل العمالة و خلق فرص عمل جديدة و ذلك بزيادة نسبة الاعفاءات و الغاء اخرى.

حيث أن الاستمرار في زيادة العبء الضريبي يعتبر الطريق السهل في المدى قصير الأجل و لكن تأثيره في المدى المتوسط و طويل الأجل مكلفا للغاية اذ يؤدي الى انتقال رؤوس الأموال و الاستثمارات للخارج حيث الدول الأفضل اقتصاديا.

كما تعبر السياسة الضريبية عن الشق الثاني للسياسة المالية و نورد أهم وظائفها فيما يلي³:

1- **توجيه الاستهلاك:** و ذلك من خلال استعمال الضرائب كأداة للتأثير على الاستهلاك كتخفيضها من اجل الترويج النسبي للسلع و الخدمات أو رفعها من أجل استهلاك آخر.

¹- عادل فليح العلي، المالية العامة و التشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص91.

²- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2006، ص139.

¹- محفوظ فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 17 / 18.

2- توجيه قرارات أرباب العمل: يمكن استخدام الضريبة في خلق توازن بالكميات التي يرغب في إنتاجها، و يمكن استخدامها لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة و توجه و استقطاب الاستثمار.

3- زيادة تنافس المؤسسات: يؤثر انخفاض الضريبة على تنافس المؤسسات فيساعد على زيادة الإنتاج، مما يعمل على خفض أسعار عوامل الإنتاج و هذا يؤدي إلى خفض التكاليف الكلية للإنتاج.

4- تصحيح إخفاقات السوق: يعمل سوق المنافسة الكاملة على تخصيص الموارد بشكل جيد إلا أن هذا السوق غير موجود على أرض الواقع و هذا ما يبرز عجز الأسواق غير التنافسية على التخصيص الكفء للموارد و ذلك بسبب الآثار الخارجية التي تعمل على تخفيض التكاليف التي يتحملها الأفراد نظير نشاط معين (استهلاك، إنتاج).

5- السياسة الضريبية كأداة للاندماج الاقتصادي: و هذا من خلال تنسيق الأنظمة الضريبية، المعدلات، الإعفاءات، التخفيضات الممنوحة، أماط الامتلاك المعتمد، تبادل المعلومات بخصوص ظاهرة التهرب الضريبي.

6- إعادة توزيع الدخل: من خلال التخفيف النسبي للفوارق في الدخل القومي الموجه لمختلف الشرائح و الفئات مما يجعل أصحاب القرار أمام موقفين: إما خيار كفاءة تخصيص الموارد و إما اختيار العدالة الضريبية.

7- تمويل التدخلات العمومية: و هو الهدف الأصلي و الثابت للضريبة لكنه تمويلًا غير تضخمي.

8- توجيه المعطيات الاجتماعية: من خلال تشجيع الأنشطة الاجتماعية.

الفرع الثاني: سياسة الدين العام

أولاً: ماهية سياسة الدين العام

قد تحتاج الدولة في الكثير من الأحيان إلى إنفاق مبالغ كبيرة في وجود الإنفاق العام، لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها، و عندئذ تلجأ الدولة إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها¹، و بهذا تحصل على الأموال المطلوبة و في الوقت نفسه لا يستقطع شيئاً من إيرادات السنة التي تقوم فيها بهذه النفقات، و تلجأ الدولة لهذا النوع من الإيرادات في حالتين:

الأولى: حينما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى و ذلك ببلوغ المعدل الضريبي حجمه الأقصى، أما الثانية: تتمثل في الحالات التي تكون فيها الضرائب ردد فعل عنيفة لدى الممولين.

¹ - نذير عبد الرزاق، السياسات الاقتصادية الكلية، مطبوعة موجهة لطلبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد بنكي، 2017-2018، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص90.

ثانيا: الآثار الاقتصادية لسياسة الدين العام

إن الآثار الاقتصادية التي يمارسها القرض العام بمختلف تصنيفاته تتوقف بدورها على عدة عوامل كالتنظيم الفني المتبع في إصدار سندات الدين و مصدر الأموال المقترضة، الموارد المالية التي تستعمل في تسديد مستحقاته و طبيعة النفقات التي ينصرف إليها التمويل، فالقرض ساهم في توزيع العبء العام بين المقرضين والممولين بحيث تترتب عنه نوعين من الأعباء¹:

1-عبء يقع على عاتق خزينة الدولة: يتمثل في التزامات هذه الأخيرة تجاه المكتسب بما تدفعه لهم من فوائد و.ورد اصل القرض، بالإضافة إلى الامتيازات الأخرى التي تقدمها الدولة للمقرضين، و هذا ما يسمى بالعبء المالي للقرض.

2-عبء يقع على الاقتصاد الوطني ككل: و يتمثل في مدى ثقل القرض على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية، أي مدى الضغط الذي يمارسه القرض بمختلف مراحل (الاكتتاب، وجوه الدين، التسديد) على الاقتصاد الوطني.

الفرع الثالث: سياسة الإنفاق العام

من اجل تحقيق أهداف المجتمع و إشباع الحاجات العامة، تلجأ الدولة للإنفاق العام يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة و مدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي و تطور الدولة، فازدادت النفقات العامة للدولة حجما مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم إلى الدولة المنتجة نتيجة تأثير ثلاث اعتبارات و هي:

- 1- اتساع نطاق النفقات العامة لأنها أصبحت تشكل نسبة هامة من الدخل القومي.
 - 2- لم تعد هذه النفقات مقصورة على تحويل وظائف الدولة التقليدية بل أصبحت أداة من أدوات السياسة الاقتصادية من خلال التحكم بالقوة الشرائية، و إعادة توزيع الدخل و أخيرا في حجم التشغيل و الدخل القومي.
 - 3- إن غرض الإيرادات العامة لم يقتصر على النطاق المالي وحده، بل امتد إلى النطاقين الاقتصادي و الاجتماعي و بالتالي لم تعد نظرية النفقات العامة المحور الوحيد لنظرية الإيرادات العامة².
- و عليه فالنفقة العامة، هي: استخدام مبلغ من المال من قبل هيئة عامة تحقيقا لمنفعة عامة³ و التي سنفصل فيها في الفصل الثاني.

² - نفس المرجع السابق، ص 91

¹ - محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

² - صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 25.

خلاصة: يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أكثر الدراسات المثيرة للجدل بين الاقتصاديين وقد أصبح هذا التدخل ضرورة حتمية من أجل حماية النشاط الاقتصادي و الدخل القومي و انه في غياب هذا الدور تتعرض اقتصاديات الدول الى مشاكل عديدة كالتضخم مثلا و تجدر الاشارة الى أن حجم هذا الدور ارتبط تماما بحجم مالية الدولة عبر المراحل المختلفة التي مرت بها المجتمعات و لهذا تزايد الاهتمام بالسياسة المالية في العصر الراهن حيث أصبحت من أقوى السياسات الاقتصادية المستخدمة وأشدها تأثيرا على التنمية الاقتصادية، خصوصا بعدما أوضح التحليل الكينزي أهمية السياسة المالية لصانعي القرار في التأثير على الاقتصاد القومي ككل من خلال استخدام أوجه الإنفاق المختلفة، وهكذا أخذ التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي منحرجا جديدا فأصبحت الحكومات تقوم بتوجيه الاقتصاد القومي وتعمل على إدارته إدارة فعلية.

تمهيد: باعتبار أن الدولة تعتمد في تنفيذ خططها التنموية على سياسة الإنفاق العمومي، فقد عرفت هذه الأخيرة نصيبا هاما من الدراسات و البحوث الأكاديمية باعتبارها ركنا هاما في الدراسات المالية وخصوصا مع توسع دور الدولة في الاقتصاد وازدياد عدد الوظائف المنوطة بها.

و في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي شهدتها العالم، لوحظ ظاهرة تزايد النفقات على مستوى جميع الدول والتي أثارت مشكلة تحديد الحد الأمثل للإنفاق العام والتي من خلالها تتخذ القرارات الفرعية المتعلقة بمشاريع وخدمات معينة ولهذا دعت الحاجة الملحة إلى ترشيد قرارات الإنفاق العام.

ومن هذا المنطق وقصد الإحاطة بأهم الجوانب العامة لسياسة الإنفاق العام ومتطلبات ترشيدها سنتطرق

في هذا الفصل إلى العناصر التالية:

- سياسة الإنفاق العام أسس و مفاهيم عامة.
- ظاهرة تزايد النفقات العمومية و آثارها الاقتصادية.
- ترشيد النفقات العامة.

المبحث الأول: سياسة الإنفاق العام... أسس ومفاهيم عامة

لقد أدى تطور دور الدولة و تغير طبيعة هذا الدور إلى اتساع وظائف الدولة وأغراضها، الأمر الذي أدى إلى تزايد الإنفاق العام وهذا ما أدى بدوره إلى زيادة آثاره الاقتصادية.

المطلب الأول: النفقات العامة وتقسيماتها

الفرع الأول: مفهوم النفقات العامة

هناك العديد من التعاريف المتعلقة بالنفقات العمومية نذكر أهمها حتى يتسنى لنا إظهار حقيقتها، حيث تعرف النفقات العمومية على أنها:

"كم قابل للتقويم، يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة"¹.

ويمكن تعريفها بأنها مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة.²

كما يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه "مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة".³

ويمكن القول أن النفقات العامة هي مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي) يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام، بقصد تحقيق منفعة عامة.

ويمكننا من هذا التعريف أن نحدد أركان النفقة العامة.⁴

أولاً: النفقة العامة هي مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي):

يتطلب قيام الدولة بنشاطها المالي - الذي يستهدف إشباع الحاجات العامة والتي يحددها كل من طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وخصائص مرحلة التطور التي يمر بها المجتمع - أن تتوافر بعض الأموال الاقتصادية اللازمة و المخصصة لهذا الغرض.

تقوم الدولة بواجباتها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ من النقود ثمناً¹ لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات، من أجل تسيير المرافق العامة و ثمناً لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، و لمنح المساعدات والإعانات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها.

¹ - حامد عبد المجيد دراز: مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، 2000، ص378

² - عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص230

³ - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، ا لدار الجامعية، الإسكندرية، 2004/2005، ص173

⁴ - حباية عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص58

ومما لاشك فيه أن استخدام الدولة للنقود هو أمر طبيعي ويتمشى مع الوضع القائم في ظل اقتصاد نقدي تقوم فيه المبادلات والمعاملات بواسطة النقود، ومن ثم تصبح النقود هي وسيلة الدولة للإنفاق شأنها في ذلك شأن الأفراد.

ثانيا: أن تصدر النفقة العامة عن الدولة أو عن شخص معنوي عام:

إن الحديث عن النفقات العامة يعني النفقات التي تصدر عن الدولة إلا أن هذه النقطة هي موضع نقاش في الفكر المالي، الذي اعتمد على معيارين للتمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة، يركز المعيار الأول على الجهة التي يصدر عنها الإنفاق، وهو ما يطلق عليه المعيار القانوني والإداري، ويعتمد المعيار الثاني على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة وهو ما يسمى المعيار الوظيفي أو الموضوعي².

1- المعيار القانوني الإداري: "le critère organique"

يعتمد مؤيدو هذا المعيار على الطبيعة القانونية للجهة التي تقوم بالإنفاق فهي التي تحدد طبيعة النفقة التي يقوم بها أشخاص القانون العام أو الأشخاص المعنوية العامة، وهي الدولة والهيئات العامة القومية والمحلية والمؤسسات العامة، وتعتبر نفقات خاصة تلك النفقات التي يقوم بها الأفراد والشركات والجمعيات الخاصة أو أشخاص القانون الخاص، ويستند أصحاب هذا الرأي إلى طبيعة القانون العام عن طبيعة نشاط الأشخاص المعنوية الخاصة.

2- المعيار الوظيفي (الموضوعي): (le critère fonctionnel):

ويستند هذا المعيار أساساً على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص القائم بالإنفاق، وليس على طبيعة القانونية للشخص القائم به، وبناء على ذلك لا تعتبر جميع النفقات التي تصدر عن الأشخاص العامة نفقات عامة، بل يعد كذلك فقط تلك التي تقوم بها الدولة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها على إقليمها أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الأشخاص العامة وتمثل نفقات الفراد فإنها تعتبر نفقة خاصة، وعلى العكس من ذلك تعتبر النفقات التي تقوم الأشخاص الخاصة التي فوضتهم الدولة في استخدام سلطاتها الآمرة، نفقات عامة بشرط أن تكون هذه النفقات العامة نتيجة استخدام سلطتها السيادية.

ثالثاً: تحقيق المنفعة العامة:

يعد هذا الركن متمماً لمفهوم النفقة العامة، فبدونه لن تكون النفقة عامة³ حتى ولو كانت صادرة عن أشخاص القانون العام فالهدف من النفقة العامة يتعين أن يكون تحقيق النفع العام للمجتمع وتحقيق المصلحة.

¹ - سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص 26/25

² - خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 61/62.

³ - سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 464.

ويجد هذا الركن مبرره في أمرين اثنين، أولهما أن المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجات عامة، تتولى الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة إشباعها نيابة عن الأفراد.

ثانيهما إذا كان الإنفاق يهدف إلى تحقيق منفعة خاصة لبعض الفئات أو بعض الأفراد، فإنه يخرج عن إطار النفقات العامة لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة بين الموظفين في تحمل الأعباء العامة.

الفرع الثاني: تقسيمات النفقة العامة

تجدر الإشارة إلى أن الإنفاق العام يشكل هيكلًا كبيرًا متنوعًا، فالإنفاق العام في الواقع ليس متجانسًا بل هو هيكل يتبدى ويظهر في صورة أشكال مختلفة، ومن ناحية أخرى يتعدد في آثاره الاقتصادية والاجتماعية.

ومن الطبيعي في دراسة الإنفاق العام بالنسبة للاقتصاديين والمهتمين¹ أو تحليله وإدارته من جانب الدولة وأجهزتها أن يقسم هذا الهيكل للتعرف على تشعباته المختلفة، ومن هنا تبدو التقسيمات كثيرة، وهي تكثر مع تعدد معايير التقسيم التي تستند إليها ...

حيث أن مجملها يستند إلى معيارين أساسيين:

* **المعيار الاقتصادي:** ويتم الاستناد إليه عند تحليل الآثار الاقتصادية للنفقات العامة² ومعرفة نتائجها المالية، ونظراً للأهمية التي يهتم بها هذا المعيار فيتم الاعتماد عليه في إعداد الموازنات العامة الحديثة، موازنة التخطيط والبرمجة والموازنة الصفرية ...

* **المعيار الوضعي:** ويتم الاستناد إليه في تصنيف النفقات العامة بموازنة الدولة سواء في الموازنات العامة والتقليدية أو الموازنات العامة الحديثة واستناد إلى هذا المعيار يتم تقسيم أو تبويب النفقات العامة بالموازنة إلى ثلاثة تقسيمات:

➤ التقسيم الإداري

➤ التقسيم النوعي

➤ التقسيم الوظيفي

أولاً: التقسيمات الاقتصادية

في نطاق التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة يتم الاستناد إلى عدد من المعايير في تصنيف النفقة العامة، ومن أهم هذه المعايير:

¹ - عبد المطلب عبد الحميد مرجع سبق ذكره، ص 188

² - سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 469

➤ معيار طبيعة النفقة

➤ معيار دورية النفقة

➤ معيار الغرض من النفقة

أ- معيار طبيعة النفقة: يمكن أن تنقسم النفقات العامة وفقا لهذا المعيار إلى نفقات حقيقية و نفقات تحويلية.

1- النفقات الحقيقية: Dépenses réelles ويقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع¹ أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية كالمرتبات وأثمان التوريدات والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة التقليدية والحديثة والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية .

2. النفقات التحويلية : Dépenses de transfert

وهي تلك التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع أو خدمات أو رؤوس أموال ،بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل .

ب- معيار دورية النفقة الحكومية : وفقا لهذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة أو الحكومية إلى نوعين² من النفقات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الرأسمالية.

1. النفقات الحكومية الجارية: Current Expenditures

وهي تشمل النفقات الحكومية التي لا يترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي أو زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات الحكومية أو العادية ، فكافة هذه أو على الأقل غالبيتها تتسم بالدورية والتكرار من سنة لأخرى ويطلق عليها الكلاسيك النفقات العادية والتي يتعين تمويلها من خلال إيرادات العادية والتي تعد الضرائب أهمها ، وتعد هذه النفقات ضرورية لتشغيل المرافق العامة بمختلف مستوياتها الادارية سواء على المستوى المركزي أو المستوى المحلي ، وأيضاً ضرورية لتأدية الأعمال الحكومية وتشمل بنود الرواتب والأجور ومصروفات الصيانة وفواتير المياه والكهرباء و نفقات العادية وقيمة المستلزمات والأدوات اللازمة لتسيير العمال الحكومية فهي تختلف الوزارات والوحدات الحكومية.³

¹ - سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 38

² - Omar Belkheiri, Support de cours Macro II, Université Abdelmalek Essaad, 2007,P17.

³ -- سعيد عبد العزيز عثمان ، مرجع سبق ذكره، ص 475/474

2. النفقات الحكومية الرأسمالية : Capital Expenditures

هي نفقات غير عادية¹ ترتبط فقط بفترة زمنية معينة ومحددة وهي فترة تشييد المرافق العامة ومن ثم يمكن تمويلها من خلال مصادر تمويل غير عادية كالقروض والإصدارات النقدية، ومع تطور الدولة في النشاط الاقتصادي أصبحت النفقات العامة الرأسمالية نفقات منتجة وقد تكون أكثر إنتاجية في بعض الحالات من النفقة الخاصة ومن هذا المنطلق اتسع نطاق النفقات العامة الرأسمالية ولم تعد مقتصرة فقط على المشروعات الأساسية بل امتدت إلى أوجه الإنفاق العام التالية :

➤ الإنفاق العام على مزيد من مشروعات البنية الأساسية.

➤ الإنفاق الاستثماري على المدارس والجامعات و المستشفيات.

➤ الإنفاق الاستثماري في إنشاء المشروعات العامة .

➤ الإنفاق الحكومي عمليات الإحلال و التجديد و التحديث.

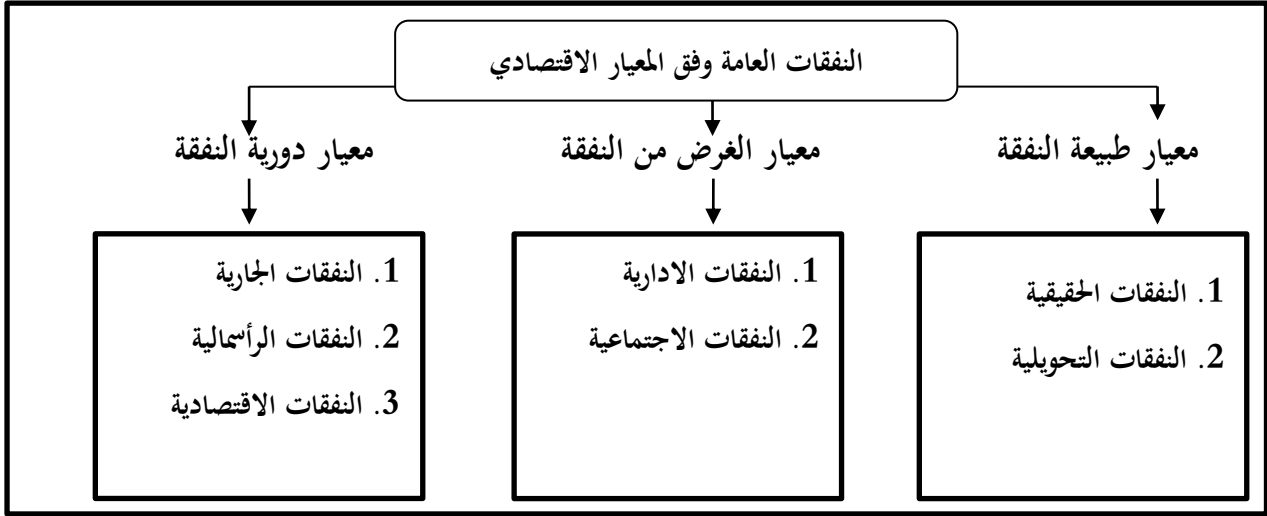
ج- معيار الغرض من النفقة : يقصد بها تقسيم الإنفاق العام تبعاً للوظائف التي تؤديها الدولة والغرض منه هو إظهار مقدار نشاط الحكومة في أوجه إنفاقها المختلفة وقد دع الاقتصاديون على التمييز بين ثلاثة وظائف أساسية للدولة هي الوظيفة الإدارية والوظيفة الاقتصادية، والوظيفة الاجتماعية وعلى هذا يمكن أن نحدد ثلاث أنواع من الإنفاق هي:

1. النفقات الإدارية للدولة: وهي الخاصة بتسيير المرافق العامة وتضم الأجور وما في حكمها للعاملين بالدولة، و نفقات رئيس الدولة والسلطة التشريعية و نفقات الدفاع والأمن والتمثيل السياسي.
2. النفقات الاجتماعية للدولة: وتتعلق بالأغراض الاجتماعية من أجل التنمية الاجتماعية، وتحقيق التضامن الاجتماعي، وتشمل نفقات التعليم والصحة والثقافة العامة، والتأمينات الاجتماعية.
3. النفقات الاقتصادية للدولة: وهي النفقات اللازمة لتزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية مثل الري والصرف والنقل والمواصلات والمياه والكهرباء والطرق وغيرها.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد مرجع سبق ذكره، ص 192

و ذلك كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (2-1): تقسيم النفقات العامة وفق المعيار الاقتصادي



المصدر: من اعداد الطالبين وفقا لما سبق ذكره

ثانيا: التقسيمات الوضعية أو العملية للنفقة العامة

يقصد بتصنيف النفقات العامة وفق المعيار الوضعي أو العملي ذلك التصنيف المعمول به في الميزانيات العامة التقليدية والحديثة ومن أهم تلك التقسيمات¹:

1. التقسيم الإداري: وفقا لهذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة في الميزانية العامة إلى عدد من الأبواب حيث يخصص كل باب لجهة إدارية أو وزارة معينة فمثلا وزارة الدفاع يخصص لها باب معين ووزارة الأمن الداخلي كذلك باب خاص بها ، ووزارة التعليم العالي باب محدد بها ... وهكذا ، وكل باب خاص بوزارة معينة ينقسم إلى فروع إنفاقية، وكل فرع ينقسم بدوره إلى عدد من البنود الإنفاقية يخصص كل منها لوحدة أقل في مستواها التنظيمي من المستوى التنظيمي للوحدة الإدارية التي يخصص لها فرع محدد .

2. التقسيم النوعي: وفقا لهذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة المدرجة في الميزانية العامة والمخصصة لكل وحدة إدارية وفقا لطبيعة الأشياء التي يخصص لها الإنفاق العام، فمثلا يمكن تقسيم النفقات العامة لأي وحدة حكومية نوعيا إلى أربع مجموعات إنفاقية و هي:

➤ نفقات مقابل العمل تتمثل في الأجور والمرتببات.

➤ نفقات مقابل مستلزمات الإنتاج ويطلق عليها النفقات الجارية.

¹ - بن عزة محمد ، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف (دراسة تقييمية)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و

العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2010/2009، ص19

➤ نفقات مقابل أصول رأسمالية يطلق عليها النفقات الرأسمالية.

3. التقسيم الوظيفي: وفقا لهذا التقسيم¹ يتم تصنيف النفقات العامة إلى مجموعات انفاقية ترتبط بأداء وظيفة من الوظائف التي تقوم بها الدولة وحتى يتم تحقيق هذا التقسيم بالميزانية العامة فإن الأمر يستلزم تحديد الوظائف التي تقوم بها الدولة ، وعادة تقسم وظائف الدولة الى الوظيفة السيادية ووظيفة الخدمات العامة (كوظيفة الصحة والتعليم والسكن ...) ووظيفة الأمن و الدفاع... الخ

المطلب الثاني: ضوابط وحدود الإنفاق العام

إن تحديد الإنفاق العام للدولة يتم وفقا لأسس وضوابط يجب عدم تجاوزها وذلك حتى يتحقق الهدف المرجو منه إشباع الحاجات العامة، فزيادة وتنوع النفقات العامة يستلزم وجود ضوابط ومحددات للإنفاق العام لكي يحقق الغرض منه.

الفرع الأول: ضوابط الإنفاق العام

لكي يحقق الإنفاق العام الآثار المنشودة للحاجات العامة² فإن هذا يستلزم تحقيق أمرين في غاية الأهمية، أولهما تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة وثانيهما أن يتم ذلك عن طريق أكبر قدر من الاقتصاد في النفقات ولا بد أن ندخل في اعتبارنا ضرورة وجود أساليب وصور للرقابة المختلفة التي تضمن توجيه النفقات العامة إلى أوجه المنفعة دون إسراف أو تبذير .

وإذا تم مراعاة هذه الضوابط فإننا نكون قد وصلنا إلى الإنفاق العام الرشيد أو الحجم الأمثل اقتصاديا للإنفاق العام و من أهم هذه الضوابط نذكر:

1. ضابط المنفعة: يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائما في ذهن القائمين به، تحقيق أكبر منفعة ممكنة، ويعتبر هذا الضابط قديما في الفكر الاقتصادي سواء التقليديين أو المحدثين.

وضابط المنفعة أمر منطقي إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها، وبذلك فإن تدخل الدولة بالإنفاق العام في مجال معين دون منفعة تعود على الأفراد من هذه النفقة يعني أن هذا الإنفاق لا مبرر له، ويقصد بتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة ألا توجه النفقة العامة للمصالح الخاصة لبعض الأفراد أو بعض فئات المجتمع دون البعض الآخر، نظرا لما يتمتعون به من نفوذ سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، كما يعني أيضا أن

¹ - بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص 20/19

² - سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 54/53

ينظر إلى المرافق العامة نظرة إجمالية شاملة لتقدير احتياجات كل مرفق وكل وجه من أوجه الإنفاق في ضوء احتياجات المرافق وأوجه الإنفاق الأخرى.

2. ضابط الاقتصاد في النفقات: ونعني به الرشد¹ وحسن تسيير وإدارة الأموال العمومية، وهذا يعني تقليص النفقات العامة ولحد منها بشكل لا يتحقق معه الأهداف المراد الوصول إليها ، إنما يعني حسن وكفاءة استخدام الموارد المالية بحيث يتم تجنب استغلال لها في غير محله يتنافى والعمل وفق قاعدة الاقتصاد في النفقات العامة وتوفير العقلانية في تسييرها بحيث ينتج عن ذلك منفعة تبرر وجود النفقات العامة .

3 . ضمانات التحقق من استمرار المنفعة والاقتصاد في الإنفاق العام (تقنين النشاط المالي والإنفاق للدولة وإحكام الرقابة على النفقات العامة):

حتى يمكن التحقق² من حصول ضابطي المنفعة والاقتصاد في النفقات العامة يتوجب وضوح الجانب القانوني لإجراءات النفقات العامة في كامل مراحلها وتحدد صلاحيات كل سلطة في هذا المجال ، كما يجب أن تكون النفقات العامة مستوفية لإجراءات تحقيقات وصياغتها و تنفيذها على النحو المبين في القوانين واللوائح والقرارات المالية الأخرى.

وبعد ترسيخ هذه القوانين يتم تمهيد العمل للرقابة المالية والتي تأخذ الأشكال التالية:

1. الرقابة الإدارية: وهي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية³ على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين الحسابيين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات، وتنحصر مهمتهم في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان في وجه وارد في الميزانية العامة وفي حدود الاعتماد المقرر له، فالرقابة الإدارية هنا رقابة سابقة على الإنفاق.

2. الرقابة السياسية "البرلمانية": وهي الرقابة التي تمارسها السلطات النيابية والتشريعية ودور البرلمان لا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية، بل يمتد أيضا ليشمل حجم الإنفاق العام وتخصيصه، ويرجع ذلك إلى حق البرلمان في السؤال والاستجواب والتحقيق وسحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها وحق طلب البيانات والوثائق عن سير التنفيذ، وحق فحص الحسابات الختامية وإقرارها وحق إقرار أو رفض الاعتمادات الإضافية، وتظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الميزانية وعند اعتماد الحساب الختامي.

¹ -بودخدخ كريم، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 2001-2009 ، رسالة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم-الجزائر- 2010-2009

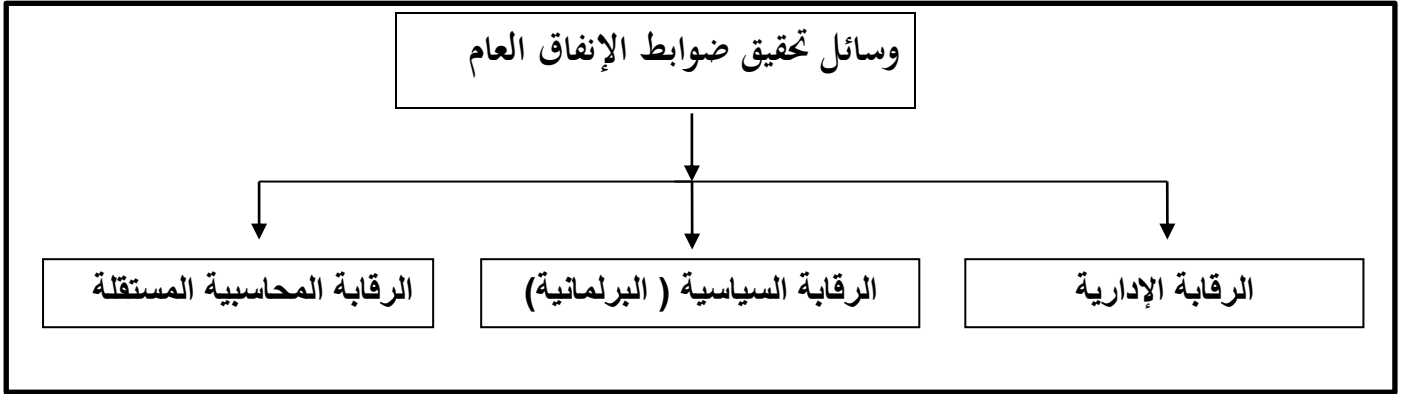
² - بن عزة محمد ، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره. ص 21

³ - سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 56

3. الرقابة المحاسبية المستقلة: وهي التي تقوم بما أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على أوجه الإنفاق العام بصورة خاصة، وتتولى التأكد من أن جميع عمليات الإنفاق قد تمت على وجه قانوني، وفي حدود قانون الميزانية والقواعد المالية السارية، وقد تكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو لاحقة عليها.

و يمكن تلخيص ما ورد سابقا في الشكل الموالي:

الشكل (2-2): وسائل تحقيق ضوابط الانفاق العام



المصدر: من اعداد الطالبين وفقا لما سبق ذكره

الفرع الثاني: حدود الإنفاق العام

تمثل النفقات العامة مبالغ من الناتج المحلي الخام تقتطعها الدولة¹ لتقوم بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة، ومثلما أن الأمر مطروح بخصوص المدى الذي يمكن للدولة الوصول إليه في اقتطاع الضرائب، نجد نفس السؤال بخصوص المدى الذي يمكن بلوغه بخصوص الإنفاق العام، وهناك من يعتقد أن نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام يجب ألا يخرج من المجال 5% - 25% إلا أن مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا بالاختبارات الميدانية، ذلك أن حجم الإنفاق العام يتوقف على مجموعة من العوامل التي تبقى ثابتة بالنسبة للدولة الواحدة وتختلف من دولة لأخرى وأهم هذه العوامل:

1. طبيعة النظام الاقتصادي القائم: يتحدد حجم النفقات العامة على أساس الفلسفة التي يقوم عليها نظام² الدولة الاقتصادي والسياسي وذلك أن هذه الفلسفة تحدد الوظائف التي تقوم بها الدولة والتي تتطلب أن ترصد لها نفقات عامة على أساس حجم وظيفة الدولة.

إذ تختلف النظم الاقتصادية من حيث فلسفتها المذهبية وفي تطورها إلى الفرد والملكية، ذلك أن هناك نظما تقوم على الفردية والحرية، وأخرى تقوم على تدخل الدولة، وتنطلق المذهبية الفردية من ضرورة ترك الحرية للأفراد في

¹ -عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص183

² -علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 36

ممارسة النشاط الاقتصادي ويتوقف دور الدولة على أدائها بمهام الدولة الحارسة ، في هذا الإطار يكون حجم النفقات العامة بحجم ما يمكن للدولة من أداء وظائفها التقليدية فقط، و لهذا تكون النفقات العمومية في أقل مستوى لها، أما عندما تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فإن دور النفقات العامة يزداد أهمية لأن الدولة في هذه الحالة تكون مضطرة للقيام بوظائف أخرى من غير التقليدية كاستغلالها لبعض المشاريع لتقديم الخدمات المجانية أو بأسعار شبه مجانية للفتات ذات الدخل المحدود.

2. الظروف الاقتصادية السائدة: هناك علاقة حتمية بين النفقات العامة وبين المستوى العام للنشاط¹ الاقتصادي الذي يظهر من خلال حالة العمالة والدخل القومي والمستوى العام للأسعار ومدى تأثير كل منها بمستوى الطلب الفعلي ، فالإنفاق العام أصبح الآن من أهم الوسائل التي تستخدم في إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي وفي التأثير على حجم الطلب الكلي الفعلي وبالتالي على مستوى الاقتصاد العام في جملته، ومن ثم يمكن أن يتحدد حجم الإنفاق العام بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي القائم على توازن الإنتاج مع الطلب الكلي (الاستهلاكي والاستثماري).

ويظهر ذلك جليا في اقتصاد الدول الرأسمالية ففي أوقات الكساد تزداد النفقات العامة وذلك لخلق زيادة في الطلب الكلي الفعلي والوصول بالاقتصاد القومي إلى مستوى العمالة الكاملة ، ويحدث العكس في أوقات الرخاء حيث تقل النفقات العامة لتجنب الارتفاع التضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود نظرا لوصول الاقتصاد القومي إلى مستوى العمالة الكاملة .

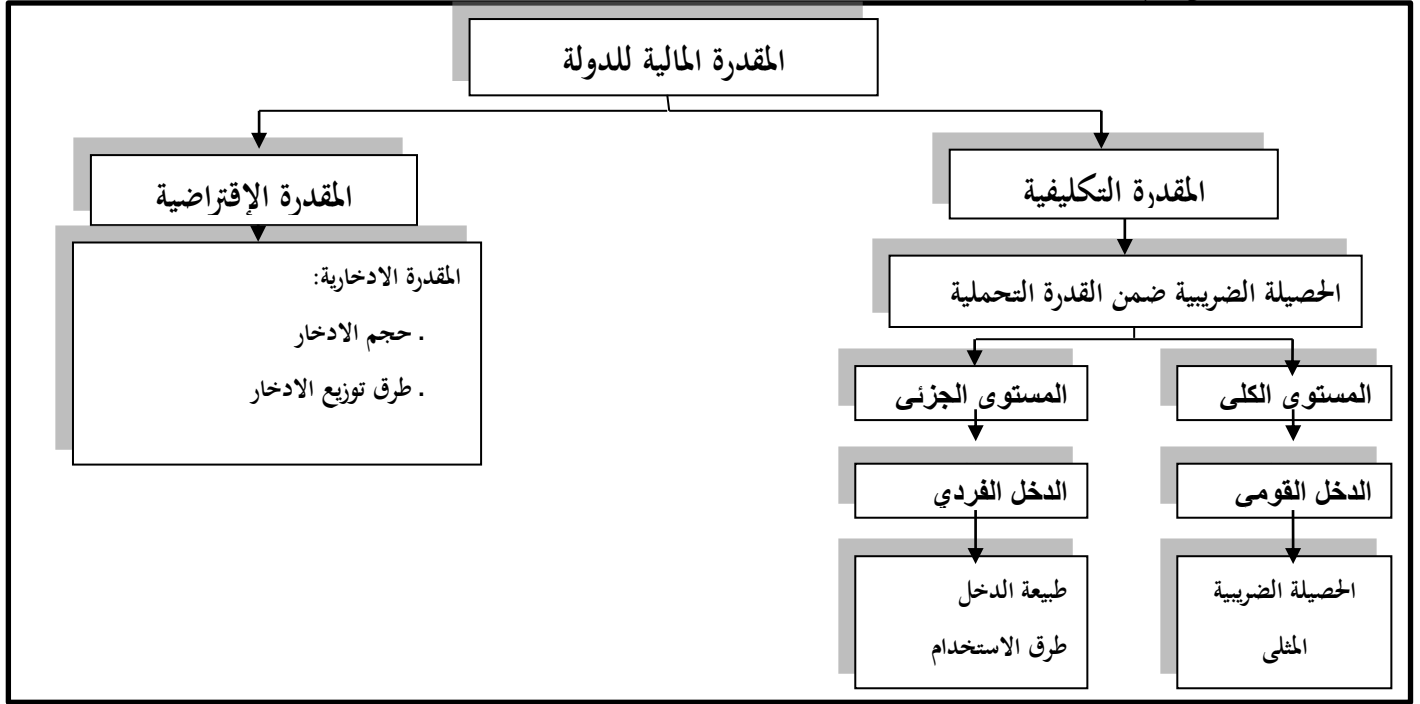
بينما في ظل اقتصاديات الدول النامية - التي تتصف بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي بسبب عدم استجابة بعض عوامل الانتاج للزيادة في الطلب- يتحتم ألا تزيد النفقات العامة عن حد معين إلا ترتب على ذلك بدء ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود، ويظهر هذا الارتفاع والتدهور حتى قبل وصول الاقتصاد إلى مرحلة العمالة الكاملة بالنسبة لبعض عناصر الإنتاج كالعامل غير الفني والموارد الطبيعية المتاحة مما يعرض اقتصاديات هذه الدول للخطر، وبالتالي الإنفاق العام وحدوده وتستهدف في الدول المتقدمة والمتخلفة تطبيق سياسة مالية واقتصادية معينة كل حسب درجة تقدمها.

¹ -- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص60

ج القدرة التمويلية للاقتصاد: يقصد بها أن حدود النفقات¹ لا بد وأن ترتبط بقدرة الدولة على توفير الإيرادات العامة الكافية لتغطية هذه النفقات، وعلى الرغم من مرونة موارد الدولة وقابليتها للزيادة، إلا أن هذا لا يتم بصورة مطلقة بل يخضع لحدود معينة وإلا كانت النتائج الاقتصادية بالغة الخطورة.

كما ينبغي التنويه إلى المقدرة التمويلية للاقتصاد تنقسم إلى جزئيين:

الشكل رقم (2-3): المقدرة المالية للدولة



المصدر: نواز عبد الرحمن الهبتي، محمد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى، 2005، ص 47.

*القدرة التكلفة: وتعلق بمدى قدرة الدخل القومي على تمويل² الإيرادات العامة عن طريق الضرائب وهنا يتعلق

الأمر بالحد الذي يمكن أن تصله الدولة في الاقتطاعات الضريبية.

*القدرة الإقراضية: وتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الإقراض العام، وهذا يرتبط بالقدرة التسديدية

والسمعة على مستوى الأسواق المالية، وعموما فإن قدرة الدولة على الاقتراض تزداد كلما استطاعت تعبئة

الادخار وعلى مدى قوة الدوافع للاستثمار.

¹ - سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 61

² - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 185

المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العمومية وآثارها الاقتصادية

إن نظرة فاحصة في دراسة التاريخ المالي لمختلف الدول واستقرائه توضح أن النفقات العامة تخضع إلى ظاهرة عامة، هي ظاهرة ازدياد النفقات العامة وتنوعها، والتي أصبحت إحدى السمات المميزة للمالية العامة، خاصة في العصر الحديث، وتتحقق تلك الظاهرة العامة في جميع الدول على السواء باختلاف نظامها الاقتصادي والسياسي واختلاف بنيتها الاقتصادية والاجتماعي واختلاف ظروفها.

المطلب الأول: ظاهرة تزايد النفقات العمومية

لقد عجزت نظريات الرفاهية عن تقديم أدوات تحليل سليمة لدراسة الإنفاق العام، الذي يستند إلى قواعد وظروف مغايرة لقواعد الإنفاق الخاص¹ وفي مقدمتها اختلاف طبيعة نشاط الدولة المستند إلى مالها من سلطة الجبر والإكراه عن طبيعة النشاط الفردي التعاقدية حيث لم تحقق أدوات نظرية القيمة والتحليل المنفعي الحدي في مجال النشاط الحكومي، ما قد تحققه من نجاح في مجال النشاط الخاص، كما أن نظريات النمو الاقتصادي لم تكن أكثر توفيقاً في تفسير التطور التاريخي للنفقات العامة وعلاقته بمكونات الاقتصاد القومي ونموه، ففي معظم نظريات النمو الاقتصادي أهملت الإنفاق العام، وأسقطته من حسابها كلية، إما بدمجها مع الإنفاق الخاص الاستهلاكي أو باعتباره متغيراً خارجياً لا يخضع لقواعد التحليل والتفسير الاقتصادي، وإذا لم توفق النظرية التقليدية والنظرية الحديثة في النمو الاقتصادي في أساس سليم لدراسة الإنفاق العام، وشرح ما يتعرض له من تغيرات، فإن الدراسات التاريخية قد خطت خطوات إيجابية في الكشف عن العوامل التي تؤثر في الإنفاق العام، وتحديد مسبباته في المدة الطويلة و لهذا سنتطرق لأهم الدراسات والنظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها.

الفرع الأول: النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة

من أهم الظواهر الاقتصادية التي استرعت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة، وهي ليست بالمسألة الحديثة وإنما تعود إلى مجموعة من النظريات المتتالية لعل أهمها:

أولاً: قانون فاقر (1892): " loi de Adophe Wagner " وضع الكتاب الألماني " أدولف فاقر " في أواخر القرن التاسع عشر قانونه الشهير الخاص بازدياد نشاط الدولة، وعبر بقوله إن المقارنات الشاملة في مختلف الدول، وفي الأوقات المختلفة تشير إلى الازدياد المضطر في نشاط الدولة سواء كان ذلك على مستوى الحكومات

¹ -حجابه عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 80/79.

المركزية أو على مستوى السلطات المحلية، وقد اتسع هذا النشاط بالنسبة لوظائف الدولة القديمة فضلا عن قيامها بوظائف جديدة.

ومن ثم اقتضى هذا الاتساع ازدياد في الاحتياطات الاقتصادية التي تلزم الحكومات المركزية والسلطات المحلية لأداء واجباتها على أحسن وجه، مما أدى باتجاه النفقات العامة إلى التزايد بصورة واضحة في الدول التي استقر نظامها المالي منذ زمن مبكر نسبيا.

وتعد ظاهرة تزايد النفقات العامة من أبرز المشاكل التي تعرض لها علماء المالية العامة، ليس من ناحية أسبابها فحسب، ولكن من ناحية ما يترتب عليها من آثار على الإيرادات العامة.

حيث نجد الاقتصادي الألماني Wagner قد حاول إيجاد العلاقة¹ التي تربط مستوى التطور الاقتصادي بحجم الإنفاق العام فينطلق من مبدأ أن التصنيع يؤدي إلى ارتفاع تدخل الدولة وحصص الإنفاق العام في الدخل القومي، ووفقا لفاقتر هناك ثلاثة أسباب تعمل على زيادة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي:

- 1- عامل التصنيع والتحديث: الذي يؤدي إلى إحلال الأنشطة العامة محل الأنشطة الخاصة.
- 2- عامل نمو الدخل الحقيقي: حيث يؤدي إلى التوسع في الإنفاق على الرفاه والتعليم وغيرها.

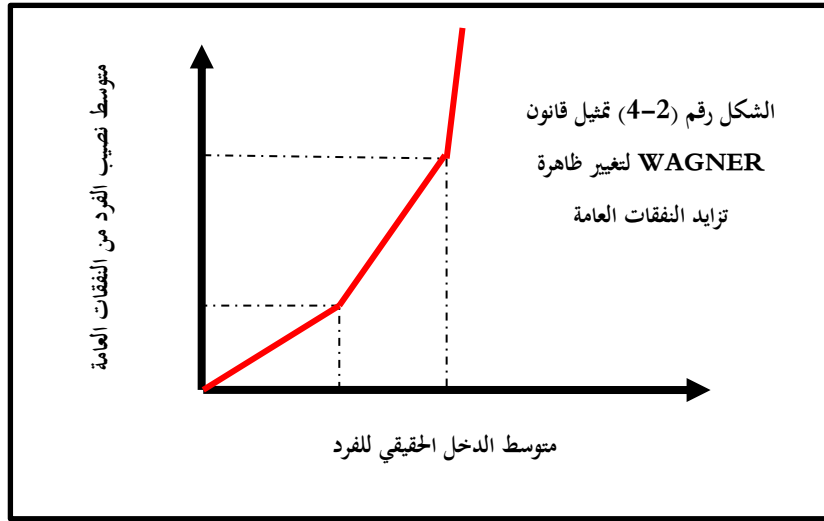
3- عامل التطور الاقتصادي والتكنولوجي: حيث يعملان على سيطرة الحكومة على إدارة الاحتكارات الطبيعية قصد زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي وتوفير الاستثمارات الضرورية في القطاعات التي يحجم عنها الخواص.

يمكن صياغة قانون Wagner على النحو التالي: $G/Y = F(Y/N)$

حيث أن: G حجم النفقات العامة، Y الدخل الوطني، N عدد السكان

مع $dG/dY > 0$ أو أن مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل القومي أكثر من الواحد

¹ -عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 16/15.



المصدر: بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص 43.

وقد فرق فاقنر في هذا الخصوص بين وظائف ثلاثة للدولة¹:

الأولى: وظيفتها التقليدية المتعلقة بالدفاع والأمن، وقد ارجع تزايد النفقات العامة في ذلك إلى اتجاه الدولة إلى الأخذ بمركزية الإدارة من ناحية، وإلى التوسع في استخدام الآلات وقمع الاضطرابات الداخلية نتيجة لتعقد الحياة الاقتصادية من ناحية أخرى.

الثانية: المتعلقة بوظيفتها الإنتاجية، فمع تزايد التقدم الفني وإمكانية الأخذ بنظام المؤسسات، بدلا من الشركات المساهمة، تتزايد النفقات العامة نتيجة تزايد الوظيفة الإنتاجية للدولة.

الثالثة: وتتعلق بالناحية الاجتماعية وقد ارجع " فاقنر " تزايد النفقات العامة إلى الرغبة في القضاء على الاحتكارات الصغيرة التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وعدم استفادة كافة الطوائف الاجتماعية من نتائج النمو الاقتصادي.

ثانيا: أطروحة بيكوك و ويزمان (1961): " Thèse du Peacock and Wiseman "

إذا كان فاقنر أول من استرعى الانتباه لظاهرة زيادة النفقات العامة، فإن هناك تفسيراً آخر لهذه الظاهرة

والذي يتطلب الوقوف عنده، وهو ما تقدم به الأستاذان في مدرسة لندن للاقتصاد وهما بيكوك و ويزمان²

¹ -سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 63/64.

² -كمال عبد حامد آل زيارة، تطور النفقات العامة وهيكلتها في العراق، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد 15.

" Alan Peacock and Jai Wiseman " في عام 1961، إذ قاما بدراسة الإنفاق العام في المملكة المتحدة خلال المدة 1890، 1955، حيث انطلقا في دراستهما من أن الزيادة في الإنفاق العام لا تتم عادة بأسلوب مستمر ومتدرج بل تتم بطريقة متقطعة وعلى فترات، وأرجعا ذلك إلى ثلاثة تأثيرات هي:

- أثر الاستبدال (displacement Effect)

- أثر التفتيش (inspection effect)

- أثر التركيز (concentration effect).

يحدث أثر الاستبدال عندما تحصل قلائل واضطرابات الضريبة بالقدر الذي يعني بتمويل هذا المستوى من الإنفاق، ونتيجة لهذا، فإن مستوى كل من الإنفاق العام والإيرادات الضريبية سوف يكون أكبر من مثيله الذي كان سائدا قبل حدوث هذه الاضطرابات.

وبعد انتهاء الاضطرابات الاجتماعية يرفض المجتمع العودة ثانية إلى الوضع سابق قبل حدوثها، فيكون لدى المجتمع رغبة في تمويل الإنفاق العام المرتفع من خلال تحمل العبء الضريبي بالقدر المطلوب.

ومن ثم يستقر الإنفاق العام عند مستوى أعلى ولن يعود إلى مستواه الأول قبل حصول الاضطرابات إن إحلال مستوى مرتفع من كل من الإنفاق العام والعبء الضريبي محل المستوى المنخفض منهما (والذي يعرف بأثر الاستبدال)، لا يعني الاستقرار عند هذا المستوى، بل يستعمل أثر التفتيش كدخول الحكومة في أنشطة اجتماعية جديدة فضلا عن الحروب ولهزات الاجتماعية الأخرى على زيادة الإنفاق العام، أما أثر التركيز فيتمثل في ميل الحكومة لزيادة الإنفاق العام كنسبة من النشاط الاقتصادي.

ثالثا: نظريات أخرى

أ- دراسة (Rostow & Musgrave): قام كل من سجرىق و رستو بتطوير نماذج التنمية لتحليل¹ النمو في الإنفاق الحكومي وتفسيره وذلك بربطة بمراحل النمو الاقتصادي للدولة، أي تفسير تاريخي لنمو الإنفاق الحكومي، حيث بين " Rostow & Musgrave"، أنه في المرحلة المبكرة من مراحل النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يكون الاستثمار العام كنسبة من الاستثمار الكلي، لأن القطاع العام في تلك المرحلة يجب عليه إنشاء البنية التحتية مثل خدمات (الطرق المواصلات العدالة، الأمن، الصحة، التعليم... الخ) إضافة إلى بعض الاستثمارات في العنصر البشري، وهذا النوع من الاستثمارات ضروري في مرحلة الانطلاق في مرحلة المتوسط من

¹ طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، أطروحة دكتوراه جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016، ص 71.

مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أي يجب على الدولة توجيه الاستثمار نحو توفير السلع الاستثمارية، ويعد الاستثمار العام مكملاً للاستثمار الخاص خلال جميع مراحل التنمية، ويؤكد "Musgrave" على أنه في مراحل التنمية تزداد نسبة الاستثمار الكلي إلى الناتج القومي الإجمالي وتخفيض مساهمة استثمار القطاع العام في الناتج القومي الإجمالي، وتزداد مساهمة استثمار القطاع الخاص إلى الناتج القومي الإجمالي ويؤكد "Rostow" على أنه عندما يصل الاقتصاد مرحلة النضوج (the maturity stage) ينتقل الإنفاق العام من إنفاق على البنية التحتية إلى الإنفاق على التعليم و الصحة والسلع الترفيهية وفي مرحلة الاستهلاك الكبير التي تتميز باتجاه القطاعات القيادية إلى إنتاج السلع المعمرة يزداد طلب أفراد المجتمع على هذه السلع مثل السيارات والأجهزة الكهربائية المختلفة، فتتجه الاستثمارات نحو توفير هذه السلع.

ب- نظرية الركود: حسب كينز فإن شرط التوازن في اقتصاد ذي ثلاث قطاعات¹، هو تعادل بين العرض الكلي والممثل في الدخل والطلب الكلي المتمثل في الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي و هو ممثل في المعادلة التالية: $Y=C+I+G$ في حالة النمو المتوازن للإنتاج الحقيقي Y ومع وجود سبب لارتفاع الميل المتوسط للاستثمار (I/Y) فإن الميل المتوسط للإنفاق الحكومي (C/Y) يجب أن يزيد لكي يوازن انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك (C/Y) لكي يحدد مستوى الطلب على العمالة الكاملة مع نمو الدخل، أي أنه إذا لم يتم زيادة الإنفاق العام بوتيرة متسارعة فإنه لن يتم الخروج من حالة الركود الاقتصادي، وذلك بإقامة الدولة للمشاريع العامة لتحريك النشاط الاقتصادي.

ج- قانون باركنسون (1958) "loi de Parkinson": هناك سبب آخر لزيادة النفقات² والممثل في ميل طبيعي إلى زيادة مصروفات التشغيل، ولا سيما تكاليف الموظفين وهذا وفقاً للمراقب الإنجليزي باركنسون، كما أن العدد المتزايد من الموظفين العموميين ناتج لتوسع القطاع العام وخاصة العمل الإداري، بصرف النظر عن الزيادة أو النقصان في العمل المنجز، بالإضافة إلى سلسلة طويلة من القنوت الإدارية، والزيادة هذه في عدد الموظفين شملت الموظفين العاديين والمؤهلين والمسؤولين الحكوميين، لكن هذه الزيادات تعكس من جهة أخرى الرغبة في تطوير المسؤولية والرقي بالخدمات المقدمة للموظفين.

د- نظرية مرض التكاليف (w. baumol): هي نظرية اقتصادية وضعها الأمريكي (William baumol) مساعدة من "William Bowen" عام 1965، حيث تم تكليف الباحثان من طرف مؤسسة (Ford) لإعطاء

¹ - بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 40.

² LOÏC Philip, Finance publiques, édition 5, Cujas, paris, p38.

تشخيص على صحة العملية الاقتصادية في قطاعات عمومية منها مراكز الترفيه ومن أهم الملاحظات التي خرجوا بها زيارة مضطربة في تكاليف التشغيل وهذه المراكز تتسم بالركود للابتكار التكنولوجي، أما مكاسب الإنتاجية هي عمليا غير موجودة (إنتاجية متخلفة)، وكثيفة العمالة والأجور في صناعة الترفيه، ارتفاع تكاليف لإنتاج، أما إيراداتها تنمو بسرعة أقل (الفجوة في الدخل)، وتوليد ضغوط تضخمية، هذه لميزة تعرف باسم " مرض التكاليف" أو تكلفة المرض.

وتساهم كل تلك العوامل سابقة الذكريات بالإضافة إلى تباطؤ الإنتاجية في القطاع العام في رفع سعر المخرجات مما يصعب تسويتها نظرا للمنافسة من قبل الخاص مما يلجأ دعمها من طرف الدولة وبالتالي يساهم هذا الإجراء في رفع مستوى النفقات العامة.

هـ- أطروحة التركيز التفاضلي للأرباح والتكاليف¹: حاول Tullour و Stiguer أيضا تفسير الظاهرة انطلاقا من أطروحة التركيز التفاضلي للأرباح والتكاليف ونقطة الانطلاق في ذلك هي أن الدولة تقوم بإنتاج المنتجات المطلوبة من قبل بعض الأعوان دون آخرين .

وطالما أن تمويل هذه المنتجات يكون موزعا على كل عناصر المجتمع فإن جماعات للضغط سوف تتكون، تنتظم حتى تقوم الدولة بإنتاج ما يرغبون.

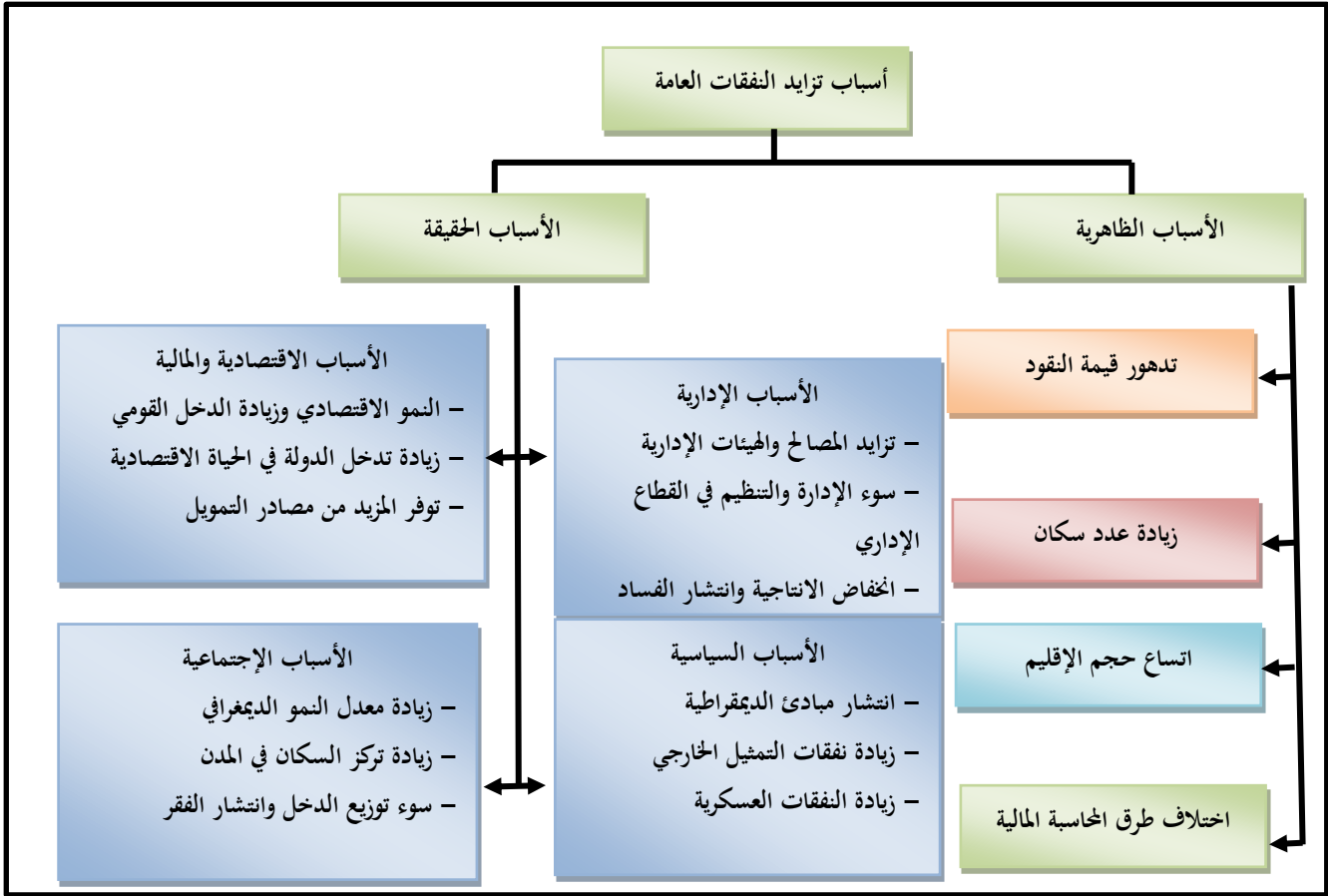
الفرع الثاني: أسباب تزايد النفقات العامة:

إن ازدياد حجم النفقات العامة لا يعبر عن زيادة مطلقة في حجمها² ذلك أن القيمة الحقيقية للعملة المحلية غير ثابتة مما يؤدي إلى كون جزء من الزيادة هو نتيجة ارتفاع السعر من جهة، ومن جهة أخرى هو أن حجم الناتج المحلي الخام ليس ثابتا بدوره ولهذا نأخذ هذه الزيادة منسوبة إلى النتائج المحلي ولهذا السبب نميز بين نوعين من أسباب تزايد النفقات العامة.

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 186.

الشكل رقم (2-5): أسباب تزايد النفقات العامة



المصدر: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 86.

أولاً: الأسباب الظاهرية

1- **تدهور قيمة النقد:** إذ ينتج عن تدهور قيمة النقد ارتفاع في الأسعار، ويؤدي ذلك إلى زيادة في حجم

النفقات العامة الاسمية دون أن يقابل ذلك زيادة فعلية في الخدمات التي تقدم للأفراد

2- **تغير أساليب إعداد الموازنة:** يعرف الفن المالي تغيرات مستمرة يكون لها انعكاس على الحجم الاسمي

للفنقات، فلقد كانت الموازنات تعد في السابق على أساس قاعدة الصوافي أي تخصيص الإيرادات العامة مما

يسمح للهيئات العمومية بإجراء مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها، وبالتالي لا يظهر في الميزانية العامة للدولة إلا فائض

الإيرادات على النفقات، أما اليوم فتعد الميزانية على أساس مبدأ الشمول، فكل النفقات العمومية التي تقوم الدولة

بصرفها تظهر في الميزانية العمومية، كما أن اللجوء إلى تعدد الميزانيات (ملحقة، خاصة)، يؤدي إلى حدوث

تداخل بينها، وبالتالي يؤدي إلى احداث ما يعرف بظاهرة التكرار في حساب النفقات العامة بالميزانية، وهذا ما

يجعل من مقارنة الإنفاق العام في السنوات السابقة بسنة حالية، عرفت تغيراً في أسلوب إعداد الموازنة إلى إمكانية حدوث زيادة ظاهرية.

3- زيادة عدد السكان: إذ أن الزيادة في النفقات العامة الناجمة عن زيادة عدد السكان تعتبر ظاهرة عندما لا يتزايد النصيب المخصص للفرد الواحد، أما إذا ترتب عنها زيادة في نصيب الفرد الواحد فإن هذه الزيادة تعتبر حقيقية.

ثانياً: الأسباب الحقيقية

ترجع الزيادة الحقيقية في النفقات العامة لأسباب متعددة، مذهبية، اقتصادية واجتماعية، إدارية، مالية وسياسية.¹

1- الأسباب المذهبية: ويقصد بها الأسباب التي ترتبط بالتطور التاريخي لدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من الدولة الحارسة إلى المنظمة فبعد الحرب العالمية الثانية سادت الفلسفة التدخلية مما أدى إلى زيادة تدخل الدولة في الدول الرأسمالية على وجه التحديد في الحياة الاقتصادية وقيامها بالعديد من الأنشطة التي كانت تعد من قبيل النشاط الخاص، مما ترتب عليه زيادة في حجم النفقات العامة زيادة مطلقة بالنسبة إلى الدخل القومي في ذات الوقت.

2- الأسباب الاقتصادية: من أهم الأسباب الاقتصادية زيادة الدخل القومي والتوسع في المشروعات العامة، و الدورة الاقتصادية والمنافسة الاقتصادية فزيادة الدخل القومي يمكن الدولة من زيادة ما تقتطعه منه في صورة تكاليف وأعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها، بغض النظر عن تزايد وتنوع الضرائب المقررة أو ارتفاع بعدها، وما هو جدير بالذكر ان زيادة الإيرادات بشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها في الأوجه المختلفة كذلك التوسع في القيام بالمشروعات العامة الاقتصادية.

3- الأسباب الاجتماعية: وهي نتيجة عدة عوامل من بينها زيادة² تركز السكان في العواصم والمدن الكبرى مما ينتج عنه زيادة النفقات المرتبطة بتقديم الخدمات الأساسية: صحة، تعليم، هياكل ثقافية، كما أن ارتفاع المستوى الثقافي أدى إلى ارتفاع درجة المطالبة الاجتماعية (عن طريق النفقات، الجمعيات..) وهذا ما أدى إلى زيادة تدخل الدولة ومنه زيادة النفقات العمومية.

¹ -سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 67.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 190/188.

4- الأسباب الإدارية: ويتعلق الأمر بإعادة النظر المستمر في التقسيم الإداري (رفع عدد الولايات مثلا) مما ينجر عنه زيادة في الهياكل الإدارية والموظفين، فضلا عن التسبب الإداري الذي يؤدي بدوره إلى الإسراف في الوظائف الأمر الذي يترتب عنه زيادة في حجم النفقات العامة، كما أن اندماج بعض الدول ينجر عنه زيادة في الإنفاق العام مقارنة بالإنفاق الذي كان سائدا في كل دولة على حدى.

5- الأسباب المالية: تتركز هذه الأسباب في أمرين هامين:¹

أ- سهولة الاقتراض في العصر الحديث، مما أدى إلى كثرة لجوء الدولة إلى القروض العامة للحصول على ما يلزمها لسداد أي عجز في إيراداتها مما يترتب عليه زيادة حجم النفقات العامة، لأن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط والفوائد.

ب- وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض معين، مما يؤدي إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواء أوجه إنفاق ضرورية او غير ضرورية، وتتجلى خطورة ذلك في الأوقات التي تحتم فيها السياسة السليمة على الحكومة العمل على خفض نفقاتها لأنه من الصعب إمكانية مطالبة الدولة بخفض كثير من بنود الإنفاق العام .

6- الأسباب السياسية: يترتب على انتشار مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية زيادة اهتمام الدولة بالطبقات محدودة الدخل وكفالة كثير من خدماتها، أضف إلى ذلك أن النظام الحزبي يدفع الحزب الحاكم إلى التوسع في المشروعات الاجتماعية إرضاء الناخبين والى الإكثار من تعيين الموظفين إرضاء لأنصاره مما يترتب عليه زيادة في النفقات العامة.

ومن جهة أخرى تزايدت النفقات العامة بسبب اتساع حجم التمثيل الدبلوماسي لازدياد عدد الدول المستقلة وظهور منظمات دولية متخصصة وغير متخصصة ومنظمات إقليمية متعددة.

وأخيرا تشغل النفقات العسكرية بندا هاما في التزايد المطرد للنفقات العامة ويرجع ذلك إلى التقدم التكنولوجي السريع في هذا المجال مما يدفع الدولة لانفاق مبالغ طائلة ملدها بأحدث الأساليب والمخترعات العسكرية بهدف حماية منشآتها ومواطنيها من خطر الغزو الخارجي.

¹ سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 69.

المطلب الثاني: آثار الإنفاق العام على متغيرات النشاط الاقتصادي

يؤثر لإنفاق العام على النشاط الاقتصادي في المجتمع كله، ففي إطار أنه يستخدم جزء من الموارد الاقتصادية فإن ذلك ينعكس على الكميات الاقتصادية أي المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج القومي (الدخل القومي)، ومن ثم على الاستهلاك القومي ولادخار القومي بصورة مباشرة وغير مباشرة.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

أولاً: آثار النفقات العامة على الإنتاج القومي

تحدث النفقات العامة آثار مباشرة في الإنتاج القومي من خلال تأثيرها في قدرة الأفراد على العمل و الادخار والاستثمار، وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج، وفي القوى المالية للإنتاج وعلى الطلب الفعلي وذلك على النحو التالي:

أ- أثر النفقات العامة على قدرة الأفراد على العمل و الادخار و الاستثمار: هناك من النفقات العامة التي ترفع من قدرة الأفراد¹ على العمل من خلال رفع الكفاءة والأهلية المهنية، وتأخذ هذه النفقات العامة شكلا نقديا وعينيا.

فالشكل النقدي للنفقات العامة والمتمثلة في الإعانات العائلية و المعاشات والأجور والمرتببات التي يستفيد منها الأفراد مباشرة، أما الشكل العيني للنفقات كالحدمات الصحية والتعليمية والإسكانية، فكل هذه النفقات تزيد من قدرة الأفراد على العمل وبالتالي زيادة دخولهم ومن ثم زيادة الدخل المخصص للادخار من هذه الدول.

كما أن النفقات العامة على هذه المرافق العامة التقليدية كالمدافع الخارجي، والأمن الداخلي والعدالة تعتبر ضرورية للإنتاج، فهذه المرافق تهيء الظروف التي يصعب بدونها الإنتاج، فهي توفر الأمن وطمأنينة للأفراد لقيامهم بالنشاط الإنتاجي، فمن جهة تزيد هذه النفقات العامة من إمكانية الأفراد على الادخار ومن جهة أخرى تزيد من قدرة الأفراد على الاستثمار، إذا وضعت تلك المدخرات القابلة للاستثمار في أيدي الهيئات العامة أو الخاصة التي تعمل في ميدان الاستثمار، وبالتالي فإن تأثير النفقات العامة في قدرة الأفراد على العمل وكذلك في قدرتهم على الادخار والاستثمار، ينتقل ليصيب الإنتاج القومي.

¹ - بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص 27.

ب- آثار النفقات العامة في القوى المادية للإنتاج وفي انتقال عناصر الإنتاج: يقصد بالقوى المادية للإنتاج الموارد الطبيعية و القوة العاملة¹، ورأس المال و الفن الإنتاجي، وهي تشكل في مجموعها المقدرة الإنتاجية القومية، تبعاً لمدى توافرها كميًا ومستواها نوعيًا" وتؤدي النفقات العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى زيادة المقدرة الإنتاجية من خلال عوامل الإنتاج كما ونوعاً.

و لدراسة اثر النفقات العامة في رفع المقدرة الإنتاجية القومية وتحديدده يجب أن نميز بين نوعين من النفقات العامة، وهما النفقات العامة الاستثمارية والنفقات العامة الاستهلاكية.

ويقصد بالنفقات العامة الاستثمارية، النفقات العامة الإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال القومي، من خلال تكوين رؤوس أموال عينية جديدة ومن ثم فإنها تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية، وبخاصة في المدة الطويلة، إضافة إلى ما تحدثه من زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري.

ومن ناحية ثانية، فإن النفقات العامة الاستهلاكية، وهي ما تعرف بالنفقات العامة الجارية، تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية بصورة غير مباشرة، ومثلها النفقات وإعلانات الاجتماعية التي تخصص لإنتاج الخدمات العامة والأبحاث، وخدمات الطبية والثقافية والتعليمية (التعليم الفني والتدريبي) تؤدي إلى زيادة الناتج القومي الجاري، ورفع المقدرة الإنتاجية للأفراد، ومثلها كذلك لإعلانات الاقتصادية التي تمنح للمشروعات وتزيد أرباحها، وترفع مقدرتها الإنتاجية، وكذلك النفقات العامة التقليدية التي تنفقها الدولة على الأمن والقضاء والدفاع، تحقق الطمأنينة والاستقرار، ترفع أيضاً المقدرة الإنتاجية القومية، تؤدي إلى خفض نفقة الإنتاج، وبالتالي زيادة الأرباح، وزيادة الناتج القومي وبخاصة تلك النفقات التي تمول الهياكل الأساسية للإنتاج كالطرق² والنقل والمواصلات والطاقة وتقدم الفن والإنتاجي، ولا بد من الإشارة إلى أن النفقات العامة تؤدي إلى التأثير في إنتاج القومي، بصورة كبيرة من خلال تأثيرها في انتقال عناصر الإنتاج بين الاستخدامات والأماكن المختلفة من القطاع الخاص إلى القطاع العام، مثلاً ومن نشاط اقتصادي إلى نشاط اقتصادي آخر، أو من مشروع إلى آخر.

ج- آثار النفقات العامة في الطلب الفعلي: من المعروف أن الطلب الفعلي يتكون من كل من الطلب الخاص والعام على أموال الاستثمار وعلى أموال الاستهلاك، ويتوقف حجم الدخل القومي على فرض ثبات المقدرة الإنتاجية القومية على الطلب الفعلي، أي على الإنفاق الكلي المتوقع على الاستثمار والاستهلاك، وتشكل النفقات العامة جزءاً هاماً من الطلب الفعلي، يزداد أهمية مع ازدياد تدخل الدولة، ومن هنا فإن النفقات العامة

¹ - خباياة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 98/97.

² - خباياة عبد الله، مرجع سابق، ص 98.

تؤدي دوراً هاماً في تحديد مستوى لتفعيل الكلي، ومستوى الناتج القومي الجاري، من طريق تأثيرها على مستوى الطلب الفعلي وهو ما يعني أن أثر النفقات العامة في الإنتاج القومي، يتوقف على أمرين هما: أثر النفقات العامة في الطلب الفعلي، وأثر الطلب الفعلي في الإنتاج الوطني.

ثانياً: آثار النفقات العامة على الاستهلاك

للإنفاق العام آثار مباشرة على الاستهلاك وذلك من خلال نفقات الاستهلاك التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات وأجور تكاد تشمل الغالبية منهم في البلدان الاشتراكية.¹ ويقصد بالآثار المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك القومي تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي، أي التي تتم من خلال دورة الدخل وتحديث النفقات العامة آثارها في الاستهلاك القومي من خلال الآتي:

- 1- عندما تقوم الحكومة وأجهزتها بشراء خدمات استهلاكية مثل الدفاع والأمن والتعليم فهي تزيد الاستهلاك القومي وعندما ما تشتري سلع استهلاكية في شكل ملابس، ومستلزمات وأدوية فإنها تزيد الاستهلاك القومي.²
- 2- عندما تعطي دخولا في شكل أجور ومرتبات وفوائد مدفوعة لمقتضيها، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستهلاك القومي، بالإضافة إلى ذلك أنه إذا قامت الحكومة بإعطاء إعانات بطالة وغيرها، أو إعطاء دعم فهي تزيد من الاستهلاك القومي مع اختلاف الدول في مقدار ما يحدثه الإنفاق من أثر على الاستهلاك.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر (المضاعف و المعجل)³ ويطلق على أثر المضاعف لاستهلاك المولد، كما يطلق على أثر المعجل الاستثمار المولد، ويرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعجل، وبمعنى أوضح فإن النفقة العامة لا تؤثر فقط على الاستهلاك بتأثير عامل المضاعف ولكنها تؤثر في ذات الوقت على الإنتاج بصورة غير مباشرة بتأثير عامل الوقت على الاستهلاك بصورة غير مباشرة.⁴ ويمكن توضيح آلية عمل أثر المضاعف و المعجل وفق الشكل التالي:

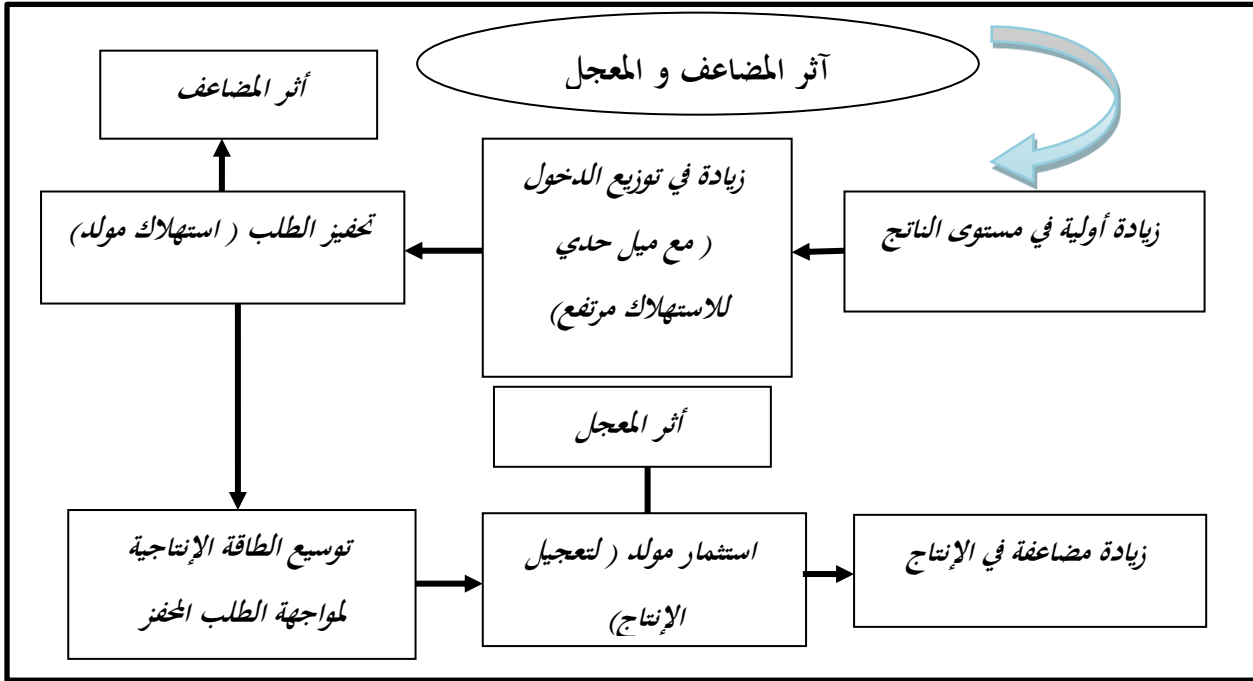
¹ - بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص 29.

² - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 196.

³ - سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 81.

⁴ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 197/196.

الشكل (2-6): آلية عمل أثر المضاعف و المعجل



المصدر: نواز عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

أولاً: أثر المضاعف

يعد "كاهن" أول من أدخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية، إذ حاول قياس العلاقة الكمية القائمة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في التشغيل، أي أن مفهوم المضاعف عند "كاهن" هو مضاعف التشغيل أما الاقتصادي "كبير" فقد استخدم فكرة المضاعف لبيان أثر الاستثمار المستقبل، أو التي في الدخل القومي، من خلال ما يؤدي إليه هذا الاستثمار من زيادة الاستهلاك المولد في الاقتصاد القومي الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل القومي.¹

بإضعاف الزيادة الأولية في الاستثمار المستقل، وهو ما يطلق عليه مضاعف الاستثمار الذي يعبر العلاقة

بين الزيادة في الاستثمار المستقل والذاتي في الدخل القومي، ويمكن حسابه بالعلاقة التالية :

$$\Delta y = k \cdot \Delta I \quad \text{حيث أن:}$$

Δy يعبر عن التغير في الدخل

ΔI يعبر عن التغير في الاستثمار

K معامل المضاعف

$$k = \frac{\Delta y}{\Delta I} \quad \text{وبالتالي}$$

¹ - نجابة عبد اله، مرجع سبق ذكره، ص 101.

حيث أن: $Y=C+I$

إذن: $\Delta Y= \Delta C+ \Delta I$

حيث: $\Delta I= \Delta Y- \Delta C$

تصبح العلاقة كالتالي: $k = \frac{\Delta y}{\Delta c}$ أي $k = \frac{\Delta y}{\Delta y - \Delta c}$

حيث يمثل $\frac{\Delta c}{\Delta y}$ الميل الحدي للاستهلاك و $1 - \frac{\Delta c}{\Delta y}$ الميل الحدي للادخار.

ولتوضيح فكرة المضاعف، فإنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتببات وأرباح وفوائد، واثمان للمواد الأولية أو ريع على الأفراد وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاق على بنود الاستهلاك المختلفة، ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار، والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم ما بين الاستهلاك و الادخار والدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار، وبذلك تستمر حلقة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج - الدخل - الاستهلاك - الإنتاج مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسب مضاعفة، ولذلك سمي بالمضاعف.

ثانيا: أثر المعجل:

ينصرف اصطلاح " المعجل " في التحليل الاقتصادي إلى أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار¹، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل، وحقيقة الأمر أن زيادة الدخول يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف)، ومع مرور الوقت فإن منتحي هذه السلع، بغرض نفاذ المخزون ، يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع، بغرض زيادة أرباحهم. ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من معدات وآلات لازمة لاستمرار إنتاجية السلع التي زاد الطلب عليها، ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل القومي.

فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج القومي تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار - بمرور

الوقت - بنسبة أكبر ويمكن التعبير عن المعجل بالعلاقة التالية: $\frac{\Delta C}{\Delta I} = \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الاستثمار}}$

¹ -سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 82/83.

ونخلص مما تقدم إلى أن هناك علاقة وطيدة تربط بين أثر¹ كل من المضاعف والمعجل ، يجب أن تؤخذ في الحسبان، عند دراسة الآثار التراكمية في كل من الدخل والاستهلاك والاستثمار التي يحدثها الإنفاق الحكومي الأولي، وكذلك المصدر الذي تعتمد عليه الدولة في تمويل الإنفاق العام.

ويلاحظ أن تحليل أثر المضاعف والمعجل يتلاءم مع ظروف الدول المتقدمة التي تملك جهاز إنتاجيا مرنا، يستطيع الاستجابة للزيادة في الطلب الناجمة عن زيادة الإنفاق العام.

ولا يتفق مع ظروف الدول النامية التي تملك جهاز إنتاجيا غير مرن إلا أن هذه الدول تستطيع أن تدخل في حسابها، وتستفيد من التفاعل والتداخل بين كل من المضاعف والمعجل، وهو ما يعرف بالمضاعف المزدوج أو المركب، الذي يؤدي إلى استمرار الحركة التراكمية للاستثمار المولد إلى ما وراء القيود التي يفرضها الميل الحدي للاذخار الموجب على المضاعف، يؤدي إلى سرعة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

¹ - خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 106/107.

المبحث الثالث: ترشيد النفقات العامة

في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي شهدتها العالم لوحظ تزايد النفقات العامة على مستوى جميع الدول و التي أثارت مشكلة تحديد الحجم المتمثل للإنفاق العام و لهذا دعت الحاجة الملحة إلى ترشيد قرارات الإنفاق العام و على ضوء ما سبق سنتناول فيما يلي الإطار النظري و التطبيقي لترشيد النفقات العامة.

المطلب الأول: الإطار النظري لترشيد النفقات العامة

يعتبر ترشيد الإنفاق العام من المفاهيم الاقتصادية المتعلقة بالسلوك الاقتصادي للفرد و المجتمع ككل، لكن بالرغم من الاختلافات المفاهيمية و التطبيقية لترشيد الإنفاق العام إلا أن هناك إتفاق واسع حول أهمية الترشيده و ضرورياته.

الفرع الأول: مفهوم ترشيد النفقات العامة

1- يقصد به "الاستخدام الأمثل و التوجيه الأنسب للنفقات نحو أفضل البدائل الإنفاقية التي تعظم الفائدة للإنسان الذي يقوم بالإنفاق و نقلل الخسارة و التضخمية بالفرصة البديلة أمام الانسان (الفرد العادي، المنظمات الخاصة الحكومية) و أن الإنفاق العام و ترشيده و هي مسائل ترتبط بمدى اتباع الأجهزة الحكومية لأساليب الرشد و العقلانية في توزيع برامجها الإنفاقية على نحو تحقيق أفضل الاستخدامات و أثرها مردودا و فعالية و اشباعا للحاجات العامة".¹

2- كما يعرف ترشيد الانفاق العام على أنه "تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة و القضاء على أوجه الاسراف و التبذير، و محاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة و أقصى ما يمكن تدييره من المواد العادية للدولة".²

3- ويعتبر كذلك "طريقة بحث منهجية (Recherche Methlique) تطبق على إجراءات السلطة العامة مستخدمة كل التقنيات المتوفرة للتحليل والحسابات والتقدير للإدارة والتنظيم بشكل مشخص وفعال ومطابق لسياسة محددة".

¹ كرودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام و دوره في علاج عجز الدولة الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص 244.

² دراوسي لمسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق الاكتفاء الاقتصادي، جامعة الجزائر ، 1990-2004، أطروحة دكتوراة دولة، كلية العلوم الاقتصادية و التسير، جامعة الجزائر، 2004، ص 171.

وكتعريف شامل يمكننا القول أن: ترشيد الإنفاق العام هو عبارة عن آلية تسعى من خلاله الدولة لضبط المال العام عن طريق التحكم بميزانيتها من أجل تحقيق حاجات الأفراد وضمان تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

الفرع الثاني: مبررات ودواعي عملية ترشيد الإنفاق العام

ظهرت في الآونة الاخيرة اهتمامات متزايدة عالمية كانت أو وطنية بترشيد الإنفاق العام ومن أهم مبررات تبني سياسة الترشيد في الإنفاق عموماً يمكننا ذكر مايلي¹:

1. التأكيد على المسؤولية العامة للدولة فيما يتعلق باستخدام الأموال العامة بأفضل السبل الكفيلة بإشباع الحاجات العامة وفقاً لمبدأ الأولويات المرتبطة بالاقتصاد والمجتمع.
2. محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر و أشكال سوء استعمال السلطة والمال العام.
3. الاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتميزة محلياً وعالمياً.
4. المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة والمتوسطة والبعيدة.
5. تجنب مخاطر المديونية وآثارها خصوصاً أن كثيراً من الدول النامية تعاني من معضلة ديونها الخارجية التي اسرفت فيها في الماضي.
6. إن تطبيق مبدأ الترشيد يساعد في تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل وبالتالي يجنب المجتمع مخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها من جهة والسلوك الاقتصادي في كافة المجتمعات من جهة.
7. تحقيق الانسجام بين المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية للمجتمعات العربية والإسلامية.

الفرع الثالث: أهداف ترشيد الإنفاق العام

يهدف ترشيد الإنفاق إلى تحقيق مايلي:

- 1-رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد و الإمكانيات المتاحة على نحو يزيد من كمية و نوع المخرجات بنفس مستوى المدخلات أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات.

¹ نائل عبد الحافظ، العولمة ترشيد الانفاق العام في الاجهزة المركزية والادارة العامة في الاردن-مجلة مؤتم للبحوث والدراسات-، المجلد السابع، العدد الثاني، 1992، ص41.

2-تحسين طرق الإنتاج الحالية و تطوير نظم الإدارة و الرقابة و ادخال الأساليب التقنية و دراسة الدوافع و الاتجاهات.

3-خفض عجز الموازنة و تقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة و الانفاق المطلوب و المساعدة في السيطرة على التضخم و المديونية و المساهمة في تدعيم و إحلال و تحديد مشروعات البنية الأساسية.

4-مراجعة هيكلية للمصروفات عن طريق تقليص نوعية و حجم المصروف التي لا تحقق مردودية كبيرة و محاربة الاسراف و التبذير.

5-دفع عجلة التطور و التنمية و اجتياز المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تواجه الدولة تحدياتها و المحافظة على التوازن بين السكان و الموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة و الطويلة.

المطلب الثاني: الإطار التطبيقي لترشيد النفقات العامة

الفرع الأول: مقومات ترشيد الإنفاق العام

و نعني بمقومات ترشيد الإنفاق العام تلك العناصر و الأدوات التي يتركز عليها أسلوبه و ذلك في ضوء مجموعة التعليمات الواضحة التي تربط هذه العناصر ببعضها البعض و من أهم هذه المقومات مايلي:¹

أولاً: دقة إعداد تقديرات بنود الموازنة الحكومية

يتطلب عنصر الدقة اتباع منهج التقدير و التقييم الموضوعي لأوجه الأنشطة المحتملة و المختارة كما يتطلب هذا العنصر المعرفة الجيدة للأنشطة المحتملة و المختارة و وضعها في إطار تنظيمي جيد بحيث يمكن قياس تكاليف هذه الأنشطة قبل تخصيص الاعتمادات المالية.

ثانياً: تحديد البعد الاقتصادي للإدارة المالية

لا شك في أن تحديد البعد الاقتصادي للإدارة المالية في توفير البيانات التحليلية اللازمة لإجراء الترشيح المطلوب و يستند هذا البعد على عدة اعتبارات أهمها:

- 1-وجود تنظيم محاسبي يعتمد على نظم التكاليف مع وجود تنظيم إداري يتيح استخدام محاسبة المسؤولية.
- 2-ربط تنظيم المحاسبة باستحقاق النفقة أكثر من النفقة ذاتها.
- 3-تطوير النماذج و المستندات و الحسابات الحكومية.
- 4-ربط أوجه الإنفاق العام بوحدات النشاط المختلفة.

¹ طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تطبيقية في الفترة 1990-2014، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، ص 126.

5- استخدام نظم الرقابة المستخدمة في منظمات الأعمال.

6- موازنة قيمة المخرجات بتكلفة المدخلات.

ثالثا: رفع كفاءة و فعالية عناصر الإنفاق

يتطلب رفع فعالية و كفاءة عناصر الإنفاق تحقيق أفضل النتائج الممكنة بأقل تكلفة و يتوقف ذلك على طريقة استخدام الأموال و استئصال جذور الإسراف و اختيار أفضل بدائل استخدام المواد المحدودة.

كما تتوقف فعالية الإنفاق على مدى المقدرة و الدراسة و التحليل المنطقي قبل اتخاذ أي قرار في هذا الصدد و يتطلب ذلك مشاركة فعالة بين الأجهزة التنفيذية و التشريعية في اتخاذ قرارات الإنفاق.

رابعا: تحقيق اتجاه نحو الخدمة أكثر من طبيعة النفقة

يجب التركيز على وحدة الخدمة ذاتها عند تقدير تكاليف الحصول عليها نظرا لارتباطها بالمستفيدين منها و يتطلب هذا التركيز مراعاة الاعتبارات التالية:

- 1- إنجاز وحدة الخدمة في إطار تنظيمي مبني على نوعية النشاط و فئات المتعاملين و مواقيت العمل.
- 2- تحديد قوة العاملين في ضوء حجم العمل و من خلال المقررات الوظيفية المستندة إلى معدلات أداء واقعية .
- 3- تطوير طرق العمل و اجراءاته بحذف المتكرر و دمج المتشابه و استحداث المطلوب.
- 4- تقييم إنجاز الخدمة في ضوء مقاييس النفع العام كطرق و مواعيد تقييمها على أن يتم اختيار أسلوب التقييم في ضوء عدد العاملين و المستفيدين و المشرقين على تنفيذ الخدمات.

خامسا: تحديد قواعد و طرق القياس المحاسبي

يجب الالتزام بقواعد و طرق القياس المحاسبي التي تلائم مدخل ترشيد الإنفاق الحكومي و من أهم هذه

القواعد:

- 1- التعبير الكمي.
- 2- عدم التحيز في القياس.
- 3- البعد عن الاجتهاد في اعداد التقديرات المطلوبة.
- 4- تحديد جدوى القياس في إطار علاقة التكلفة بالعائد.

الفرع الثاني: عوامل موضوعية لنجاح عملية ترشيد الإنفاق العام

هناك عوامل موضوعية من شأنها المساعدة في نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً: تحديد الأهداف بدقة

يتم تقرير و تحديد الأهداف طويلة الأجل و متوسطة الأجل من خلال حصر الاختصاصات الرئيسية التي من أجلها تطلب الأموال بما أن طبيعة الأهداف تحدد طبيعة و حجم الوظيفة أو الوظائف المتعددة ليتم تنفيذها من أجل تحقيق الأهداف سواء المتعلقة بالمجتمع ككل أو بالوحدات التنظيمية و من الضروري عدم تعارض أهداف الوحدات التنظيمية مع أهداف المجتمع المحدد سلفاً في خطط تنمية طويلة و متوسطة الأجل.¹

ثانياً: تحديد الأولويات

تعتبر عملية تحديد الأولويات² من أهم العمليات الفرعية في منظومة التخطيط و احترام هذا المبدأ ضرورة تحفظ المال العام من الضياع و تعظيم منفعة استخدامه و تحديد الأولوية يعني تحديد درجة أهمية البرنامج أو المشروع الذي تريد الهيئة العمومية تنفيذه و مدى قدرته على إشباع حاجات سكانية متزايدة في ظل قلة الموارد المتاحة يساهم بدور كبير في تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً.

تقوم عملية تحديد الأولويات على مجموعة من المبادئ الأساسية هي:

- 1- مدى خطورة المشكلة التنموية القائمة و انعكاساتها السلبية على أفراد المجتمع و جوانب الحياة المختلفة فيها له دور كبير عند تحديد الأولويات.
- 2- عامل الزمن: فالزمن المطلوب كل مشكلة معينة يلعب دوراً كبيراً في تحديد الأولويات بين البرامج و المشاريع، فكلما كان الوقت المطلوب لإنجاز برنامج معين أقصر، كان ذلك مبرراً مقنعاً لاختبار هذا البرنامج.
- 3- درجة اهتمام المواطنين بالمشكلة القائمة، فكلما زاد الاهتمام الشعبي بالمشكلة زاد التفضيل لها و منحت الأولوية كلها قبل غيرها من المشاكل.
- 4- عامل الخبرة: فكلما كانت الحلول المطروحة لحل مشكلة معينة و مجربة و مضمونة النجاح، كلما كان ذلك دافعاً لمنحها الأولوية في الإنجاز.

ثالثاً: القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق العام

يقصد بقياس أداء برامج الإنفاق العام تقييم مدى كفاءة و فعالية أداء الوحدات و الأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات و البرامج المختلفة الموكلة إليها و ذلك أن الوحدات الحكومية يجب أن تخضع للمبادلة عن الاستخدام الأمثل للموارد العامة عند تقديم الخدمات و البرامج للمواطنين.¹

¹ خالد الهاياتي، الأساليب الحديثة في إدارة المالية العامة، مجلة إدارة المال العام، التخصيص و الاستخدام، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، مصر، 2010، ص 95.

² بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، رسالة ماجستير، ص 59.

و الحكم على فعالية و كفاءة أي برنامج أو سياسة أو مهمة ذات طابع عمومي يأتي بعد دراسة حول أثارها الواقعية و الحقيقية بالنظر إلى الأهداف المحددة مسبقا و بالتالي تقييم هذا الأداء يرتكز على ثلاث محاور:²

1-الفعالية الاجتماعية و الاقتصادية:(وجهة نظر المواطنين) و ذلك ما يسمح بتثمين النتائج المتوصل إليها و أثرها على المحيط الاجتماعي و الاقتصادي و ذلك من خلال مدى رضا المواطنين و بالتالي هذا المحور يسمح بتقييم مدى ملائمة السياسة المنتهجة.

2-نوعية الخدمات المقدمة:(وجهة نظر المستفيدين) و ذلك من خلال تحسين للخدمة العمومية المقدمة و الموازنة بين التكلفة و النوعية.

3-فعالية تسيير المرافق العامة: (وجهة نظر المكلفين) و التي تقود إلى استغلال أمثل للموارد الموظفة.

رابعا: عدالة الإنفاق العام و مدى تأثيره بمصلحة الفئات الأضعف

تهدف دراسة عدالة الأنفاق العام إلى تبيان مدى ملائمتها بحاجات الفئات الأكثر فقرا في المجتمع (كتوزيع هبات لا علاقة لها بالحاجة الفعلية للمستفيدين)، و مراعاة حصة كل فئة من الإنفاق العام و مدى استخدامها للخدمة العمومية.

و بالتالي يتوجب على الدولة أن تراعي العدالة في توزيع المنافع و الخدمات التي تنتج عن طريق النفقات العامة تحايد طبقة أو فئة من طبقات أو فئات المجتمع على حساب الطبقات أو الفئات الأخرى، و لا يقصد من ذلك أن يتساوى نصيب كل الطبقات بل هناك طبقات الفقراء هي في حاجة ماسة لخدمات الدولة يتوجب زيادة النفقات عليها لأجل النهوض بها.³

خامسا: تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة

ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط له على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز مع تطوير مفهوم الرقابة المستندية إلى الرقابة التقييمية.⁴

الفرع الثالث: المجالات الأساسية لترشيد الإنفاق العام

من الضروري أن نفرق في هذا المجال بين النفقات العامة¹ بحسب أغراضها، ذلك من الصعب تطبيق قواعد الترشيح بصورة إجمالية على كل أنواع النفقات العامة، لذا يجب التفرقة بين مجالات ثلاث للإنفاق العام،

¹ سعد بن صالح الرويع، قياس الأداء في الوحدات الحكومية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، (الاقتصاد و الإدارة)، العدد 2، الرياض، 2002، ص 65 .

² بن عزة محمد، ترشيح سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص 60.

³ محمد شاعر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، ط1، لبنان، 2008، ص 301.

⁴ محمد عمر بودوح، ترشيح الإنفاق العام و عجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 105.

مجال الخدمات العامة، مجال الأشغال العامة الإنشائية، مجال المشروعات التجارية و الصناعية و دراسة قواعد الترشيد الخاصة بكل منها بإيجاز:

أولاً : مجال الخدمات العامة

يتوقف حجم الخدمات العامة على الفلسفة الذهبية و الإيديولوجية السائدة في الدولة، فهناك الدولة التي تنادي بالحرية و الدور الريادي للقطاع الخاص و بالتالي تقل خدماتها، أما الدولة المتدخلة فأن حجم الخدمات متزايدة بصورة ملحوظة، و هناك الدولة حيث الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج و التي تتميز بضخامة الخدمات المقدمة، و الذي يعنينا في هذا الصدد و في إطار دراسة اقتصادية هو تحديد الأساليب و الطرق ضمن ترشيد الإنفاق العام في مجال الخدمات العامة و التي تتلخص فيما يلي :

➤ الاقتصاد في نفقة الخدمة العامة ما أمكن دون المساس بأدائها.

➤ تحديد التكلفة الدنيا للخدمات العامة بإجراء مقارنات بين تكلفة الخدمات التي تؤديها الحكومة ومثيلاتها التي يؤديها القطاع الخاص أو إجراء المقارنة بين دولتين تتشابه ظرفهما.

و ذلك أن الاقتصاد في النفقة و تحديد التكلفة الدنيا لكل خدمة عامة يسمح بالحكم على سلامة الإنفاق العام في الدولة المعنية، فإذا تبين على ضوء هذه المقارنات أن التكلفة الفعلية لواحدة الخدمة مرتفعة عن المستوى الملائم فانه يتعين دراسة أسباب هذا الارتفاع و البحث عن طريق علاجه و هذا لا يكون إلا بالوسائل التالية :

➤ إعادة تنظيم مرافق الخدمات العامة و توزيع الاختصاصات بينهما.

➤ التنسيق بين أعمالها المختلفة.

➤ محاربة بعض التصرفات المنحرفة للمسيرين.

➤ الضغط على بعض النفقات المظهرية غير الأساسية.

ثانياً : مجال الأشغال العمومية العامة الإنشائية

تواجه الحكومة عند وضع برنامج لمشروعات الأشغال العامة الإنشائية² التي ستفدها في المستقبل مشكلة تحديد أكثر لهذه المشروعات تعظيماً للنفع العام، فهناك مشروعات لإقامة الطرق و السكك الحديدية، وثانية لإنشاء السدود و توصيل شبكة المياه و شبكة الكهرباء و ثالثة لبناء المساكن و مراكز البحث العلمي... الخ. وبالتالي فان الحكومة تواجه أعداد كبيرة من المشروعات التي تعتقد أنه من الواجب تنفيذها، إلا أن قلة المتاح من

¹ - بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص 61/62.

² - بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 63/64

الموارد العامة يضطرها للمفاضلة بينها واختيار البعض منها، وتدخل هذه المفاضلة في نطاق الدراسة الاقتصادية إذ يتعلق الأمر ببيان كيفية استخدام هذه الموارد لتحقيق أقصى قدر من النفع العام بالاعتماد على قاعدتين أساسيتين هما:

➤ الإنفاق الأمثل على هذه المشروعات يتحقق بتساوي المنفعة الحدية الاجتماعية في كل وجه من أوجه الإنفاق مع التكلفة الحدية الاجتماعية له.

➤ مقارنة التكلفة و المنفعة الحدية لكل مشروع مع التكلفة و المنفعة الحدية لمشروع آخر ويطلق على هذا الأسلوب تحليل المزايا و التكاليف.

و لكن نظرا للصعوبات التي تكتنف تطبيق القاعدة الأولى و المتمثلة في العجز عن قياس كل من المنفعة و التكلفة الحدية الاجتماعية ، فإنه من الممكن الاكتفاء بالمفاضلة بين المشروعات البديلة باستعمال القاعدة الثانية أي المفاضلة باستعمال التكلفة و المنفعة الحدية وذلك بداية بتقدير تكلفة و منفعة كل مشروع ، ثم مقارنة هذه المشروعات مع بعضها البعض وما سيعود من جراء تنفيذها من مزايا إضافية، وعلى ضوء هذه المقارنة يمكن تحديد أكثر المشروعات ملائمة وهو الذي تزيد منفعة الحدية عن تكلفة أكثر من غيره.

وتكمن أهمية هذا الأسلوب في أنه يدفع بالمسؤولين عن الإنفاق العام إلى وضع برامج واضحة ومحددة تخضع كل تفاصيلها للمناقشة العلمية مما يسمح بتجنب الاستخدام السيئ والمبذر لموارد الدولة.

ثالثا : مجال المشروعات العامة التجارية و الصناعية

تختلف قواعد ترشيد الإنفاق العام الخاصة بهذا المجال الثالث¹ عن تلك السابق ذكرها، ذلك أنه من السهل في كثير من الأحوال قياس إنتاجية النفقة في حالة المشروعات العامة التجارية و الصناعية على ضوء معايير واضحة و محددة مثل معيار الربح التجاري أو العائد الاجتماعي للمشروع، وكقاعدة عامة فإنه من الممكن تنظيم الإنفاق العام المتعلق بهذه المشروعات على أساس الأساليب المتبعة في المشروعات الخاصة مع مراعاة أن الاستعانة بكل من جهاز السوق و الحوافز الفردية على النحو المتبع في حالة القطاع الخاص لتعظيم النفع العام تعترضه بعض العقبات في حالة المشروعات العامة.

➤ بالنسبة للاستعانة بجهاز السوق : في مجال المشروعات العامة ففي جانب منها يمكن قياس إنتاجية النفقة، إذ يتم تحديد حجم الإنفاق و الإنتاج على ضوء معيار الربحية وحده، وهناك مشروعات عامة أخرى لا يمكن تحديد حجم إنفاقها و إنتاجها على هذا النحو في حالة التزامها بتحقيق أهداف

¹ بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص 64

اجتماعية معينة كالرغبة في تشجيع الطلب على سلعة أو خدمة معينة لرفع مستوى المعيشة، ويلزم حينئذ تقدير العائدة الاجتماعي للمشروع و الحكم بعد ذلك على إنتاجية المشروع على مقارنة نفقاته بعائده الإجمالي.

➤ أما فيما يتعلق بالحوافز الفردية: فإنه من المعروف أنها هي التي تدفع المشروعات الخاصة لتخفيض تكلفة الإنتاج و تحسين مستواه، ونظرا لانتفاء هذه الحوافز في حالة المشروعات العامة فإنه من غير المؤكد أن تسعى بدورها لضغط الإنفاق و تعظيم الناتج، على أنه من المتصور و عن طريق إشراك العاملين في هذه المشروعات في الأرباح التي تحققها وربط الترقيات و المكافأة التي تنفق لهم بالكفاءة التي يظرونها في العمل .

المطلب الثالث : المحددات و الإجراءات الحديثة لترشيد الإنفاق العام.

إن ترشيد النفقات العامة لا يتحقق بمحض الصدفة و إنما هو سلوك واع ومدروس، مبني على مبادئ و قواعد مضبوطة ، لذلك يعمل صندوق النقد الدولي ومختلف الهيئات الدولية في توجيه سياسات الإنفاق العام وفق معايير يعتقد أنها تقلل من الهدر وتسمح بضمان مردودية أفضل للأموال العمومية.

الفرع الأول: محددات ترشيد الإنفاق العام

تتمثل المحددات و الصعوبات¹ في العديد من الأمور التي قد تقف أمام الحكومة في سبيل تطبيق برنامجها الرامي لترشيد الإنفاق العام، ويمكننا استعراض أهم هذه الصعوبات:

أولاً: قد تؤدي سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي إلى تخصيص كثير من الخدمات التي كانت تقدم بصورة مجانية أو بأسعار رمزية للمواطنين، وقد ينشأ عن عدم توفير هذه الخدمات كما كانت سابقا تدمر اجتماعي مما قد تنشأ عنه اضطرابات اجتماعية بسبب أن هذه السلع و الخدمات أصبحت غير متاحة لكل فئات المجتمع، وهو ما يعتبر أحد أهم المعوقات التي تحد من تطبيق برنامج ترشيد الإنفاق العمومي.

ثانياً: النفقات الحكومية المرتبطة بالأمن القومي للبلاد وسيادتها وكذا وضعها في المجتمع الدولي من خلال مساهمتها في الهيئات والمؤسسات الدولية والإقليمية، ومن هذه النفقات نفقات وزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية وكذلك وزارة الدفاع، فإذا أخذنا الإنفاق العسكري لوزارة الدفاع كأحد أهم أوجه الإنفاق العمومي والتي يصعب تطبيق برنامج الترشيح عليها بنفس القدر المطبق على مجالات الإنفاق العمومي الأخرى، حيث أن هناك آراء عديدة تؤكد

¹ - حنيش أحمد، دور الرقابة على الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العمومي، دراسة حالة الجزائر (2000-2014)، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2015-2016، ص 54.

أنه عندما يكون الإنفاق العسكري موجه إلى الخارج لاستيراد المعدات والآلات العسكرية، فإن هذا يعتبر تسريبا لجزء كبير من الدخل القومي إلى الخارج وهذا من مميزات معظم الدول النامية، كما تشير العديد من الدراسات الحديثة التي أجريت على 69 دولة نامية خلال عقدي الخمسينات والستينات، وأخرى على 83 دولة أجريت في عام 1969 إلى أن زيادة النمو في الإنفاق العسكري تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي أي أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين.

ثالثا: أحيانا يكون إدراك فوائد الترشيح للنفقات العمومية وما يعود من ورائه بالنسبة للفرد والمجتمع من جانب الموظفين الحكوميين على اختلاف مستوياتهم الوظيفية من أهم عوامل نجاح برنامج الترشيح للنفقات العمومية، كما أنه وعلى العكس من ذلك فإن عدم الفهم من جانب هؤلاء الموظفين لأهمية وفوائد برنامج ترشيح النفقات يجد بقدر كبير من فعالية عملية الترشيح، حيث يؤدي سوء الفهم إلى عدم التزام هؤلاء الموظفين ببرنامج الترشيح، كما أن له تأثير من الناحية النفسية على هؤلاء الموظفين إذا كانوا في بلد يتمتع بالثراء وتعودوا فيه على الإنفاق بسخاء على النشاط الحكومي.

رابعا: إخفاق آلية السوق: يستند أصحاب هذه الحجة إلى أن آلية السوق كثيرا ما تخفق في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، وهذا المنطق يرفض معيار الحدية* كمقياس لكفاءة الإنتاج أو تخصيص الموارد، فأسعار السوق قد تتحدد بناء على التكلفة الحدية، ولكن ذلك لا يعني أنها بالضرورة تعكس المنفعة الاجتماعية، كما أن ربحية السوق قد لا تتطابق مع صافي المنفعة الاجتماعية، والاعتبار الآخر هو أن الحافز الرئيسي لنشاط المؤسسات الخاصة هو عامل الربح، وكما أشار كالدور أن الاعتبارات النظرية التي تقول بأن معيار الربحية يضمن التخصيص الأمثل للموارد، هذه الاعتبارات تتحقق فقط في حالات غير واقعية وفي ظل ظروف وافتراسات شديدة التجريد مثل افتراض عدم وجود عوائق تمنع آلية السوق من العمل بشكل كفاء والمرونة الكاملة لعرض كل من قوة العمل ورأس المال، وأهم الأسباب الداعية إلى رفض هذا المنطق هو أن حجم معين من الاستثمار قد ينتج من تدفقات إضافية من الناتج تفوق كثيرا تدفقات الربح ومن ثم فإن زيادة الناتج قد تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، ومن ثم زيادة التوظيف أو الإنتاجية أو توزيع أمثل للقوى العاملة بين الأنشطة المختلفة، ومن ثم تتحقق فوائد غير مباشرة للمجتمع ككل، فقد يكون معدل الأرباح منخفضا بينما يكون العائد للمجتمع ككل كبيرا أي أن معدلات الأرباح لا تصلح لأن تكون معيار وحيدا لتحديد جدوى الاستثمار، مما يؤدي بالدولة إلى القيام بهذه الاستثمارات التي يحجم عنها الخواص فيؤدي إلى زيادة تدخل الدولة ويحد من ترشيح الإنفاق العام.

خامسا: السلع العامة: في سبيل قيام الدولة بوظائفها فإنها تقدم العديد من السلع و الخدمات التي تقوم بإشباع الكثير من الحاجات العامة لدى أفراد المجتمع ويمكن تعريف السلع العامة بأنها السلع التي تقوم الدولة بإنتاجها لإشباع الحاجات العامة، والتي تتميز بخاصيتين وهما الاستهلاك غير التنافسي و عدم القابلية للاستبعاد ويمكن توضيحهما كما يلي:¹

1- الاستهلاك غير التنافسي: السلعة التي تتصف بالاستهلاك غير التنافسي أو بانعدام المنافسة في الاستهلاك يمكن استهلاكها من قبل عدد لا محدود من الناس في نفس الوقت دون أن يقلل ذلك من المتاح للاستهلاك للآخرين، وتعني هذه الخاصية أيضا أنه بمجرد أن يتم تقديم السلعة التي تتصف بالاستهلاك غير التنافسي تصبح التكلفة الإضافية للموارد لشخص آخر يستهلك السلعة أو الخدمة ذاتها مساوية للصفر.

2- عدم القابلية للاستبعاد: ونعني بها هنا عدم القدرة على منع الناس وبصفة خاصة الأشخاص الذين لا يدفعون ثمن الاستفادة من استهلاك السلعة أو الخدمة.

نتيجة لهاتين الخاصيتين لا تستطيع الأسواق وحدها تسعير هذه السلع وتوزيعها بشكل سليم، لأنها متى أنتجت استطاع الأفراد الاستفادة منها النظر عما إذا كانوا يدفعون مقابلها أم لا، وحيث أن المنتجين لا يستطيعون إجبار المستهلكين على الدفع، فإنهم لا يستطيعون تغطية التكاليف وتقل رغبتهم في توفير هذه السلع بكفاءة، مما يحتم على الدولة القيام بتوفيرها بدلا عنهم و هو ما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة و التوسيع فيها ويصعب على الدولة ترشيدها.

سادسا: الاحتكار الطبيعي: هو حالة سيطرة شركة واحدة على الصناعة التي تعمل فيها لأن دالة الإنتاج للشركة تتميز بتناقص متوسط تكاليف الإنتاج ويؤدي ترك الاحتكار للقطاع الخاص إلى ناتج يقل عن المستوى الأمثل وبأسعار مفرطة في الارتفاع، لكن التوسع في الإنتاج إلى المستوى الأمثل يقود إلى خسائر للمنتج بدلا من أن يحقق الأرباح التي تتحقق عادة بالاحتكار وفي مثل هذه الظروف فإما أن يتم منح المحتكر إعانة أو يقود القطاع العام بتأميم الصناعة وهكذا تواجه الحكومة الخسائر المباشرة.

¹ - حنيش أحمد، مرجع سابق، ص 56.

الفرع الثاني: الإجراءات الحديثة لترشيد الإنفاق العام

يعمل صندوق النقد الدولي ومختلف الهيئات الدولية¹ كالبناك الدولي ومنظمة التنمية و التعاون الاقتصادي على توجيه سياسات الإنفاق العام وفق معايير يعتمد أنها تقلل من الهدر وتسمح بضمان مردودية أفضل للأموال العمومية، وعليه تعمل معايير صندوق النقد الدولي لتوجيه سياسة الإنفاق العام وفق عدة محاور:

أولاً: تخفيض الإنفاق العام

وهذا من خلال العمل على تحديد الخدمات التي يمكن للدولة التخلي عنها وتركها للقطاع الخاص، والعمل في نفس الوقت على رفع كفاءة المؤسسات العامة بخصوص الخدمات التي لا يمكن إيكالها للخواص، وهذا اعتبار لكون الموارد العمومية غير متوفرة بالقدر الكافي، وفي هذا الإطار نجد أن اعتماد برامج التصحيح المعومة من قبل الصندوق أدت إلى إجبار السلطات العمومية على إجراء تخفيضات في الإنفاق الحكومي، فلقد انخفض الإنفاق الحكومي الحقيقي للحكومات المركزية في خمسة عشر (15) بلدا عالية المديونية في المتوسط بمعدل يزيد عن 18% في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، وعرف الإنفاق الاستثماري انخفاضا يتجاوز 35% في حين عرف الإنفاق الجاري انخفاضا بـ 8% .

وكل هذه الإجراءات كانت تهدف إلى التقليل من عجز الموازنة التي كانت تشهد عجزا كبيرا وكذا التقليل من حجم المديونية وتسيرها، كما أن كل هذه الإجراءات تندرج ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة، ولكن دون المبالغة في سياسة التقشف فتكون لها انعكاسات سلبية.

ثانياً: إعادة توجيه الإنفاق العام

وهذا من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية وتمكن من تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة، وذلك بتغيير هيكل الإنفاق العام ويشمل هذا التوجيه ما يلي:

1- تشجيع الاستثمار الحكومي المنتج: وهذا من خلال الاهتمام بإقامة برامج استثمار ذات نوعية عالية وإخضاع المشاريع لمعايير مردودية اقتصادية، ذلك أن تكلفة المشاريع الضعيفة الإعداد أو التنفيذ يمكن أن تكون عالية، وتصبح فعالية هذا التقييم أكبر عندما تكون في إطار سياسات عامة لتصحيح تشوهات الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج والسلع، ومن المفيد جدا التركيز على الاستثمار الحكومي الذي يكمل الأنشطة الخاصة وليس الأنشطة التي تنافسها .

¹ - حنيش أحمد، مرجع سابق، ص 58/57.

2- الاهتمام بعمليات تشغيل وصيانة الاستثمارات: وهذا بتخصيص جزء من الإنفاق الجاري لتشغيل وصيانة الاستثمارات الرأسمالية من أجل ضمان نجاحها، لأن عدم كفاية الإنفاق في عمليات التشغيل يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مستويات الفعالية في مجالات مثل التعليم والصحة... الخ، وتؤدي عدم كفاية الإنفاق على الصيانة إلى التدهور السريع في رأس المال المادي.

3- الاهتمام بمصدر انخفاض الإنتاجية في الحكومة: وهذا من خلال الموازنة بين الاثر الذي يمكن أن يتركه خفض الأجور والرواتب في مجالات الكفاءات الإدارية والفنية بتشيطه للعمل وخفضه للإنتاجية من جهة، وبين اعتبار القطاع العام كملاذ للعمالة وهو ما يمكن أن ينجر عنه تكاليف إضافية دون مقابل، ولا يكون هذا إلا بإقامة نظام محفز للكفاءات في القطاع الحكومي من جهة وترشيد سياسة التوظيف من جهة ثانية.

4- البحث عن كفاءة الإنفاق العام: وهذا بالبحث عن أفضل البدائل التي يستخدم فيها الإنفاق العام لتحقيق نفس الهدف، فلقد بينت التجربة مثلاً أن سياسة دعم الأسعار ليست هي الأداة الكفؤة لمساعدة الفقراء، وقد يكون من الأفضل دعم الأجور أو إقامة مشاريع ذات أهداف معينة موجهة للفقراء خصيصاً.

5- العمل على تقليص الاستهلاك الحكومي: وذلك بتخفيض أشكال الاستهلاك الحكومي الذي تكون إنتاجيته قليلة أو منخفضة مما يؤدي إلى زيادة إسهام القطاع العام في الادخار القومي، والحد من اللجوء إلى زيادة الأعباء الضريبية.

ثالثاً: ترشيد التكاليف الاجتماعية على طبقة الفقراء

يتم ترشيد السياسة الإنفاقية في هذا المجال من خلال ما يلي¹:

1- تحقيق النمو الاقتصادي العام بما يؤدي إلى زادة معدلات النمو في الأجل الطويل، عن طري ترشيد السياسة الإنفاقية في كافة المجالات الاقتصادية، وذلك من خلال ما يترتب على نجاح تلك السياسات من زيادة في فرص العمل، والموارد المالية للدولة بصفة عامة، التي يمكن تخصيص جزء منها لبرامج التنمية الاجتماعية التي تهدف للحد من الفقر في الأجل الطويل.

2- إقامة برامج إنفاق عام موجهة لزيادة فرص كسب الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك من خلال زيادة مقدار الأصول المادية للفقراء ورفع معدلات إنتاجيتها، بالإضافة إلى إقامة برامج إنفاق اجتماعية موجهة للفقراء، تهدف إلى تحسين مستوى معيشتهم، وذلك من خلال توفير التغذية والرعاية الصحية الضرورية، إلى جانب توفير مياه الشرب النظيفة وتطور مشروعات الصرف الصحي.

¹ - حنيش أحمد، مرجع سابق، ص 58.

رابعاً: ترشيد نفقات الدعم

انتهجت الحكومات نموذج دولة الرفاه سبيلا لضمان توزيع الثروة بين أفراد الشعب كافة بهدف رفع مستويات المعيشة من خلال ضمان توفير السلع والخدمات العامة لجميع المواطنين، إما مجاناً أو مقابل مبلغ رمزي لا يتماشى مع التكلفة الحقيقية للسلعة والخدمات التي تقدمها الدولة، ويقصد بالإعانات تلك المبلغ المخصصة في الميزانية العامة للدولة للدعم المباشر أو غير المباشر لبعض السلع والخدمات والمؤسسات والجهات الحكومية المستقلة أو الملحقة، فبالنسبة لمبالغ الدعم التي تخصص للخدمات والسلع المرتبطة بالمواطنين يجب إعادة توجيهها على أساس التحديد الواضح لنوع الإعانة والفئة المستهدفة من المواطنين، وذلك بهدف صرف الدعم لأغراض محددة، أما بالنسبة للمؤسسات والجهات الحكومية المستقلة أو الملحقة التي تتوفر لها مصادر إيرادات خاصة بها أو أن لأعمالها طبيعة تجارية، فسوف تخضع المبالغ المخصصة لها للتقييم المستمر، وذلك لغرض تشجيع فرص التمويل الذاتي لديها ومن ثم تخفيض مبالغ الدعم المخصص لها بشكل تدريجي، إلا أن عمليات ترشيد الدعم لا تعني إلغاءه، وإنما إعادة هيكلته بحيث يعزز كفاءة سياسات الدعم ويكون ذلك من خلال:

1- اقتصار الدعم على مجموعة محددة من السلع والخدمات الأساسية للمواطنين وذلك من خلال إعادة النظر في القائمة الطويلة للسلع والخدمات المدعومة، حيث يتم اقتصار عمليات الدعم على مجموعة من السلع والخدمات الضرورية فقط.

2- العمل على توجيه الدعم للمستحقين الحقيقيين للدعم وبصورة مباشرة وذلك من خلال تسعير السلع والخدمات وبيعها للجميع بأسعارها السوقية أو الحقيقية، ثم تعويض غير القادرين بصورة مباشرة من خلال تقديم الدعم النقدي المباشر ليتمكنوا من شراء السلع والخدمات بأسعارها السوقية.

3- إيقاف كل أشكال الدعم غير المباشر الذي يستفيد منه جميع المستهلكين بغض النظر عن دخولهم.

خامساً: تخطيط وإدارة النفقات العامة

ذلك أن تحسين كفاءة وفعالية الإنفاق العام يتطلب إصلاحاً في مجالات تخطيط المالية العامة ووضع الميزانية وتنفيذها ورقابتها، وذلك بزيادة شفافية ودقة رافع تقارير المالية العامة، خاصة تلك التي تتسم بأهمية خاصة لفعالية إدارة العمليات المالية والرقابة على أعمال الحكومة والمشاريع العامة ويتضمن إصلاح وترشيد عملية تخطيط النفقات العامة ما يلي:¹

¹ - حنيش أحمد، مرجع سابق، ص 59.

1- استخدام الأساليب الفنية المتطورة الخاصة بميزانية البرامج والأداء، وذلك عند إعداد ميزانية برامج الإنفاق العام، وذلك بهدف تنشيط عملية قياس التكاليف، وتحسين إنتاجية برامج الإنفاق العام وإعادة هيكلة تلك البرامج بما يرفع من درجة كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة، إلى جانب أهمية تطوير نظم المعلومات الخاصة بقياس الأداء، خاصة في مشروعات القطاع العام، ويعتبر ذلك عنصرا حيويا لإصلاح الإدارة المالية والاقتصادية لوحدات القطاع العام، حيث أن توفر المعلومات الدقيقة والموضوعية عن معدلات الأداء في تلك الوحدات الإنتاجية يعد مطلبا سابقا على استراتيجية إعادة هيكلة مشروعات القطاع العام.

2- ضرورة ضمان عنصر الالتزام من جانب صانعي القرارات الاقتصادية المطلوبة لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية اللازمة، ويقترن ذلك بأهمية وجود اتفاق جماعي وسياسي ورؤية واضحة للأولويات الضرورية للإصلاحات الهيكلية المطلوبة.

3- تدعيم أنظمة الموازنة العامة و الإنفاق، وهذا بزيادة شفافية ودقة توقيت رفع تقارير المالية العامة، خاصة تلك التي تتسم بأهمية خاصة لفعالية إدارة العمليات المالية، والرقابة على أعمال الحكومة والمشاريع العامة.

خلاصة: ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهمية النفقات على كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العمومية وكيفية تمويلها.

ومن بين الظواهر التي ارتبطت بدراسة النفقات العامة، ظاهرة تزايد النفقات العامة وبالرغم من تعدد أسبابها وتغيرها إلا أن الثابت هو الضرورة المتزايدة لترشيد هذه النفقات من أجل ضمان تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

تمهيد: عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، و لهذا سعت لتطبيق عدة برامج تنموية هدفت من خلالها إلى تحسين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ومن أجل ذلك خصصت ميزانية ضخمة لتحقيق الأهداف المسطرة من خلال هذه البرامج وقد ساعدت الطفرة التي عرفتتها أسعار البترول على تطبيق هاته البرامج من خلال الموارد المالية التي حققتها الجزائر من تصدير البترول، إلا أن هذه الحالة لم تستمر فقد عرفت أسعار النفط في الأسواق العالمية تراجعاً كبيراً بداية من سنة 2014، ما جعل الدولة الجزائرية تغير من سياستها المالية وذلك بحصر الإنفاق العام في الجوانب المهمة والتقليل من الاستيراد ومحاولة إعطاء أهمية أكبر لبعض القطاعات مثل قطاع الفلاحة وذلك من أجل الخروج من التبعية لقطاع المحروقات والبحث عن موارد مالية أخرى و للإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالإنفاق العام بالجزائر من 1990 إلى سنة 2018، قسمنا هذا الفصل إلى:

- الخلفية الاقتصادية لبرامج الإنفاق العام في الجزائر 1990-2000.
- برامج الإنفاق العام بالجزائر من 2001 إلى 2009.
- برامج الإنفاق العام بالجزائر من 2010 إلى 2018.
- تحليل و تقييم النفقات العامة في الجزائر.

المبحث الأول: الخلفية الاقتصادية لبرامج الإنفاق العام في الجزائر من 1990-2000.

لقد بدأت السلطات العمومية منذ بداية التسعينيات بتطبيق مجموعة من الإصلاحات على نطاق واسع، مما يعتبر تراجعاً عن السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة لمدة ثلاث عقود، والتي ركزت على أهمية القطاع العام في عملية التنمية وإتباع سياسة حمائية موجهة للداخل بالإضافة إلى سياسة الدعم الواسع، الأمر الذي نتج عنه في النهاية اختلالات اقتصادية كبيرة.¹

المطلب الأول: برامج الاستقرار الاقتصادي 1989-1995.

انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 1963/09/26² بحصة تقدر بـ 623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة لتصبح سنة 1994 حوالي 941.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وعلى الرغم من الانضمام المبكر لهذه المؤسسة الدولية، إلا أن الجزائر كانت ترفض الخضوع إلى عمليات إعادة الجدولة، لكن بعد زيادة حدة المديونية الخارجية وتفشت آثارها المدمرة على الاقتصاد الوطني، أدى ذلك إلى تحول توجه الحكومات المتعاقبة إلى استيراد الحلول الجاهزة كمسكنات للأزمة، لأن الحلول الذاتية بطبيعة الحال تتطلب ثقة الجماهير بالحكومة وإيماناً بهذه الإصلاحات، و من أهم الاتفاقيات التي شهدت الجزائر خلال هذه الفترة:

أولاً: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (1989/05/30 - 1990/05/30)

تم إبرام أول اتفاق للجزائر مع الصندوق النقد الدولي المتمثل في stand by بتاريخ 1989/05/30، وبموجب هذا الاتفاق تمكنت الجزائر من سحب حصتها المقدرة بـ 623 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بدون شرط، كما وافق الصندوق ضمن إطار اتفاق التثبيت على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، والتي استخدمت كلياً في 30 ماي 1990 واستفادت كذلك في إطار تسهيل التمويل التعويضي بمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، نظراً لانخفاض مداخل الصادرات مع ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الدولية.

بالموازاة مع ذلك أبرمت الجزائر أول اتفاق مع البنك الدولي في سبتمبر 1989، وعلى ضوء تلك الاتفاقيات سمح للمؤسسات المالية الدولية بإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، حيث شملت مجال السياسة النقدية وخفض عجز الميزانية العامة عن طريق الضغط على النفقات العامة من خلال تخفيض الإنفاق العام من خلال

¹ - بظاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد الأول، ص 180.

² - بوقموم محمد، معيزي جزيرة، واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1993-2008)، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 52، 2017، ص 44/43.

تخفيض الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري، رفع الدعم الموجه إلى القطاع العام، إلى جانب تجميد الرواتب والأجور، خفض قيمة الدينار، تحرير الأسعار، إلى غير ذلك من السياسات الاقتصادية التي تحقق الاستقرار الكلي.

ثانيا: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني (1991/06/03)

كان هدف الحكومة خلال هذه الفترة هو دفع عجلة الإصلاحات مما جعل المفاوضات تتواصل مع صندوق النقد الدولي مع بداية سبتمبر 1990 وقد توصلت الحكومة الجزائرية إلى عقد اتفاق ثاني مع الصندوق في 03 جوان 1991 حيث تم تحرير رسالة النية في 21 أبريل 1991، وبموجب هذا الاتفاق حصلت الجزائر على قرض يقدر بـ 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 403 مليون دولار مع خدمة دين تقدر بـ 16 مليار دولار لسنتي (1990-1992)، وقد وزع هذا القرض على أربعة أقساط متساوية حدد القسط بـ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، ويستمر تحرير الأقساط بناء على تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاتفاق والمتمثلة في الإصلاحات الاقتصادية التي تضمنتها رسالة حسن النية التي صادق عليها الصندوق في 27 أبريل 1991.

وقد سحبت الجزائر ثلاث أقساط: الأول في جوان 1991، الثاني في سبتمبر 1991، الثالث في ديسمبر 1991، والأخير كان من المقرر في مارس 1992، والجدير بالذكر أنه لم يتم سحب القسط الرابع لعدم احترام الحكومة الجزائرية لمحتوى الاتفاقية، فقد كان القرض مشروطا بوضع برنامج تثبيت قصير الأجل لمدة 10 أشهر، ويهدف البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

- التقليل من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والعمل على ترقية النمو الاقتصادي لدي المؤسسات العمومية والخاصة.
 - ترشيد الاستهلاك والادخار بالضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف.
 - تحرير التجارة الخارجية والداخلية مع قابلية تحويل الدينار.
- وقد عملت الحكومة على تجسيدها بوضع مجموعة من الإجراءات نوجزها فيما يلي:
- الحد من النمو الكتلة النقدية (M_2) وتثبيتها عند حدود 41 مليار دج.
 - تقليص قيمة الدينار قصد الحد من الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، على أن لا يتجاوز هذا الفرق 25 %.

- الضغط على النفقات بإعادة تقييم الإيرادات للوصول إلى رصيد موازي في حدود 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي للتنقيب عن البترول واستغلاله.
- جعل سعر الصرف الدولار في حدود 21.5 دينار ليصل إلى 26 دج في نهاية 1991.
- رفع معدل الخصم من 10.5% إلى 11.5% مع رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20% خلال سنتي 1991 و1992 على التوالي وذلك بهدف جعل معدل الفائدة الحقيقي موجب.

وبالموازاة مع ذلك أبرمت الجزائر اتفاق مع البنك الدولي تحصلت بموجبه على قرض بقيمة 350 مليون دولار، خصصت للتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

ولكن مع حلول سنة 1993 سجل رصيد الخزينة عجزا قدر¹ بـ 100 مليار دج، أي بنسبة 7.4% من إجمالي الناتج الداخلي ويعود ذلك إلى المساعدات الممنوحة إلى فئة الشبكة الاجتماعية ابتداء من فيفري سنة 1992، وهذا إضافة إلى انخفاض الإيرادات بسبب انهيار أسعار النفط حيث انخفض سعر البترول الخام من 21.07 دولار للبرميل سنة 1992 إلى 17.65 دولار سنة 1993 مع ارتفاع سعر² الصرف حيث ارتفع سعر الدولار من معدل 21.82 دينار إلى 23.25 دينار لنفس الفترة.

وبالتالي عاشت الجزائر خلال هذه الفترة وضعاً اقتصادياً واجتماعياً جعلها في حاجة إلى تمويلات جديدة والتي وافق عليها صندوق النقد الدولي في شكل برنامج آخر.

ثالثاً: برنامج التثبيت الاقتصادي: (1994/04/01 إلى 1995/03/31)

لجأت الجزائر مرة أخرى لطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي لإعادة التوازنات الاقتصادية من خلال رسالة القصد (رسالة النية) التي تضمنت الإصلاحات التي تنوي الدولة تفعيلها في الواقع بإتباع استراتيجية في ما يلي:

¹ - معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1997-2012)، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015، ص 237.

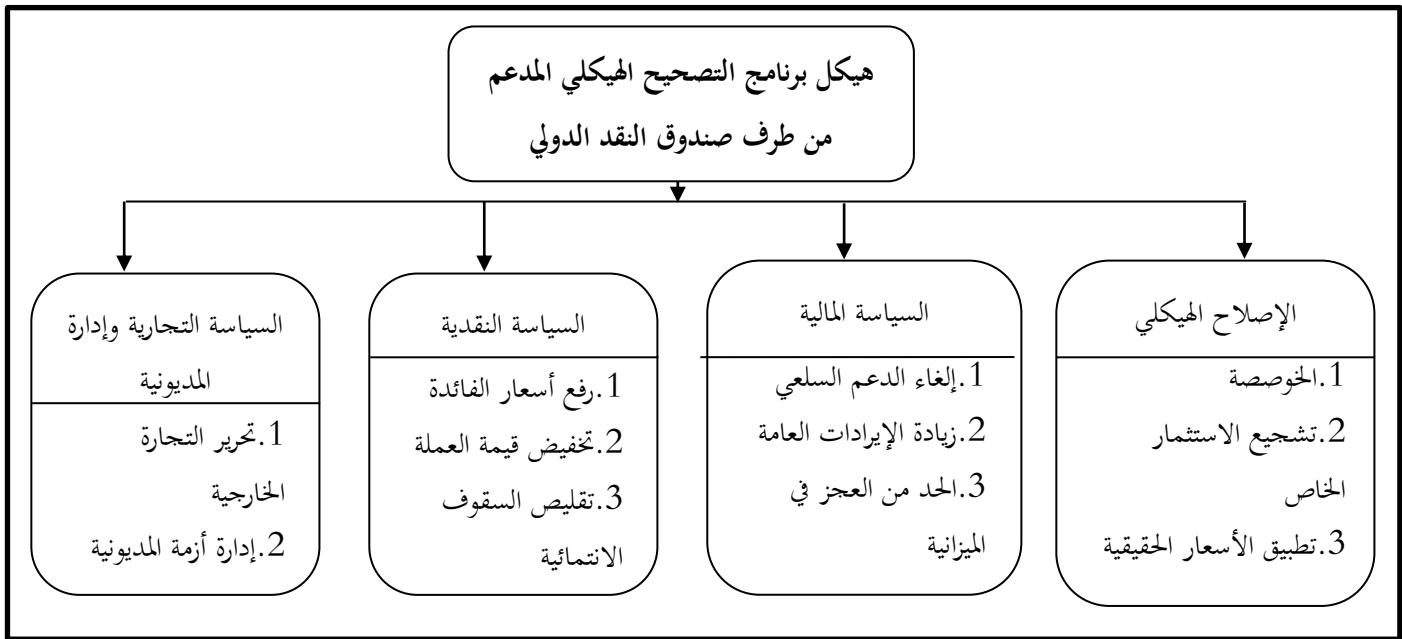
² - معط الله أمال، مرجع سابق، ص 238.

- تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية وذلك برفع معدل النمو للنتائج الداخلي الخام ومنه تخفيض معدل التضخم وذلك عن طريق استخدام إعادة توازن الأسعار ومراجعة تخفيضها ورفع الدعم عنها.
- ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد.
- تحرير التجارة الخارجية.
- توفير السكن من خلال إعطاء الأولوية لقطاع البناء والمحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية. وعليه وافق صندوق النقد الدولي على هذه الاستراتيجية بمنحة مساعدة مالية مقدرة بـ 731.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS)، أي ما يعادل 1037 مليون دولار، وتخصيص 1 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي، مما أدى بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية، حيث تم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994 وحددت مدة التسديد (مدة الاتفاق) بـ 16 سنة في إطار نادي باريس، مما يمكن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 اتفاقية ثنائية، الأولى كانت مع كندا في ديسمبر 1994، والأخيرة كانت مع إيطاليا في فيفري 1995.
- وقد تمثلت نتائج هذا الاتفاق فيما يلي:
- ارتفاع نسبة أسعار السلع المحررة إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك، كما تم رفع أسعار الخدمات بنسبة تراوحت بين 20% إلى 30% في مجال النقل، الهاتف والخدمات البريدية.
- عدم تحقيق النمو المقدر بـ 3% حيث وصل الناتج المحلي الحقيقي إلى نمو سلبي بلغ 4% ويرجع ذلك للظروف الاقتصادية، السياسية والأمنية، وكذلك انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 5% إضافة إلى انخفاض الإنتاج في قطاع المحروقات بسبب بعض المشاكل المتعلقة بالصيانة إلى 2.5%.
- وصول معدل التضخم إلى حدود 29% مقابل 38% متوقعة في البرنامج.
- تخفيض مديونية الدولة اتجاه النظام المصرفي بمبلغ 22 مليار دولار.
- تقليص العجز الكلي في الميزانية العامة بالنسبة للناتج المحلي إلى 4.4% مقابل 5.7% المقدرة في البرنامج الحكومي.

المطلب الثاني: برنامج التصحيح الهيكلي (1995/05/22 إلى 1998/05/21)

يعد برنامج التصحيح الهيكلي تجسيدا للإجراءات المسطرة من أجل¹ إنعاش الاقتصاد الوطني والانتقال إلى اقتصاد السوق وبالتالي فهو مكمل للسابق، بالإضافة إلى تعميق الإصلاحات للمؤسسات الصناعية والبدء بخصخصة جزء من المؤسسات العمومية ومواصلة التحرير الاقتصادي، وفي نفس الوقت العمل على ضمان الحماية الأزمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات وذلك عبر تحسين شبكة الحماية الاجتماعية وتعزيزها بتدابير مختلفة، و يمكن توضيح هيكل برنامج الإصلاح الاقتصادي وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-01): هيكل برامج الإصلاح الاقتصادي



المصدر: بوقوم محمد، معيزي جزيرة، واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1993-2008)، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 52، 2017، ص 41.

الفرع الأول: أهداف برنامج التصحيح الهيكلي

لقد تمحور برنامج التصحيح الهيكلي أساسا على استراتيجية تسعى إلى تحقيق نمو متزايد واستقرار مالي²، خلق مناصب شغل، تدعيم الطبقات الاجتماعية المحرومة، توازن في ميزان المدفوعات.... والتي سنتطرق إلى أهمها في النقاط التالية:

¹ - بوقوم محمد، معيزي جزيرة، مرجع سبق ذكره، ص 45.

² - شواف مريم، الإنفاق وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1990-2012، ماستر أكاديمي جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014-2015، ص 34.

- الانتقال من الاقتصاد الموجه نحو الاقتصاد الحر، وذلك على المدى المتوسط من ثلاث إلى أربع سنوات، وهذا الأخير يهدف إلى تحديث هياكل الاقتصاد لتحضير إطار عمل آليات السوق، تعمل هذه الآليات على تحقيق أهداف أخرى، كزيادة المعروض من الموارد والسلع والخدمات ضمن قناة الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي.
- وضع نظام تسيير اقتصادي يضمن نمو اقتصادي بكثافة يد عاملة تصل إلى 5% من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات وهذا الامتصاص نمو المجتمع النشط المقدر بـ 4%.
- الاستقرار المالي ودعوة مستوى معيشة الفئات المحرومة.
- وضعية متزنة في ميزان المدفوعات وتخفيض العجز في الميزان التجاري من 6.9% سنة 1994-1995 إلى 2.2% سنة 1997-1998.
- الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وفتح المجال للقطاع الخاص.
- تقليص الضغوط التضخمية التي كانت تستجيب لمطلبين أساسيين، الأول يعود إلى أن معدلات مرتفعة للتضخم تؤثر تأثيرا مباشرا على الطبقات المحرومة، كما ترفع درجة الشك في الحوارات الاجتماعية وكذا المستثمرين كنقطة ثانية.
- إعادة بناء القدرة التنافسية للنظام الإنتاجي باستمرار عملية هيكلية المؤسسات العمومية، وفقا للأهداف السابقة اتخذت الحكومة آنذاك قرارات عديدة أهمها:
- 1- خصخصة بعض المؤسسات العمومية بعد تطهيرها ماليا وإنشاء بورصة القيم المنقولة لتدعيم خصخصة المؤسسات العمومية.
- 2- إنشاء شركة تأمين الصادرات بهدف تنويع وترقية الصادرات.
- 3- إنشاء بنوك خاصة برأسمال محلي أو مختلط أو فروع لبنوك أجنبية.

الفرع الثاني: إجراءات التعديل الهيكلي

لقد جاء برنامج التعديل الهيكلي لإجراء مجموعة من التعديلات منها¹ تحرير التجارة الخارجية بالرغم من بقاء الكثير من العوائق مثل ارتفاع رسوم الجمارك على الكثير من الواردات والذي جسدها قانون 88/29 وقد تدعم تنظيم التجارة الخارجية بواسطة قانون المالية التكميلي 1990 الذي رفع القيود على ما يتعلق بدخول العملات الأجنبية وتشجيع تجارة الاستيراد إلى غاية سنة 1992 نتيجة الاختلالات المالية قامت الدولة بتشديد

¹ - عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة وهران2، 2015-2016، ص144.

القيود على الصرف الأجنبي وتقليص حجم الواردات، وتم تعديل هيكل التعريفات الجمركية لكي تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي 1995/1994 إلى أن وصلت إلى غاية 45% في جانفي 1997.

وفي إطار تحرير الأسعار صدر في جانفي 1995 الأمر رقم 95/06 الذي يهدف إلى تحرير أسعار السلع والخدمات وجعلها تعتمد على قواعد المنافسة من خلال رفع الدعم على المنتجات الغذائية والبتروولية، وإصلاح سياسة سعر الصرف حيث قامت السلطات بمجموعة من الإجراءات بهدف تحقيق الاستقرار النقدي لإيقاف عجز الموازنة العمومية ومحاولة تعديل الأسعار خفض الدينار الجزائري بأكثر من 100% إلى 22 دينار مقابل الدولار الواحد.

ويمكن توضيح أسعار صرف الدينار مقابل الدولار في الجدول أدناه:

الجدول رقم (03-01): أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

السنوات	سعر الصرف
1990	12.2
1991	21.4
1992	22.8
1993	24.12
1994	42.89
1995	52.17
1996	56.18
1997	58.41
1998	60.35
1999	69.31
2000	77.19
2001	83.30
2002	75.68
2003	77.39

المصدر: عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة وهران2، 2015-2016، ص 145.

وفي إطار الإصلاح المصرفي فإن قانون النقد والقرض الصادر في 14/04/1990 تحت رقم 10/90 أول قانون اهتم بالأموار النقدية والإصلاح الجذري للسياسة النقدية في الجزائر ومن أولى اهتماماته إعادة الاستقرار المالي الكلي عن طريق:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي.
- تكفل بنك الجزائر بتسيير النقد و القرض وتوضيح مهام البنوك والمؤسسات المالية.
- تشجيع الاستثمارات الخارجية.
- إنشاء مصادر تمويل الأعوان الاقتصاديين عن طريق إنشاء أسواق مالية.
- إنشاء مجلس النقد والقرض برئاسة محافظ الجزائر وهو بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن إعداد سياسات عن إعداد سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسات النقدية.
- تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود لا تتجاوز 20 %.

الجدول رقم (03-02): تطور النفقات الكلية ونسبتها إلى الناتج الداخلي الخام للفترة (1990-1998)

السنوات	النفقات الكلية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات الكلية	النفقات الكلية	النفقات الكلية	النفقات الكلية	النفقات الكلية
	الكلية	التسيير	التجهيز	الكلية	التسيير	التجهيز	الكلية	التسيير
	الكلية	التسيير	التجهيز	الكلية	التسيير	التجهيز	الكلية	التسيير
	الكلية	التسيير	التجهيز	الكلية	التسيير	التجهيز	الكلية	التسيير
1990	142.50	96.90	45.60	25.70	68	32	17.47	8.22
1991	235.30	183.30	52.00	27.3	77.9	22.09	21.26	6.03
1992	308.70	236.10	72.60	28.7	76.48	23.51	21.96	9.57
1993	390.50	288.90	101.6	32.8	73.98	26.01	24.28	8.54
1994	461.90	344.72	117.17	31.1	74.63	25.36	23.17	7.87
1995	589.09	444.43	144.66	29.4	75.44	24.55	22.66	7.21
1996	724.61	550.60	174.01	28.2	75.98	24.55	22.66	7.21
1997	845.20	643.56	211.88	30.4	76.14	23.85	23.14	7.25
1998	875.74	663.86	211.88	30.9	75.80	24.19	23.45	7.48

المصدر: وزارة المالية.

قراءة و تحليل الجدول: يظهر الجدول أعلاه التزايد المستمر في حجم النفقات الكلية على وجهيها فلاحظ الارتفاع المستمر في كل من نفقات التجهيز و نفقات التسيير رغم كل محاولات الدولة خفض وضبط

حجم النفقات العامة حيث نلاحظ أن النفقات الكلية قد بلغت 875.74 مليار دج ما يمثل نسبة 30.9% من الناتج الداخلي الخام تمثل منها نفقات التسيير 663.86 مليار دج ما يمثل نسبة 24.19% من النفقات الكلية ويرجع ذلك إلى صعوبة تحكم الدولة في حجم النفقات العمومية التي تزداد تضخم سنة إلى سنة بسبب تحمل الدولة نفقات في إطار ميزانية الدولة الاجتماعية لصالح الفئات الاجتماعية المحرومة وتحملها أيضا عبء تطهير المؤسسات العمومية مما زاد من تضخم النفقات العمومية للدولة.

الوضعية الاقتصادية بعد 1998

ان النجاح النسبي في ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي، وتحقيق استقرار سياسي وأمني في نهاية التسعينات وبداية الألفية إلى حد ما¹ دفع بنائب رئيس البنك الدولي في نهاية شهر مارس من سنة 2001 الإقرار بأن الاقتصاد الجزائري يحمل مؤشرات إيجابية من بينها ارتفاع الناتج الإجمالي الخام بمعدل 4.5% في السنتين 1998-1999 إلى 6.2% في سنة 2000، فالدراسات تدل على ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية 10.8% في منتصف سنة 2000، وانخفضت إلى 9.4% في نفس الفترة لسنة 2001، إن هذا الارتفاع ناتج عن تحسين الوضعية الاقتصادية في معظم القطاعات الاقتصادية منها ارتفاع أسعار البترول وصادرات الغاز الطبيعي بـ 60 مليار مكعب وقيمة صادرات المحروقات (الغاز والنفط) في سنة 2000 إلى 10.6 مليار دولار، أي ما يمثل 95% من مجموع الإيرادات بالعملة الصعبة، تشكل نسبة الصادرات خارج المحروقات متمثلة في المنتجات الزراعية والفوسفات والمنتجات التحويلية 2.7% في النصف الأول من سنة 2001، ارتفعت قيمة الواردات في هذه الفترة إلى 16% عن نفس الفترة لسنة 2000، حيث تنصدر المعدات الصناعية قائمة الواردات بـ 33% ويليه المواد الغذائية بـ 25.8% من المجموع الكلي للواردات، إن ارتفاع الواردات وانخفاض في الميزان التجاري بـ 24% عن المنتصف الأول لسنة 2000، بالإضافة إلى ارتفاع الاحتياطي من العملات الصعبة من 6 مليار دولار سنة 2000 إلى 12 مليار دولار في نهاية 2001، حيث لم تحققه منذ الثمانينات، ويسهم في تغطية الواردات لمدة أكثر من سنة، انخفضت مديونية الجزائر بـ 10% في سنة 2001 عن سنة 2000، أي من 25 مليار دولار إلى 22.5 مليار دولار، كما أن التضخم انخفض إلى 1% سنة 2001.

¹ - كريالي بغدالي، نظرية عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 8، 2005.

المبحث الثاني: برامج الإنفاق العام في الجزائر من 2001-2009

لقد شهدت الجزائر أزمة اقتصادية سنة 1986 زعزعت الاقتصاد الجزائري وظهرت آثارها في معدلات نمو متدنية صاحبها معدلات بطالة مرتفعة عكست المستوى المعيشي المتدني خلال هذه الفترة وللخروج من دائرة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها فترة الأزمة الاقتصادية والتحقيق من حدتها والنهوض بالاقتصاد الجزائري. تبنت الجزائر برامج تنموية جديدة تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين معدلات النمو الاقتصادي ذلك من خلال تطبيق الحكومة السياسية الإنعاش الاقتصادي التي شملت برامج اتفاقية واسعة جسدتها عن طريق برنامجين تنمويين للفترة 2001-2009.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

(Programme de soutien à la relance économique)

بعد استعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى بفعل تحسن مداخيل المحروقات¹ اتجهت الجزائر إلى تحضير فضاء اقتصادي ملائم وتعزيز قدرات الإنتاج المحلية و إنعاشها وتمكين المؤسسة الجزائرية من أن تكون المصدر الرئيسي للثروة، فنسبة 32% كمتوسط لمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي الخام خلال الفترة 1995-2000 كانت غير كافية لتلبية حاجيات السكان المستعجلة لاسيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاجتماعية وظروف المعيشية: لذا فقد تم وضع برنامج من أجل إطلاق النمو والحفاظ عليه يتضمن تحقيق نمو للناتج الداخلي الحقيقي الخام لا يقل عن 5% سنويا وتوفير مايقارب 850000 منصب شغل خلال الفترة 2001-2004 حيث يتركز برنامج الإنعاش الاقتصادي PSRE على المحاور الآتية:

— إعادة تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يعد أساس إنشاء الثروات .

— تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها .

— سياسية للنفقات العمومية تتيح تحسين القدرة الشرائية.

سطر هذا البرنامج أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية تنطلق الأهداف العملية من إعادة تنشيط الطلب التي

يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق ترقية المستثمرات الفلاحية

¹ - خاطر طارق، عادل زفرير، كريمة حبيب ، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري -

دراسة تحليلية وتقييمية- مداخلة حول تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية، ص03.

ومؤسسات الإنتاج صغيرة والمتوسطة لاسيما المحلية منها ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية خصوصا تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجيات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية. وترمي هذه الأهداف العملية إلى تحقيق ثلاث أهداف نوعية هي: مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل تحقيق التوازن الجهوي وانعاش الاقتصاد الوطني.

خصص لهذا البرنامج مبلغا قدر بحوالي 525 مليار دج والتي خصصت للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية والتنمية البشرية والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (03-03): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب كل باب (2001-2004).

النسبة	المبلغ بملايير دج	القطاعات
40.1	210	أشغال الكبرى وهياكل قاعدية
38.8	204.2	تنمية محلية وبشرية
12.4	65.4	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
80.6	45	دعم الإصلاحات
100	525	المجموع

المصدر: خاطر طارق، عادل زقير، كريمة حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 03.

- التركيز على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية حيث خصص له 201.5 مليار دج، أي أنه استحوذ على ما نسبة 40.1 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج.

- الاهتمام بقطاع التنمية المحلية والبشرية حيث خصص له مبلغ 204.2 مليار دج أي أنه استحوذ عللا نسبته 38.9 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج.

- الاهتمام بقطاع الفلاحة والصيد البحري حيث خصص له مبلغ 65.4 مليار دج أي أنه استحوذ على نسبته 12.4 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج وهي نسبة قليلة، ويعزي ذلك لأن هذا القطاع استفادة من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، والذي يعتبر برنامج مستقل عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وهذا دليل على أن المبلغ المخصص في البرنامج هو عبارة عن دعم إضافي للبرنامج سالف الذكر.

- التركيز على جانب دعم الإصلاحات المؤسساتية حيث خصص له مبلغ 45 مليار دج أي انه استحوذ على نسبته 8.60% من المبلغ الإجمالي للبرنامج وذلك بهدف تمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لدعم وترقية المقدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية العامة والخاصة.

المطلب الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 - 2009)
(Programme complémentaire de soutien à la croissance)

جاء هذا لبرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار¹ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وذلك بعد ارتفاع سعر النفط الجزائري إلى حدود 3805 دولار في سنة 2004، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 1.43 مليار دج في السنة ذاتها، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها اقرب الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد .

الفرع الأول: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC

جاء هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف نوجزها كما يلي:

- 1- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار النصوص تنظيميه من شأنها تتمم القانون الاستثمار ، وتطوير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص والأجنبي.
- 2- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الافتتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو الإصلاح المالي و المصرفي.
- 3- انتهاج سياسية ترقية الشراكة و الخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القرارات الوطنية في مجال خلق الشروات ومناصب الشغل والترقية والتنافسية.
- 4- تعزيز مهمة الضبط و المراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

الفرع الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق بتاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته والتي بلغت بشكله الأصلي 4203 مليار دج (55 مليار دولار)، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية

¹ - طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2012/1970)، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص 65.

من المخطط السابق والمقدرة 1071 مليار دج والصناديق الإضافية المقدرة 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة مليار دج.

وقد اشتمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية كما يبرزه الجدول التالي:

الجدول رقم (03-04): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب كل باب (2005-2009)

النسبة (%)	المبلغ بملايير دج	القطاعات
45.42%	1908.5	أولا - برنامج تحسين ظروف معيشة السكان منها : - السكنات، الجامعة، التربية الوطنية، التكوين المهني، الصحة العمومية، تزويد السكان بالمياه (خارج الأشغال الكبرى)، الثقافة، الرياضة، إيصال الكهرباء والغاز، أعمال تضامن الوطني تطوير الإذاعة والتلفزيون، إنشاء منشآت للعبادة، عملية تهيئة الإقليم، برامج البلدية للتنمية تنمية مناطق الجنوب، تنمية مناطق المضارب العليا.
40.52%	1703.1	ثانيا - برنامج تطوير المنشآت الأساسية منها : -قطاع النقل، الأشغال العمومية، قطاع الماء (السدود والتحويلات)، وقطاع تهيئة الإقليم.
08.02%	337.2	ثالثا - برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها : -الفلاحة والتنمية الريفي، الصناعة والصيد البحري ترقية الاستثمار، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.
04.85%	203.9	رابعا - تطور الخدمة العمومية و تحديثها: -العدالة الداخلية، التجارة، البريد والتكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال، قطاعات الدولة الأخرى.
01.19%	50.0	خامسا - برنامج التكنولوجيا الجديدة للاتصال.
100%	4202.7	المجموع البرنامج الخماسي (2005-2009)

المصدر:

<http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/Prog>

[Bilan/ProgCroissance.pdf](#)

المبحث الثالث: برامج الإنفاق العام بالجزائر من 2010 إلى 2018

تبنّت الجزائر في بداية الاستقلال نهجا اقتصاديا اشتراكيا حيث قامت بسياسات تنموية جد هامة معتمدة على قطاع النفط كمصدر تمويلي أساسي، مهدت هذه السياسات لدخول الجزائر في مرحلة الألفية الثالثة والتي رافقتها صعود ملحوظ في أسعار البترول وانتعاش الخزينة العمومية مما مهد إلى عقد برامج تنموية طموحة على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو (2000-2005).

المطلب الأول: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)
(Programme de consolidation de la croissance économique)
الفرع الأول: التعريف بالبرنامج

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PCCE التي تمت مباشرة سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك وتوصلت الديناميكية هذه ببرنامج فترة 2004-2009 الذي يدعم هذا الأخير بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا والجنوب وبذلك بلغت تكلفة جملة عمليات التنمية المحلية خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دج من بينها بعض المشاريع التي ما تزال قيد الإنجاز.¹

وهو استراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة ويهدف لتحديث الاقتصاد وخلق توازن بخصوص التجهيزات العمومية والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن وهو يدخل في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها بداية سنة 2000، وهو لا يتضمن تحديد المشاريع ومنح الموارد الضرورية لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية بل يشكل أيضا القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية محددين من قبل رئيس الدولة.²

الفرع الثاني: تكلفة برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

إن المبلغ المخصص لهذا البرنامج قدر بـ 21214 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية مقسمة بدورها إلى عدة قطاعات فكان البرنامج الفرعي الأول يخص تحسين الظروف المعيشية للسكان وبلغت نسبة حصته من المبلغ الإجمالي للبرنامج 45.42% وتعلق البرنامج الفرعي الثاني بتطوير الهياكل القاعدية بحصة نسبتها 38.52% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، في حين استحوذ

¹ - بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010.

² - مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص 38.

البرنامج الفرعي الثالث الخاص بدعم التنمية الاقتصادية على مبلغ يمثل نسبة 16.05 % من إجمالي مبلغ البرنامج أما فيما يخص توزيع المبالغ بالتفصيل على القطاعات فيمكننا تلخيصها في مايلي:¹

الجدول رقم (3-5): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014 الوحدة: مليار دج

النسبة %	المبلغ المخصص للبرنامج	البرنامج
45.42	9903	برنامج تحسين ظروف المعيشية
	3700	-السكن
	1898	-التربية، التعليم العالي، التكوين المهني
	619	-الصحة
	1800	-تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية
	1886	-باقي القطاعات
38.52	8400	برنامج تطوير الهياكل القاعدية
	5900	-قطاع الأشغال العمومية والنقل.
	2000	-قطاع المياه.
	500	-قطاع التنمية العمرانية.
16.05	3500	برنامج دعم التنمية الاقتصادية
	1000	-الفلاحة والتنمية الريفية.
	2000	-دعم القطاع الصناعي العمومي.
	500	-دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل.

المصدر: سليمان محمد، بايزيد علي، دراسة تقييمية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجزائر خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 3، أبريل 2015، ص 40/39.

قراءة وتحليل الجدول: يبين الجدول أن القطاعات المستفيدة من البرنامج الخماسي تتمثل في:

-قطاع التنمية المحلية والبشرية: استفاد من برنامج خاص يصل إلى 9903 مليار دج، ما يعادل نسبة 45.42% من إجمالي المبلغ.

¹ - سليمان محمد، بايزيد علي، دراسة تقييمية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجزائر خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 3، أبريل 2015، ص 39.

-قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصص له بـ 8400 مليار دج، بنسبة 38.52% من إجمالي المبلغ.

-قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري والشغل: استفادت من 3500 مليار دج ما يمثل نسبة 16.05% من إجمالي المبلغ.

عموماً يمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرنامج السابق الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل.

الفرع الثالث: أهداف ومضمون برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

أولاً: أهداف الرئيسية لبرنامج التنمية الخماسي 2010-2014

يعتبر أكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال وهو يهدف جزئيين أساسيين¹:

1. استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق

والمياه بمبلغ يعادل 130 مليار دولار.

2. إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ يعادل 156 مليار دولار.

والملاحظ أن برنامج توطيد النمو أو البرنامج الخماسي (2010-2014) يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي

من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني وتنافسيته تحضيرا للاندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي، ويهدف

بشكل أساسي إلى استكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001 وقد أولى هذا البرنامج أولوية قصوى

فيما يتعلق بتعزيز التنمية البشرية من خلال التركيز على الأبعاد الثلاثة للتنمية وهي التعليم، الصحة والعيش

اللائق، حيث تما تخصيص ما يقارب من نصف القيمة الإجمالية من الاستثمارات العمومية لتعزيز التنمية البشرية

كما يوضح الجدول التالي:

¹ - إدريس تومي، تقييم أداء السياسة المالية في ظل برامج التنمية بالجزائر للفترة 2001-2014، دراسة تقييمية، أثر السياسة المالية على المتغيرات الحقيقية الكلية، 2000-2013، أثر البرامج التنموية على الاستثمار الأجنبي وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2000-2012، مذكرة Master أكاديمي، العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود، جامعة مسيلة، الجزائر، 2014-2015، 80/79.

الجدول رقم (03-06): توزيع القطاعات لبرنامج توطيد النمو 2010-2014.

النسبة (%)	حجم الاعتمادات (مليار)	القطاع
49.5%	10.122	التنمية البشرية
31.5%	6.448	تطوير البنية التحتية
8.1%	1.666	تحسين الخدمة العمومية
7.6%	1.566	التنمية الاقتصادية
1.7%	3.60	الحد من البطالة
1.6%	250	البحث العلمي
100%	20.412	المجموع

المصدر: بيان مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010.

ثانيا: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

- التنمية البشرية: (ركيزة أساسية للبرنامج الاقتصادي 2010-2014)¹

1- حسب تولى برنامج الاستمارة العمومية للفترة الممتدة 2010-2014 الذي بادر به رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة متزايدة الأهمية في التنمية البشرية حيث خصص له ميزانية صغيرة ما قارب 386,9 مليار دج لهذا المحور الهام.

يتضمن البرنامج انجاز أزيد من 3000 مدرسة ابتدائية وأكثر من 1000 إكمالية وحوالي 850 ثانوية وكذا أزيد من 2000 وحدة بين داخلية ومطاعم ونصف داخليا ' كما تم تخصيص غلاف مالي قدرة 868 مليار دينار للتعليم العالي من اجل توفير 600000 مقعد بيداغوجي و400000 سرير و44 مطعم جامعي وغلاف مالي لحوالي 178 مليار دينار للتكوين والتعليم المهنيين موجهة لإنجاز 220 معهدا و82 مراكز للتكوين، و58 داخلية.

- وفي قطاع الصحة فقد تم رصد مبلغ 619 مليار لإنجاز 172 مدرسة للتكوين الشبه طبي.
- بالنسبة لقطاع السكن فقد تم تخصيص أزيد 3700 مليار دج منها (500000 سكن إيجاري) و(50000 سكن ترقوي) و300000 لامتصاص السكن الهش و70000 سكن ريفي.
- بالنسبة لقطاع المياه تخصيص أكثر من 200 مليار دج قصد انجاز 35 سدا و25 عملية تحويل المياه و34 محطة للتضخيف وأزيد من 3000 عملية تزويد بالماء الشروب.

¹ - بيان اجتماع الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010.

- تزويد وربط حوالي مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و 220000 بيتا ريفيا بشبكة الكهرباء.
- انجاز أزيد من 1130 مليار دج من أجل انجاز 80 ملعب و 750 مركب، و 160 قاعة متعددة الرياضات، و 400 مسبح و 3500 فضاء للعب.
- إعداد مجموعة من البرامج الهامة لفائدة قطاعات المجاهدين، والشؤون الدنية، والثقافة والاتصال.
- 2- تخصيص الخدمة العمومية وتطوير المنشأة القاعدية.
- حيث خصص له من اجمالي قيمة البرنامج الخماسي 40 وتضمنت :
- رصيد أكثر من 3100 مليار دج لصالح قطاع الأشغال العمومية لتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ .
- تخصيص أكثر من 2800 مليار لقطاع النقل وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات، وتحسين النقل الحضري الذي سيرف تجهيز 14 مدينة لخطوط الترامواي.
- تخصيص ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة.
- تخصيص حوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة في إطار تحسين الخدمة العمومية، حيث ستوجه 379 مليار خاصة لإنشاء 110 مجلس قضاء ومحاكم ومدارس تكوينية وأزيد من 120 مؤسسة عقابية.
- كما مكن البرنامج الخامس من انجاز طريق سريع بطول اجمالي يزيد عن 720 كلم.
- 3- برنامج دعم تنمية الاقتصاد الوطني.
- حيث خصص له 1500 مليار دج تضمنت ما يلي:
- تخصيص أكثر من 1000 مليار دج لمواصلة برامج ومشاريع دعم التنمية الفلاحية.
- 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم قروض بنكية.
- دعم التنمية الصناعية التي ستعقب مشاريعها أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية.
- برامج دعم للبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال.
- خصصت الدولة غلafa ماليا بقيمة 250 مليار دج لتنمية البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال واستكمال مكتسبات المخططات السابقة.
- ولبلوغ بحث علمي مفيد للاقتصاد والمجتمع تم إطلاق 34 برنامجا وطنيا للبحث العلمي في مختلف قطاعات النشاط ابتداء من فيفري الى غاية نهاية 2010.

المطلب الثاني: المخطط الخماسي 2015-2019 والنموذج الاقتصادي الجديد

الفرع الأول: المخطط الخماسي 2015-2019

جاء المخطط الخماسي (2015-2019) كتكملة للبرامج السابقة ونظر للمؤشرات الإيجابية المحققة في

إطار البرامج التنموية، قررت الحكومة مواصلة سلسلة البرامج التنموية من أجل دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية، وفي هذا السياق تم إقرار قانون المالية لسنة 2015 والذي يتضمن ميزانية تجهيزية بمبلغ 4079.7 أي ما

يعادل نسبة نمو قدرها 48.7% مقارنة بنسبة 2014 ونسبة نمو اقتصادية قدرها 4.25% خارج قطاع

المحروقات ونسبة تضخم قدرها 3%، والجدول الموالي يوضح محتوى هذا المخطط بشكل دقيق

الجدول رقم (03-07): توزيع النفقات لسنة 2015 حسب القطاعات (الوحدة: ألف دج).

القطاعات	رخص البناء	اعتمادات الدفع
الصناعة	5.195.000	5.541.000
الزراعة	209.437.700	315.957.500
دعم الخدمات المنتجة	32.657.500	49.802.200
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1.854.278.110	1.078.715.730
التربية والتكوين	227.829.040	250.809.500
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.366.500	207.589.800
دعم الحصول على السكن	234.307.880	293.678.000
مواضيع مختلفة	800.000.000	500.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمارات	3.615.071.730	2.802.093.730
دعم النشاط الاقتصادي (مخصصا لحسابات للتخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	—	741.891.200
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	100.000.000	70.000.000
احتياطي النفقات غير المتوقعة	364.600.000	271.800.000
مجموع ميزانية التجهيز	4.079.671.730	3.885.784.930

المصدر: القانون رقم 19.10 المؤرخ في ربيع الأول 1436هـ، 2014/12/31، المتضمن قانون المالية 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، ص48.

ثانيا: أهداف المخطط الخماسي 2015-2019

حددت أهداف المخطط الخماسي 2015-2019 كالتالي:

- 1- برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار.
- 2- منح الأولوية لتحسين ظروف معيشية السكان في قطاعات السكن والتربية، التكوين والصحة العمومية وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز....الخ.
- 3- نمو قوي للناتج الداخلي الخام.
- 4- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات .
- 5- استحداث مناصب شغل.

الفرع الثاني: النموذج الاقتصادي الجديد

أولاً: تعريفه و أهدافه

- 1- تعريفه: شرع فيه سنة 2016، ويرتكز على المقارنة المجددة لسياسة الموازنة على أساس مسار متعدد السنوات يمتد من 2016 إلى 2019 وعلى آفاق تصبو إلى تحقيق تنويع وتحويل الاقتصادي الجزائري في غضون آفاق 2030 .

ويستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرة القادمة و ذلك من خلال ثلاث مراحل نمو:

- مرحلة الإقلاع (2016-2019): وهي مرحلة تسمح برفع جميع المؤشرات القطاعية إلى المستويات المستهدفة.
- مرحلة التحول (2020-2025): وتسمح هذه المرحلة بإنجاز قدرات استدراك الاقتصاد.
- مرحلة الاستقرار (2025-2030): وهي المرحلة التي يتمكن فيها الاقتصاد الوطني من استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح استقراره.

2- أهدافه :

- أهداف محددة إلى غاية سنة 2019: تتمثل حسب الوثيقة فيما يلي :
- تحسين أو تطوير إيرادات الجباية العادية لتتمكن من تغطية الجزء الأكبر من نفقات التسيير.
- تقليص محسوس لعجز الخزينة إلى غاية نفس الفترة.
- تجنيد موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي.

- أهداف يتعين بلوغها في الفترة بين 2020-2030 .

تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 65 % سنويا خلال الفترة 2020.2030 بالإضافة إلى مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بواقع 2.3 مرات خلال الفترة (حوالي 11500 دولار في عام 2030 على أساس الدخل الحالي)، ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة (من 53% في العام 2015 إلى 10 % من الناتج الداخلي الخام عام 2030).

وهدف النموذج أيضا إلى تحديث القطاع الزراعي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الغذائي وتنويع الصادرات إلى جانب تحويل طاقتي يسمح أساسا بخفض بمعدل النصف معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة (6% في العام 2015 إلى 3% في العام 2030) فضلا عن تنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

المبحث الرابع: تحليل و تقييم النفقات العامة في الجزائر

تطورت النفقات العامة في الجزائر بتطور الإصلاحات والسياسات المتبعة في الجزائر حيث قسمها المشرع الجزائري استناد إلى القانون رقم 17.84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 إلى نفقات التسيير و نفقات التجهيز، وتعتبر ميزانيتها إحدى أدوات السياسات المالية التي تقوم السلطة المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها خلال فترة زمنية معينة.

المطلب الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر

الفرع الأول: تقسيمات النفقات العامة في الجزائر

قسم المشرع الجزائري النفقات العامة إلى صنفين تمثلا في:

1: نفقات التسيير

تمثل مجموع المبالغ الموجهة لكل الدوائر الوزارية طبقا لقانون المالية لسنة المعينة والمكونة من النفقات الضرورية لتسيير أجهزة الدولة الإدارية وتشمل رواتب وأجور الموظفين و نفقات صيانة البيانات الحكومية التي لا يترتب عنها إنتاج سلع حقيقية أو قيمة مضافة، وتسعى الدولة من خلالها إلى توفير كل ما تحتاجه المرافق العامة والإدارات العمومية وتسمى أيضا بالنفقات الاستهلاكية.¹

وتقسم نفقات التسيير إلى أربعة أقسام وهي:²

أولاً: أعباء الدين العام والنفقات المحسومة من الإيرادات

وهي النفقات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العام والأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات وتشمل خمسة أجزاء: دين قابل للاستهلاك، الدين الداخلي (فوائد السندات الخزينة)، الدين الخارجي، ضمانات (من أجل القروض والتسيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية). نفقات محسومة من الإيرادات العامة (تعويضات على منتجات مختلفة).

ثانياً: تخصيصات السلطة العامة

تمثل النفقات الموجهة للمؤسسات العمومية السياسية وغيرها مثل مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني.

¹ - محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات العامة، الجزائر، 2008، ص 66.

² - عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة وهران 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، 2015، 2016، ص 39.

ثالثا: النفقات الخاصة

وتمثل جميع النفقات الموجهة لمصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات وتضم ما يلي:

1-المستخدمين: مرتبات العمال، المنح، المعاشات، النفقات الاجتماعية.

2-معدات تسيير المصالح.

3-أشغال الصيانة.

4-إعانات التسيير.

5-نفقات مختلفة.

رابعا: التدخلات العمومية

وتمثل نفقات التحويل والتي تختلف أنواعها حسب الأهداف المختلفة كالنشاط الثقافي والاجتماعي وعمليات التضامن تضم: التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية)، النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية)، النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية)، النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية)، اسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية)، النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن)، اسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...).

2: نفقات التجهيز¹

تعرف النفقات التجهيز على حسب الهدف من النفقة فإذا كان هدفها زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال اقتناء التجهيزات المختلفة أو بهدف تكوين رأس مال فيمكن اعتبارها نفقات التجهيز، ويتم توزيع هذه النفقات حسب المخطط الإنمائي السنوي للدولة وتعتبر ميزانية التجهيز أو الاستثمار هي الميزانية التي تنتج الاعتمادات المالية في قانون المالية السنوي وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيز القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة وتقسّم نفقات التجهيز بحسب العناوين والقطاعات الفرعية والفصول والمواد:

أولا: العناوين إلى استثمارات تنفذ من قبل الدولة وهي النفقات التي تستند لأملك الدولة أو الجماعات العمومية، والاستثمارات الممنوحة من قبل الدولة وتمثل في النفقات الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي مثل حسابات

¹ - سومية وسمر، تحليل وقياس ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1980.2016)، مذكرة ماستر أكاديمي، العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017.2018، ص 31/30.

التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد والنفقات الأخرى برأس مال وهي خاصة بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك احتياطي النفقات الغير متوقعة.

ثانيا: القطاعات تقسم على 10 قطاعات وهي: المحروقات، الصناعات التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة التريبة والتكوين، المنشآت الأساسية والاجتماعية والثقافية، المباني، وسائل التجهيز إضافة إلى المخططات البلدية للتنمية.

ثالثا: الفصول والمواد تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول و مواد بحيث تكون أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل برامج الاستثمار.

الفرع الثاني: التطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائر (1990-2018).

جدول رقم (08.03): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 (الوحدة: مليار دج).

السنة	النفقات العامة	السنة	النفقات العامة
1990	136.5	2005	2052
1991	212.1	2006	2453
1992	420.131	2007	3092.7
1993	476.627	2008	4322.7
1994	566.329	2009	5191.4
1995	759.617	2010	5855
1996	724.609	2011	6618.4
1997	845.196	2012	7428.7
1998	875.739	2013	6635.62
1999	901.682	2014	7153.04
2000	1178.122	2015	7656.3
2001	1321.028	2016	7984.1
2002	1550.646	2017	6883.2
2003	1752.691	2018	6800
2004	1775.30		

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على عدة مصادر (الديوان الوطني للإحصائيات حوصلة 1962-2011، الجريدة الرسمية).

قراءة وتحليل الجدول: يظهر حجم النفقات العامة في الجزائر لسنة 1990 متواضع ويقدر بـ 136.5 مليار دج لكنها ارتفعت في السنة الموالية إلى 212.1، بعد هذه السنة واصلت النفقات العامة مسارها التصاعدي لتبلغ

سنة 1995 ما قيمته 759.617 مليار دج، ومع بداية الألفية الثالثة بلغت النفقات العامة 1178.122 مليار دج، وهذا راجع إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار البترول في الأسواق الدولية حيث ارتفع من 17.5 دولار أمريكي سنة 1995 إلى 275 سنة 2000 وبالتالي ارتفاع عوائد الجباية البترولية يعتبر عائدا مهم للإيرادات العامة للدولة، لكن ومع شروع الجزائر في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ومع أن كل المؤشرات آنذاك توحى باستمرار تزايد سعر النفط الجزائري على الأقل في المتوسط، إضافة إلى أن احتياطي الصرف المسجل سنة 2000 والذي بلغ 11.9 مليار دولار هذا الانفراج المالي سمح للجزائر بمواصلة سياستها الإنفاقية التوسعية حيث بلغ حجم النفقات العامة سنة 2004 حوالي 1775.3 مليار دج.

أما عن الفترة 2005-2009 وهي فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي المسطر من قبل الحكومة الجزائرية والذي استعاد هو الآخر من تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، حيث بلغ سعر النفط الجزائري في الأسواق الدولية 38.4 دولار أمريكي للبرميل سنة 2004، أما عن احتياطي الصرف فقد قارب 49.1 مليار دولار مع نهاية 2004 كل هذا التحسن ساعد الحكومة الجزائرية في التوسع في نفقاتها العامة بحيث سجلت سنة 2005 ما قيمته 2052 مليار دج لتصل سنة 2009 إلى 5131.4 مليار دج، بعد هذه الفترة جاءت فترة تنفيذ البرنامج الخماسي 2010-2014 في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع المسطرة من قبل الدولة الجزائرية، حيث يعد أصحح برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بغلاف مالي قدر بحوالي 286 مليار دولار أمريكي وكتقييم للنفقات العامة خلال تنفيذ هذا البرنامج نلاحظ أن النفقات العامة سجلت قفزة نوعية فمن 5855 مليار دج سنة 2010 إلى 7153.04 سنة 2014 بنسبة زيادة بلغت 18.14%، وهذا راجع لسياسة التوسعية المنتهجة من قبل الدولة في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي (2015-2019) زاد حجم النفقات العامة حيث بلغ إجمالي الإنفاق العام 7656.3 مليار دج وهذا رغم بوادر الأزمة التي بدأت تظهر سنة 2014 من خلال تهاوي أسعار المحروقات، وهذا راجع لرغبة الحكومة في تلبية الطلب الداخلي وفي تمويل المشاريع الكبرى والتي قدر حجمها بـ 26 مليار دج سنة 2015.

الفرع الثالث: تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

شهدت الجزائر خلال الفترة 1990-2018 تطورا هاما للنفقات العامة اذ تغيرت بتغير البرامج المسطرة من

قبل الدولة و ذلك وفق الشكل الموالي:

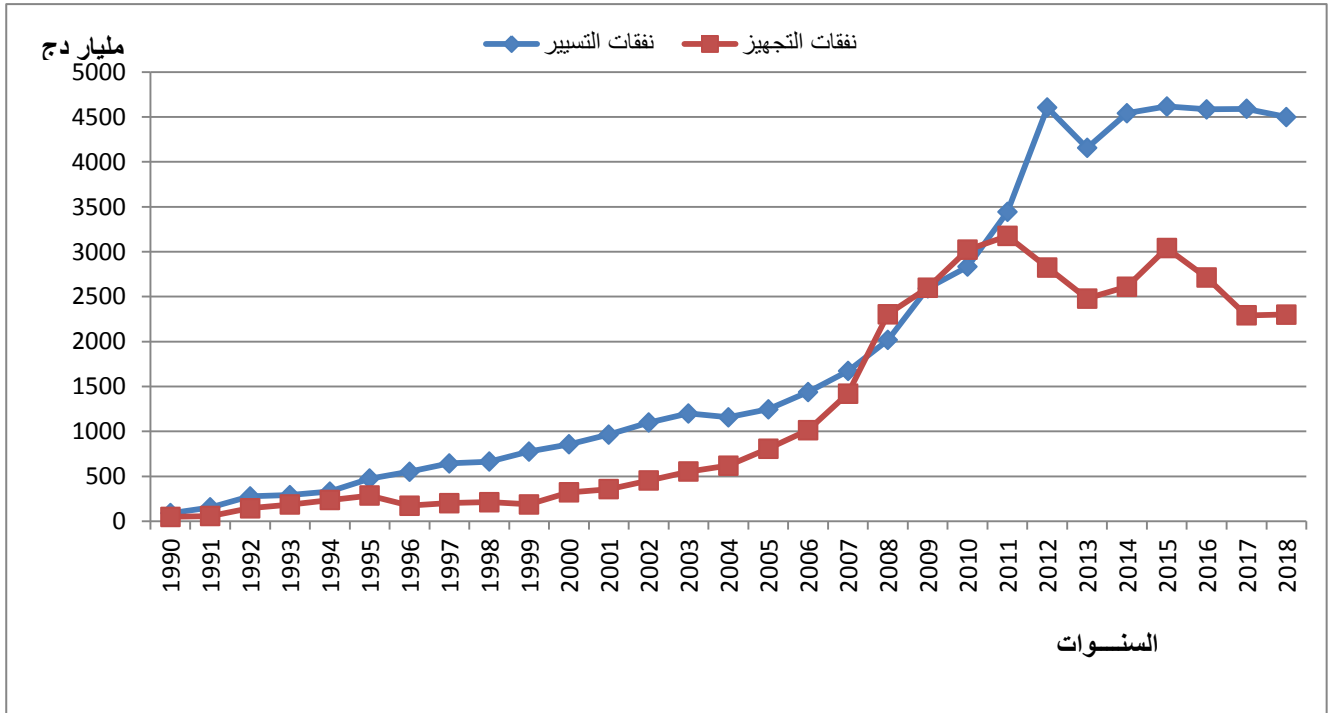
جدول رقم (03-09): تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، (الوحدة: مليار دج).

السنة	نفقات التسيير	نسبتها إلى النفقات العامة	نفقات التجهيز	نسبتها إلى النفقات العامة
1990	88.8	65.0549451	47.7	34.9450549
1991	153.8	72.5129656	58.3	27.4870344
1992	276.131	65.7249763	144	34.2750237
1993	291.47	61.1415216	185.21	38.8584784
1994	330.43	58.3459438	235.899	41.6540562
1995	473.694	62.3595838	285.923	37.6404162
1996	550.59	75.9844275	174.019	24.0155725
1997	643.555	76.1425935	201.641	23.8573065
1998	663.855	75.80512	211.884	24.19488
1999	774.695	80.5562546	186.987	19.4437454
2000	856.193	72.674392	321.929	27.325608
2001	963.633	72.9456908	357.395	27.0543092
2002	1097.716	70.790.8833	452.93	29.2091167
2003	1199.042	68.4114881	553.649	31.5885116
2004	1156.635	65.1515237	618.665	34.8484763
2005	1245.1	60.6773879	806.9	39.3226121
2006	1437.9	58.6180188	1015.1	41.389812
2007	1672.6	54.0821936	1420.1	45.9178064
2008	2018	46.6816258	2304.9	53.3183742
2009	2593.7	49.9614747	2597.7	50.0385253
2010	2833	48.3859949	3022	51.6140051
2011	3443.3	52.0261695	3175.1	47.9738305
2012	4603.8	61.9731582	2824.9	38.0268418
2013	4156.36	62.6371010	2479.26	37.3628990
2014	4542.04	63.4980372	2611	36.5019628
2015	4617	60.3032797	3039.3	39.6967203
2016	4585.6	62.8379582	2711.9	37.1620417
2017	4591	66.6986285	2292.2	33.3013714
2018	4500	66.1764705	2300	33.8235294

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على مجموعة من المصادر (مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، جوان 2017، الديوان الوطني للإحصائيات، تقارير بنك الجزائر).

و لتوضيح و تحليل معطيات الجدول نستعين بالشكل الموالي:

الشكل (02-03): تطور نفقات الميزانية في الجزائر للفترة 1990-2018



المصدر: من اعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول السابق

1- تحليل تطور نفقات التجهيز: تشكل نفقات التجهيز أهمية بالغة وبالأخص في ظروف الدول النامية التي

تفتقد إلى الهياكل الأساسية والبنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية التي تعتبر من المقومات الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية جادة، وهو ما يكسب خطط التنمية الاقتصادية الأهمية المطلوبة خاصة في التوسع في الطاقة الإنتاجية للبلاد.

لتحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 نقسمها إلى المراحل التالية:¹

المرحلة الأولى (1990-2000): بداية بلغت النفقات التجهيز سنة 1990 حوالي 47.7 مليار دينار ما

يمثل 34.95% من اجمالي النفقات، ففي هذه المرحلة وفي محاولة من الحكومة الجزائرية آنذاك تنشيط النمو

الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الذي يتطلب توفير تجهيزات البنية التحتية مع إعطاء الأولوية لإتمام البرامج الجارية،

تضاعفت نفقات التجهيز وبلغت سنة 1995 ما قيمته 285429 مليار دج.

¹ - بربر نور الدين، أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي، دراسة قياسية كحالة الجزائر للفترة (1990-2015)، مجلة الدراسات المالية

والحسابية والإدارية، العدد السابع، جوان 2017

أما خلال الفترة 1996-2000 عرفت نفقات التجهيز تذبذبا فسجلت 174.013 مليار دج سنة 1996 وهذا نتيجة التدابير السياسية التي اتخذت لتخفيض الإنفاق وترشيده غير أنها عادت سنتي 1997 و1998 للارتفاع وذلك نتيجة تشجيع الاستثمار وبالأخص القطاعات الحساسة، أما عن سنة 1999 سجلت نفقات التجهيز انخفاضا مقارنة بسنتي 1997 و1998 ويرجع ذلك إلى الإجراءات الحذرة التي اتخذت نتيجة التقلبات التي شهدتها سوق النفط الدولية خلال سنة 1998 والثلاثي الأول من سنة 1999.

المرحلة الثانية (2001-2004): نلاحظ أن نفقات التجهيز بدأت في الارتفاع مرة أخرى حيث بلغت سنة 2001 حوالي 357.395 مليار دج بنسبة 27.05% من إجمالي النفقات العامة ثم انتقلت إلى 618.665 مليار دج مع نهاية 2004، ويرجع هذا النمو المتسارع في نفقات التجهيز خلال هذه الفترة إلى تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدة والمشاريع الأخرى التي تمت مباشرتها في إطار برنامج الانتعاش الاقتصادي.

المرحلة الثالثة (2005-2015): هي الأخرى شهدت ارتفاع في المبالغ المخصصة لنفقات التجهيز وهي الفترة التي طبقت فيها أضخم المخططات التنموية في تاريخ الجزائر فسجلت نفقات التجهيز سنة 2005 ما قيمته 866.5 مليار دج لتصل إلى مستوى قياسي خلال سنة 2009 نهاية الخماسي الثاني وقدرت بحوالي 2597.7 مليار دج ومع نهاية سنة 2015 سجلت نفقات التجهيز 3039.3 مليار دج حتى وإن انخفضت مقارنة بسنة 2011 والتي سجلت فيها نفقات التجهيز 3175.1 مليار دج على التوالي.

على العموم هذه الأرقام المسجلة بالنسبة لنفقات التجهيز خلال هاته الفترة متوقعة ومفهومة لدى الاقتصاديين بالنظر إلى المبالغ الضخمة المخصصة لتمويل كل من البرنامج التكميلي لدعم النمو و البرنامج الخماسي (2010-2014)، والشروع في تنفيذ المخطط الخماسي (2015-2019).

المرحلة الرابعة (2016-2018): عرفت النفقات العامة في هذه الفترة انخفاض بسيط فقد تراوحت بين 2711.9، 2292.2، 2300 للسنوات 2016، 2017، 2018 على التوالي و ذلك لسعي الحكومة لترشيد نفقات التجهيز و ذلك لسبب انخفاض الجباية البترولية بحوالي 47% في متوسط سعر البترول سنة 2015 و 15.2% سنة 2016 وكذلك ضعف الضريبة العادية مما استدعى ضرورة ترشيد النفقات، بالرغم من الارتفاع الطفيف الذي مس أسعار البترول سنة 2017 حيث بلغ 54 دولار مقارنة بـ 45 دولار لسنة 2016، و عند دراستنا النفقات التجهيز لهذه الفترة نلاحظ أن نسبتها إلى إجمالي النفقات أقل من نفقات التسيير إذ تعكس ضعف الاستثمار في المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية.

2- تحليل تطور نفقات التسيير: خلال بداية فترة الدراسة 1990 كان الاقتصاد الوطني متخلف من جراء تسديد المديونية التي كانت تستحوذ على حوالي 67% من مداخيل الخارجية وكانت الموارد المتبقية تتوزع على واردات غير قابلة للتقليص كالأدوية مثلا لتحليل تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 نقسمها إلى المراحل التالية:¹

المرحلة الأولى (1990-2000)

عند تفحصنا لنفقات التسيير خلال هذه الفترة نلاحظ أن هذه النفقات عرفت تفاقما حادا وكان لها الدور الرئيسي في زيارة النفقات العامة، فبعد أن سجلت 88.8 مليار دج سنة 1990 ارتفعت لتصل إلى 774.695 مليار دج سنة 1990 بنسبة 80.55% من إجمالي النفقات العامة ويعود هذا الارتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات لسيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوطة بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية والتعليم والصحة.... إلخ.

المرحلة الثانية (2001-2004)

خلال هذه الفترة بقيت نفقات التسيير ذات الدور الرئيسي في زياد الإنفاق العام ولكن عند مستوى أقل من المستوى السائد خلال الفترة السابقة، حيث انخفضت نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة من 80.55% إلى 65.15% سنة 2004.

وإذا ما قارنا بين نفقات التجهيز ونفقات التسيير خلال هذه الفترة نلاحظ أن نفقات التسيير من ناحية الحجم ما زالت مرتفعة، وقد نتج هذا النمو أساسيا في نفقات التسيير عن الأسباب التالية:

1- التسيير العشوائي في نفقات التسيير، تضخم أجور وموظفي الدولة.

2- النفقات الاجتماعية لا تصل إلى مستحقها.

3- ارتفاع الإعانات المقدمة للهيئات.

المرحلة الثالثة (2005-2015)

كما أشرنا سابقا هي الفترة التي شملت البرنامج التكميلي لدعم النمو البرنامج الخماسي (2010-2014) بالإضافة إلى الشروع في تطبيق الخماسي (2015-2019) في سنة الأولى سارت نفقات التسيير على نحو متصاعد فبعد أن سجلت 1245.1 مليار دج سنة 2005 ارتفعت لتصل إلى 1672.6 سنة 2007، أما عن الفترة 2008-2012 فما يمكن ملاحظته هو المبالغ الكبيرة لنفقات التسيير حيث نجد أن نسبة هذه

¹ - بربار نورالدين، مرجع سابق، ص 577/578.

الأخيرة بلغت ما يقارب 46.68% من اجمالي النفقات ووصلت نسبتها إلى 52.02% سنة 2011 وسجلت ما يقارب 62% من اجمالي النفقات سنة 2012، أما في سنة 2015 فسجلت ما نسبته 60.30% من اجمالي النفقات وهي كلها مبالغ جد معتبرة تدل على المبالغ الكبيرة المرصودة لمثل هذا النوع من النفقات، والأمر الذي ساهم في ارتفاعها يرجع إلى الزيادات الكبيرة المرصودة لأجور الموظفين وكبر حجم المرافق العامة الأمر الذي يتطلب مبالغ مالية إضافية قصد تسييرها.

المرحلة الرابعة (2016-2018)

عرفت النفقات في هذه الفترة شبه استقرار في النفقات إذ تراوحت قيمتها بين 4585.6 مليار دج سنة 2016 و 4591.09 مليار دج سنة 2017 و 4500 مليار دج سنة 2018 ويرجع هذا الاستقرار إلى عدة اعتبارات اجتماعية واقتصادية وسياسية، ومقارنة مع نفقات التجهيز نجد أن نفقات التسيير في نمو متزايد من حيث حجمها رغم إتباع الحكومة الجزائرية بمبدأ الصرامة في سياستها الإنفاقية ويعود الارتفاع لهذا النوع من النفقات لسيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوط بها كالتسيير المنتظم للإدارة، القومية المركزية منها والمحلية، التعليم والصحة، الزيادة المستمرة في عدة السكان، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على مناصب الشغل وهو ما يدفع الدولة للبحث عن الحلول، لذلك يتم رفع المخصصات من الرواتب والأجور.

المطلب الثاني: التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الاتفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

شهدت الجزائر توسعا في الاتفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري خلال الفترة 1990-2018 وذلك بتطبيق سياسة ميزانية توسعية، من أجل تحفيز جانب الطلب الكلي. وذلك بإقرار برامج إنفاق ضخمة طوال هاته الفترة للنهوض بالاقتصاد الوطني، إلا أنه وبعد سنة 2014 نتيجة انهيار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية أصبحت قضية ترشيد الاتفاق العام وجعله أكثر فعالية ونجاعة مطالبا أكثر إلحاحا تسعي الحكومة للوصول إليه.

الفرع الأول: دوافع ترشيد النفقات العامة بالجزائر.

يتسم الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد أحادي الموارد أي أن أغلب موارد الموازنة العامة تأتي من إنتاج وتصدير النفط، وبدرجة أقل من مصادر وتمويله كالضرائب والرسوم، وعليه فالموارد المالية تعتبر هشة بسبب تقلبات أسعار النفط، بالإضافة إلى العجز المستمر في الموازنة العامة بين التزايد المستمر في النفقات العامة بنسبة تفوق نمو

الإيرادات العامة، وكذا الفجوة الموجودة بين النفقات الحقيقية وتوقعات الموازنة العامة، كل هذه الأمور دفعه إلى التوجه نحو ترشيد الإنفاق العام لمعالجة الاختلال في التوازنات الاقتصادية والمالية.¹

الفرع الثاني: الأساليب الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام في الجزائر.

تبنت الجزائر أساليب جديدة وحديثة لتسيير النفقات العامة في إطار مشروع كبير (MSB)، تحت اسم "تحديث نظم الميزانية" *Projet de Modernisation des systèmes Budgétaires*، للالتحاق بموجة الإصلاح الميزاني والتخلص من العيوب والنقائص التي تشوب نظامها الميزاني الحالي، حيث يتمثل تحديث نظام الميزانية (MSB) أساسا في الانتقال من التسيير القائم وفق الوسائل إلى التسيير القائم وفق النتائج في تسيير النفقات العامة.

أولا: انطلاق مشروع تحديث نظم الميزانية (MSB).

انطلق الحديث من تحديث نظام الميزانية العامة في الجزائر من الناحية القانونية ابتداء من 17 جويلية 2001، ذلك بعد الاتفاقية التي مع البنك الدولي تحت حساب ح/7047 الموقعة في 18 أبريل 2001، والمتعلقة بتمويل برنامج الإصلاح الميزاني، ولكن تنفيذ الاتفاقية عرف تأخرا دام 3 سنوات، في هذا الإطار قام البنك الدولي بإصدار تقارير تخص تمويله للمشروع وتبين مكوناته بالإضافة إلى التكلفة الإجمالية للمشروع. وفي أكتوبر 2004 تم توقيع عقدين: "إطار الميزانية المتعددة السنوات" بمبلغ 1.586.000 أورو، و "تحسين تقديم الميزانية" بمبلغ 435.000 أورو، ليتم في أبريل 2005 توقيع لتجديد دورة النفقة العمومية بمبلغ قدره 2.2 مليون أورو، كما تعاقدت الجزائر مع مؤسسة CRC SOGEMA في مشروعين.²

1. المشروع الأول: تم عقده للفترة الممتدة خلال 2004-2007، تحت اسم تحديث نظام الميزانية بتمويل

من البنك الدولي، حيث أسست الجزائر مجموعة من الإصلاحات الرامية إلى تحويل بيئتها المؤسساتية.

2. المشروع الثاني: تم عقده للفترة الممتدة ما بين 2008-2012، بهدف تحسين إدارة الإنفاق العام

وتحسين تقديم الخدمات للشعب، حيث يواصل مسار المشروع الأول ويوجه أساسا ل:

- الدعم المؤسسي وتدريب الأعوان المكلفين بتنفيذ الميزانية في مجال الميزانية القائمة على أساس النتائج.

¹ - حنيش أحمد، دور الرقابة على الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العمومي، دراسة حالة الجزائر (200-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2015-2016، ص266.

² - تعتبر واحدة من أكبر المؤسسات الكندية تأسست سنة 1984، تقدم خدمات الاستشارة في مجال التسيير وفي إدارة وتنفيذ مشاريع كبيرة في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

³ - قميبي عفاف، حفاي عبد القادر، التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)، مجلة حقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي-35 (01)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، بدون سنة، ص383.

- العمل على تطبيق النظام الجديد وتأهيل القدرات لتحضير سنة 2012 على أساس البرامج.

ثانيا: هيكله مشروع تحديث نظم الميزانية (MSB): ينقسم هذا المشروع إلى قسمين:

1. القسم الأول: خاص بإعادة المسار الذي يؤطر النفقة العامة، من خلال وضع ميزانية متعددة السنوات

إلى دمج نفقات التسيير والاستثمار، وإبقاء المبدأ القانوني السنوي للميزانية، وإدخال مفهوم الميزانية

السنوية بالبرامج، الذي يركز على النتائج، وكذا هيكله وتحديد تقسيمات جديدة للنفقات حسب

الطبيعة والوظيفة، ما يسمح بتقديم شفاف وواضح للميزانية، ويكشف عن تفاصيل بعض معلومات

الميزانية، والتي كانت غامضة نوعا ما في النظام السابق لهذا المشروع، مع تدعيم وظيفة الاستشارة

الاقتصادية وقدرة المراقبة من طرف المؤسسات المكلفة بتنفيذ النفقات.

2. القسم الثاني: خاص بإنشاء نظام معلوماتي متعلق بالنفقات العمومية، يسمح بتطوير قواعد تقديم

جديدة (وثائق وبرامج آلية)، وتسعى إلى تحفيز ذو انفتاح أوسع وإعلام أحسن حول اختيارات الدولة.

فيما يخص التسيير الجديد للميزانية (التسيير وفق البرامج)، يستوجب أن تحدد كل وزارة مسبقا مهمتها

والهدف من هذه المهمة، ثم تقسمها بالتدرج إلى برامج، و يساعد هذا التقسيم على تحقيق الأهداف المرجوة من

المهمة، على هذا الأساس تكون كل وزارة مطالبة بتحديد العناصر التالية: المهمة، وضع مدونة حسب الأنشطة

المدروجة في الحافظة واللازمة لتحقيق أهدافها، خلق برنامج إدارة عامة، اعتماد مراكز مسؤولية تتولى البرامج، تحديد

أهداف كل برنامج، تحديد النتائج المنتظرة ومؤشرات الأداء المرتبطة بأهداف كل برنامج، تحضير برمجة متعددة

السنوات لكل حافظة، تحضير ميزانيتها على أساس تعدد السنوات وحسب الأظرف الميزانية المحددة والمعلنة من

طرف وزارة المالية، إنشاء وثيقة وزارية سنوية تدعى تقرير حول الأولويات والتخطيط، تقييم النتائج المحققة

باستعمال مؤشرات الأداء ومراجعة الحسابات.

ثالثا: أهداف مشروع تحديث نظم الميزانية (MSB): ومن بين الأهداف الأساسية للحكومة في تبنيتها لمشروع

تحديث نظام الميزانية، نذكر:¹

- تسهيل الاختيارات الاستراتيجية، وهذا من خلال تحقيق أحسن لجودة المعلومات.

- تحسين قدرة التنبؤ بالنفقات العامة.

- إعطاء مسؤولية أكبر للأعوان والمؤسسات على الأملاك العمومية.

- تقوية متابعة تنفيذ الميزانية وتعزيز الفعالية في وضع السياسات.

¹ - قميي عفاف، حفاي عبد القادر، مرجع سابق، ص 384.

- تسهيل مراقبة النفقات العامة.
 - إعطاء شفافية أكبر فيما يخص الميزانية من أجل تسهيل اتخاذ القرارات الأساسية.
 - تحسين الأداء في استعمال أملاك الدولة من خلال شفافية التسيير وهذا يعتمد على إعطاء مسؤولية أكبر للأعوان العموميين.
 - شفافية التقييم وتخصيص الموارد العامة التي تستند على التقييم الصحيح للحالة الاقتصادية للبلاد.
 - تعزيز الفعالية والكفاءة التي تسمح بضبط الميزانية في الوقت المناسب، وتضمن الجودة اللازمة لتنفيذ المراقبة المالية السليمة.
- رابعاً: وضعية تقديم أعمال المشروع تحديث نظم الميزانية (MSB): سنتناول وضعية تقديم أعمال مشروع تحديث نظم الميزانية بذكر الأعمال المحققة، حسب كل عنصر من عناصر الإصلاح، والتي نقدمها بالشكل التالي:¹
- **تعريف المبادئ العامة لإطار قانوني جديد:** يهدف هذا النشاط إلى تكييف الإطار القانوني والتنظيمي الحالي مع الأساليب الجديدة للميزانية، والتي يتطلبها الإصلاح، ولهذا تم إدخال مشروع قانون عضوي يتعلق بقوانين المالية (APLOLF) يشمل عناصر إصلاح الميزانية (مقارنة تعدد السنوات للإيرادات والنفقات، مسؤولية المسيرين والرقابة على الأداء، مراجعة مدونة الميزانية، تحسين محتوى وتقديم قوانين المالية من أجل قراءة أفضل وشفافية أحسن في تسيير الميزانية وتفعيل دور البرلمان)، وقد تم عرضه والمصادقة عليه لدى مجلس الحكومة في 12 مارس 2008.
 - **تعريف المدونة الجديدة للميزانية:** تم تحويل المدونة الجديدة إلى مختلف الوزارات، وقد كانت موضوع فحص خلال اللجنة الوزارية العملية في 25 ماي 2009.
 - وقد تم المصادقة على المدونة من خلال اللجنة الوظيفية والتقنية في 08 جوان 2009، وفيما يخص التطابق بين المدونة والمخطط المحاسبي للدولة (PCE)، بحيث نسجل في هذه النقطة بعض الاختلافات بينهما، تم عقد اجتماع في 28 أكتوبر 2008، يجمع ممثلي المديرية العامة للميزانية، المحاسبة، الضرائب، التوقع والسياسات، الدومين، الوطني للتخطيط مهمته معالجة نقاط التوافق، بالموازاة مع النشاطات تم إدخال مدونة حسب الحكومة.

¹ - مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص 103.

- تقديم هيكل حسب البرامج: تم التصديق على الهيكلية حسب البرامج في الوزارات من طرف اللجنة الوظيفية والتقنية خلال اجتماعها في جويلية 2009، وبداية من أكتوبر 2008 إلتزمت 16 وزارة بإنشاء ميزانية حسب البرامج، ذلك بإنشاء قاعدة بيانات خاصة بكل وزارة تسمح لها بتحضير ميزانية حسب الشكل الجديد الذي يحدده القانون العضوي.
- إطار النفقات المتوسطة الأجل: تم التعاقد مع مؤسسة "CRC SOGEMA" في جويلية 2009 من أجل إنشاء نموذج لإعداد إطار إجمالي للإنفاق متوسط المدى (CDMT)، والذي هو عبارة عن غلاف مالي إجمالي محدد في أقصاه من طرف المصالح المركزية، ويتمثل في وثيقة لتوقيع السياسة الميزانية على مدى متعدد السنوات، يضمن التنافس بين الموارد والنفقات، وقد أدخل هذا الإطار مصطلح "سقف الإنفاق" حسب القطاعات، والذي يعتبر عنصرا أساسيا في تأطير تحضير الميزانية، بحيث يرفق هذا النموذج بثلاث وثائق هي: تشخيص، عرض جدول للعمليات المالية، تعليمة استعمال النموذج.
- إعداد المخططات الاستراتيجية: مست هذه العملية 21 وزارة حضرت مخططات استراتيجية 2010-2014، بحيث يشمل المخطط الاستراتيجي عادة 5 سنوات، ويتضمن تحليل وتحديد واضح لقيود المحيط ويحتوي على مجموع أهداف السياسات العمومية من طرف كل وزارة والنشاطات والمقاييس الضرورية لتحقيقها والتكاليف المتوقعة لها.
- نظام المعلومات لتحضير الميزانية (SIGBUD): يعتبر هذا النظام حاليا عمليا ويسمح ببيان الميزانية حسب الوثائق المقترحة في الإصلاح، حيث أن الوظيفة الأولى لهذا النظام هو تحرير الوثائق الميزانية الكاملة (نفقات إيرادات) لقانون المالية، كما يسمح هذا النظام لكل هيئة من هيئات مختلف الوزارات بعرض اقتراحاتها الميزانية والتي يتم فيما بعد تحكيمها ويسمح كذلك بربط الوزارات بنظام المحاسبة من أجل توزيع الاعتمادات خلال عملية تنفيذ الميزانية، وبيان المبالغ التي أنفقت فعلا أو جمعت من أجل المقارنة التاريخية، إلا أنه حاليا لا يمكن للوزارات الاتصال السريع بموقع وزارة المالية، ولهذا يتم تدخل مختصين لإيجاد حل لهذه المشكلة.
- وفي السياق ذاته، صرح وزير المالية على هامش عرض نص قانون المالية 2014 أمام مجلس الأمة، أنه قد تحقق تقدم كبير في كل جوانب وضع هذا النظام، في مجال تكوين الإطارات وضع الأنظمة المعلوماتية والمؤشرات الخاصة بنشر المعلومة، كما أضاف أن هذا النظام الجديد، يرمي إلى عصرنه مسار إدخال النفقات العمومية في الميزانية منذ تسجيلها إلى غاية المحاسبة التي تخص وضع قوائم ميزانية ومحاسباته

جديدة. كما سيساهم في مردودية الدولة والنجاعة في توظيف الأموال العمومية وتداول أفضل للمعلومة. ومن بين مزايا هذا النظام شفافية المعطيات وشفافية المعطيات وجعل المسيرين يتحلون بالمسؤولية ووضوح المعلومة التي ستمحور حول المتوخاة، بالإضافة إلى تعزيز القدرات التوقعية والتحليلية.

الفرع الثالث: متطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام في الجزائر:

إن سلامة عملية الترشيد وتكامل عناصرها خطوة ضرورية لوجود إنفاق عام رشيد لكنها بمفردها غير كافية فهي بحاجة إلى توافر ضمانات ومتطلبات كي يمكن إنجاز هذه العملية على الوجه المطلوب. ونشير فيما يلي إلى أهم هذه المتطلبات.¹

أولاً: ضرورة توافر بيئة سلمية للحكم: إن الالتزام بمبادئ الحكم الراشد ضروري جدا لعملية ترشيد الإنفاق العام. فالإدارة الجيدة لموارد الدولة وتوفر الشفافية في تدفق المعلومات ووصولها إلى الجميع. والرقابة والمساءلة الجادة عن موارد الدولة سواء في جانب الصرف أو التحصيل. وكذا السماح بمشاركة جميع أطباق المجتمع في رسم سياسات الدولة وتوجيه نفقاتها. سوف يساهم فعلا في ذلك. هذا مثلا يدل على أن الحكم الراشد يحارب كل أشكال الفساد وهدر المال العام. ما يعمل في النهاية على ترشيد الإنفاق العام

ثانياً: سياسة قوية: حيث أنه من المعلوم أن تخصيص الموارد لأوجه معينة للإنفاق يثير العديد من الحساسيات بين الفئات ذات المصالح المتعارضة خاصة إذا ما كان المجال مفتوحا أمام إمكانية المناقشة. أو إعادة النظر في قرارات التخصيص. وعليه فإن وجود حكومة قوية تواجه مثل هذه التحديات. بعد أمرا ضروريا لاستكمال عملية الترشيد: مما يعني أنه بالإضافة إلى القدرة على اتخاذ القرار يجب توفير الإمكانيات اللازمة للتأثير على تنفيذه. من أجل إعطاء سياسة الموازنة العامة فعالية كاملة.

ثالثاً: كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها: إن الإدارة السليمة والمشاركة الفعالة في غياب جهاز إداري كفاء يتولى الإشراف على مختلف المرافق والهيئات العامة. والقيام بالوظائف المحددة لها. لا يحقق عملية الترشيد للإنفاق العام. حيث نجد خاصة في الدول النامية. ضعفا كبيرا في تحصيل الإيرادات العامة. وفي حالات كثيرة لا تقوى الإدارة العمومية على مواجهه أصحاب المصالح الذين يفلتون من الضرائب بسهولة.

¹ - كزيز نسرين. حميدة مختار. ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2007-2017) ASJPI: تاريخ الإرسال 2018/5/29 تاريخ القبول 2018/09/17: تاريخ النشر ديسمبر 2018 ص122/123.

رابعاً: التطبيق الجاد للمعرفة العملية المكتسبة: ينبغي تطبيق كل ما يتم التوصل إليه عن طريق الخبرة على ترشيد النفاق العام. وكذلك إقامة سياسة اقتصادية حكيمة تكون رهينة وجود حكومة قوية لديها القدرة على السماع والاقتناع. وتقدير الخبرات ومناقشتها بكل موضوعية.

خامساً: توفير نظام محاسبة ورقابة فعال: بحيث تستطيع مختلف الجهات المعنية من خلاله التعرف على كل عمليات الإنفاق العام ومجالاته: ويمكنها من تقييم كل عملية ولعل أكبر دليل على قوة الدولة، التزامها بنشر نتائج نشاطها. وإطلاع الرأي العم على ما تزعم القيام به: إذ بقدر نجاح الدولة في ذلك بقدر ما يطمئن إليها أفرادها وهيئاتها وهذا ما يؤدي بهم إلى المساهمة في إنجاح عملية الترشيد. وتضمن للسياسة المنتهجة فعالة حقيقية.

سادساً: الابتعاد عن مزاحمة القطاع الخاص: و ذلك بعدم إقامة المزيد من المشروعات العامة المملوكة للدولة وفتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار فيها. فالتوسع في المشاريع العامة من قبل الدولة ينتج عنه المزيد من عجز الموازنة ونمو المديونية وقد أثبتت التجارب الخاصة في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق أنه بالإمكان الاعتماد على القطاع الخاص في إنجاز الكثير من المشروعات التي كانت حكر على الدولة وربما بتكلفة أقل مما تنجزها الدولة.... لهذا أصبح من الضروري أن يكون تدخل الدولة وفق ضوابط ومعايير تجر من تدخلها في إنفاق الموارد الاقتصادية على نشاطات اقتصادية يستطيع القطاع الخاص أن يؤديها بشكل أفضل: وهو ما يتطلب من الدولة إعادة صياغة دورها في النشاط الاقتصادي بما يرشد إنفاقها.

خلاصة: حاولت الجزائر من خلال سياساتها المالية أن تصل إلى معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، فأخذت تتوسع في الإنفاق العام وساعدها في ذلك الطفرة المتأنية من التزايد المستمر في أسعار البترول، وفي هذا الإطار سطرت برامج إنفاقية كبيرة خصصت لها مبالغ مالية ضخمة، حاولت من خلالها الوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وبداية من سنة 2014 بدأ الاقتصاد الجزائري يعرف العديد من الصعوبات تمثلت أساسا في قلة مصادر العملة الصعبة ولاسيما المتأنية من الجباية البترولية جراء الانخفاض الكبير في أسعار البترول في الأسواق العالمية وقد حاولت الجزائر من خلال عدة سياسات ترشيد إنفاقها العام و ذلك من خلال تجميد عدة مشاريع كانت مبرمجة، وقد قلصت من فواتير الاستيراد من خلال فتح المجال أمام المواد التي لا يمكن إنتاجها داخل الجزائر، وهذا بهدف إعطاء مجال أكبر أمام المنتج المحلي ولاسيما الفلاحي منه.

خاتمة عامة:

من خلال تطرقنا لموضوع دراسة لسياسات الإنفاق العمومي (التجربة الجزائرية للفترة 1990-2018 انموذجا) استطعنا أن نقف على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الذي يعتبر أمرا ضروريا لسيروية الحياة الاقتصادية وذلك من خلال السياسة الجبائية والسياسة المالية هاته الأخيرة التي يعتبر الإنفاق العام أحد أبرز أدواتها والذي يسعى لتحقيق الأهداف المرجوة .

فالنفقات العامة تعتبر أداة لإشباع الحاجات العامة وهي أداة مهمة في يد الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق الأهداف التنموية المرغوب فيها، كما تعرفنا على ظاهرة تزايد النفقات العامة التي تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة وإن كانت هذه الزيادة تختلف شدة وطئتها من دولة لأخرى وتعود أسبابها إلى أسباب خفية وأخرى ظاهرة، أما عن تحليلنا لسياسات الإنفاق العام بالجزائر للفترة 1990-2018 وجدنا أنها في تزايد مستمر لاعتماد الحكومة الجزائرية على سياسة مالية توسعية تمثلت في مجموعة من البرامج التنموية، خصص لها مبالغ مالية ضخمة وذلك بغية تحقيق النمو الاقتصادي، الأمر الذي دعا بالحكومة للعمل على ترشيد الإنفاق العام من خلال التوجه نحو الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد المالية.

و قد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج و التوصيات وقبل عرضها بودنا اختبار صحة فرضيات البحث بالطريقة التالية:

1- اختبار صحة الفرضيات:

➤ **الفرضية الأولى:** يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمرا ضروريا باعتباره الحلقة المكتملة لنشاط القطاع الخاص **فرضية صحيحة** اذ أصبح الأمر حتميا من أجل حماية النشاط الاقتصادي و الدخل الوطني حيث أنه في غياب هذا الدور قد يتعرض الاقتصاد الى مشاكل التضخم و الانكماش و عدم الاستقرار، فتقوم الدولة بالتدخل عن طريق السياسة الاقتصادية بغية توجيه الاقتصاد نحو الأهداف المطلوبة.

➤ **الفرضية الثانية:** النفقة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد اشباع حاجات عامة **فرضية صحيحة** فالنفقة العامة هي كافة المبالغ النقدية التي يقوم بانفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة و هي تستهدف تحقيق مصلحة خاصة على الافراد

➤ **الفرضية الثالثة:** يمكن ضمان ترشيد النفقات العامة من خلال تحديد الأهداف بدقة و تحديد الأولويات و القياس الدوري لأداء برامج الانفاق العام و عدالة توزيعها **فرضية صحيحة** فالتحديد الدقيق و المدروس في صياغة الأهداف عند اعتماد برامج الانفاق العام يساهم بدرجة كبيرة في الرفع من رشادة توظيف الأموال ضمن هذه البرامج وذلك باستخدام مجموعة من الطرق و الأساليب مثل التوجيه الجيد لسياسة الانفاق العام لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

2- نتائج الدراسة: يمكن تفصيل نتائج الدراسة كالآتي :

➤ تنامي الدور الاقتصادي للدولة و تدخلها في مختلف المجالات الاقتصادية أدى إلى زيادة حجم الإنفاق العام.

➤ تهدف الدولة من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام للوصول إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية .

➤ تعتبر النفقات العامة أداة تستعملها الدولة لممارسة وظائفها لتحقيق أهدافها و الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

➤ من بين الظواهر التي ارتبطت بدراسة النفقات العامة ظاهرة تزايد النفقات العامة و تعود أسبابها إلى أسباب حقيقية و ظاهرية.

➤ يعبر ترشيد الإنفاق العام عن ذلك التطبيق العملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة.

➤ إن نفقات التسيير تستحوذ على نسبة أكبر من إجمالي النفقات العامة بالمقارنة مع نفقات التجهيز بالرغم من كونها غير منتجة إنتاجا مباشرا .

➤ يعتمد الإنفاق العام في الجزائر على الإيرادات البترولية إذ لاحظنا خلال تحليلنا للإنفاق تزايد في فترة ارتفاع أسعار البترول أي انتهاج الجزائر لسياسة توسعية .

3- **التوصيات و الاقتراحات :** يقتضي علينا في نهاية الدراسة و بناء على النتائج المتوصل إليها تقديم جملة من التوصيات و الاقتراحات نوجزها كما يلي:

➤ التقليل من الاعتماد على جباية البترولية كمصدر لتمويل الإنفاق العام لأن أي تراجع في أسعار البترول سيجعل الجزائر ورشة كبيرة من المشاريع الغير مكتملة .

➤ الاستفادة من الفوائض المالية التي تحققها صادرات البترول بتوجيهها إلى المشاريع الإنتاجية .

- يتوقف استكمال تنفيذ أي سياسة تنموية على مدى توفر مصادر التمويل وعلى هذا الأساس يتعين على الحكومة تنويع مصادر التمويل باعتبار اقتصاد هذه المصادر على إيرادات الحماية البترولية سيؤدي إلى تعطيل هذه السياسة في حال انهيار أسعار المحروقات .
 - الاعتماد على سياسة طويلة المدى تقوم على انتقاء المشاريع ذات الفعالية والقيمة المالية المثلى قصد تجنب الدولة تبعات الارتفاع المفرط في الإنفاق .
 - وضع استراتيجية اقتصادية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضها الواقعيين الاقتصادي والاجتماعي .
 - لا بد من مراعاة مبدأ ترشيد الإنفاق العام وذلك بإتباع أسلوب الأولويات والبداية تكون ضمن تخفيض نفقات التسيير وتنويع الاقتطاعات الضريبية وعدم الاعتماد على الحماية البترولية .
 - العمل على ترشيد النفقات العامة والتركيز على القطاعات التي تعمل على خلق قيمة مضافة (المؤسسات الإنتاجية).
- 4- آفاق الدراسة :** يمكن القول بأن لسياسات الإنفاق العمومي دور مهم في التأثير على الاقتصاد وبالنظر إلى ما تم التوصل إليه من نتائج فإننا نقدم بعض المواضيع الجديرة بالبحث :
- ❖ ترشيد الإنفاق العام كدعم للتنويع الاقتصادي في الجزائر .
 - ❖ النفقات العامة بالجزائر في ظل البرنامج الخماسي (2014-2019).
 - ❖ دراسة النفقات العامة في إطار الميزانية العامة للدولة .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب

- 1- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، مصر، 2000.
- 2- حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، 2000.
- 3- حمد صفوت قابل، نظريات و سياسات التجارة الدولية، بدون دار نشر، 2010.
- 4- خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، دار وائل للنشر، ط7، عمان، 2005.
- 5- خباية عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- 6- زغدود علي، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 7- سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر) ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011.
- 8- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية ،لبنان، 2009.
- 9- صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
- 10- عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة الفن المالي للاقتصاد العام)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001.
- 11- عادل فليح العلي، المالية العامة و التشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007.
- 12- عبد الغفور إبراهيم أحمد ، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان . 2013.
- 13- عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005/2004.
- 14- غازي عناية، ضوابط الاقتصاد في السوق الإسلامي، دار النفائس، ط1، بيروت، 1992.
- 15- قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية و تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 16- محمد خالد المهاني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة، الدورة التحضيرية، 2013.
- 17- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، ط1، لبنان، 2008.

- 18- محمد عمر بودوح، ترشيد الإنفاق العام و عجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 19- محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2010.
- 20- محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، وليد احمد صالي، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2009.
- 21- نواز عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى، 2005.
- 22- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 23- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العام (دراسة تطبيقية لنتائج التنمية الاقتصادية)، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.

📌 المذكرات، الرسائل الجامعية و الاطروحات:

- 1- إدريس تومي، تقييم أداء السياسة المالية في ظل برامج التنمية بالجزائر للفترة 2001-2014، دراسة تقييمية، أثر السياسة المالية على المتغيرات الحقيقية الكلية، 2000-2013، أثر البرامج التنموية على الاستثمار الأجنبي وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2000-2012، مذكرة ماستر أكاديمي، العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود، جامعة مسيلة، الجزائر، 2014-2015.
- 2- أسماء منصور، دراسة السببية بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة حالة الجزائر من 1970-2013)، مذكرة ماستر أكاديمي، شعبة علوم اقتصادية تخصص اقتصاد عمومي و تسيير مؤسسات، جامعة حمة لخضر، الوادي.
- 3- بن عزة محمد، ترشد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، (دراسة تحليلية قياسية)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2014/2015.
- 4- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف (دراسة تقييمية)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2009/2010.

- 5- بودخدخ كريم، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 2001-2009 ، رسالة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم-الجزائر - 2009-2010.
- 6- بيداري محمود، العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010)، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014.
- 7- حماد سيف الدين، السياسة المالية و اثرها على الاستثمار (دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية، 2011-2015، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- 8- حنيش أحمد، دور الرقابة على الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العمومي، دراسة حالة الجزائر (2000-2014)، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2015-2016.
- 9- دراوسي لمسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق الاكتفاء الاقتصادي، جامعة الجزائر، 1990-2004، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- 10- سومية وسمر، تحليل وقياس ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1980.2016)، مذكرة ماستر أكاديمي، العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017.2018.
- 11- شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2012.
- 12- شواف مريم، الإنفاق وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1990-2012، ماستر أكاديمي جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014/2015.
- 13- طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (دراسة تطبيقية)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2016.
- 14- طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970/2012)، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2014.
- 15- عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير ، جامعة وهران2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، 2015.2016

- 16- كرودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام و دوره في علاج عجز الدولة الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014.
- 17 محفوظ فاطمة، اثر السياسة المالية على سلوك بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري، (دراسة حالة متغيرات المربع السحري Nicolas Kaldor خلال الفترة 1995-2013)، مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015.
- 18- معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1997-2012)، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015.
- 19- مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.
- 20- نجاح مكناسي، تكامل السياسات الاقتصادية و اثره في ضبط أهم الاختلالات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر من 1990-2014)، مذكرة ماستر اكايمي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حمة لخضر، الوادي.
- 21- نذير عبد الرزاق، السياسات الاقتصادية الكلية، مطبوعة موجهة لطلبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد بنكي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018
- ✚ المجلات و المقالات و الدوريات:

- 1- بربار نور الدين، أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي، دراسة قياسية كحالة الجزائر للفترة (1990-2015)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، العدد السابع، جوان 2017.
- 2- بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد الأول.
- 3- بوقوم محمد، معيزي جزيرة، واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1993-2008)، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 52، 2017.
- 4- ترشيد النفقات العمومية، دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 الى سنة 2013، مجلة، العدد الرابع.
- 5- سعد بن صالح الرويتع، قياس الأداء في الوحدات الحكومية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، (الاقتصاد و الإدارة)، العدد 2، الرياض، 2002.

6- سليمان محمد، بايزيد علي، دراسة تقييمية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجزائر خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 3، أفريل 2015.

7- كربالي بغدالي، نظرية عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 8، 2005.

8- كمال عبد حامد آل زيارة، تطور النفقات العامة وهيكلتها في العراق، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد 15.

9- محززي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات العامة، الجزائر، 2008.

10- نائل عبد الحافظ، العولمة ترشيد الانفاق العام في الاجهزة المركزية والادارة العامة في الاردن - "مجلة مؤتة للبحوث والدراسات"، المجلد السابع، العدد الثاني، 1992.

✚ الملتقيات و المؤتمرات و الندوات:

1- خالد المهايي، الأساليب الحديثة في إدارة المالية العامة، مجلة إدارة المال العام، التخصيص و الاستخدام، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، مصر، 2010.

2- خاطر طارق، عادل زقير، كريمة حبيب ، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري - دراسة تحليلية وتقييمية- مداخلة حول تشخيصي الواقع الاقتصادي للدول المغاربة.

3- قميقي عفاف، حفاي عبد القادر، التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)، مجلة لحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي-35 (01)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، بدون سنة.

✚ تقارير الهيئات و المنظمات الوطنية و الدولية:

1- بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010.

2- مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.

✚ القوانين و المراسيم:

1- القانون رقم 19.10 المؤرخ في ربيع الأول 1436هـ، 2014/12/31، المتضمن قانون المالية 2015،
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78.

✚ مواقع الانترنت:

1- <http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf>

2- كزيز نسرين. حميدة مختار. ترشيد الإنفاق الحكومي ودورة في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2007-2017) ASJPI: تاريخ الإرسال 2018/05/29 تاريخ القبول 2018/09/17: تاريخ النشر ديسمبر 2018.

❖ المراجع باللغة الأجنبية:

✚ **OUVRAGES :**

- 1- D.Labaronne, **Macroeconomie-les fonctions économiques** -édition SEUIL;PARIS,1999.
- 2- LOÏC Philip, Finance publiques, édition 5, Cujas, paris.

✚ **Périodiques, revue et études :**

- 1- Omar Belkheiri, Support de cours Macro II, Université Abdelmalek Essaad, 2007.